

جامعة البحرين

كلية الآداب

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

شعبة الدراسات العليا



الفاعل في القرآن الكريم

دراسة تحليلية نحوية

بحث لاستكمال متطلبات الماجستير في اللغة العربية وآدابها

مقدم إلى قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

بكلية الآداب - جامعة البحرين

إعداد

عبد الخالق مبارك إبراهيم الحادي

الرقم الجامعي : ١٩٩٩٤٦٣٤

إشراف

الدكتور / محمود عيد محمد وهبة

العام الجامعي

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م



شكر وتقدير

أودّ هنا أن أسجلّ خالص شكري وتقديري إلى أستاذي الأستاذ الدكتور/ محمود عيد محمد وهبة الذي عرفت فيه طيب المعاملة وحسن الأسلوب وهو يتابع هذا البحث خطوة خطوة مع كل فكرة أو فصل و أشهد أن الفضل يعود إلى الله- سبحانه وتعالى- ثم إليه في ارتقاء هذا البحث إلى ما هو عليه الآن.

كما أتقدم بالشكر والثناء إلى قسم اللغة العربية – كلية الآداب- بجامعة البحرين مع اعتزازي لكل من علمني حرفاً فيه.

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء فهو المرجو في ذلك والقادر عليه.

الباحث

عبد الخالق مبارك إبراهيم الحمادي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

(بيان رسالة الماجستير)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على النبي الكريم الذي أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين ، سيدنا محمد أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :
فقد أوفى النحاة موضوع الفاعل حقه من البحث والاستقصاء والتقنين ، فكشفوا عن أحكامه ، وأنواعه ، وأساليب استعماله ، مؤيدين ذلك بالشواهد من كتاب الله العزيز والشعر العربي الأصيل ، ولا شك أن الباحث اليوم حين ينوي الكتابة في موضوع نحوي ، يجد أمامه في تراثنا اللغوي حقلاً خصب الجانب ، وكنزاً مليئاً بالفوائد ، ولا يخفى ما للدارسين من جهد في ذلك المجال.

ومن هذا المنطلق أثرت أن يكون موضوع بحثي متصلاً بالقرآن الكريم ، إذ إن البحث في اللغة العربية وتعلمها يؤجر عليه المرء من الله - سبحانه وتعالى - ، لكون هذه اللغة هي لغة القرآن ، فكيف إذا كان البحث متصلاً بالقرآن الكريم ؟ .
وأحمد - سبحانه وتعالى - أن هداني لتحقيق هذه الرغبة ، فجاء موضوع بحثي متصلاً بكتاب الله ، وهو الفاعل في القرآن الكريم دراسة تحليلية .

وكان لاختيار هذا الموضوع جملة من الدوافع والأسباب أوجزها فيما يلي :

- ١- التقرب إلى الله تعالى بالوقوف على جانب من دقائق التركيب اللغوي في القرآن الكريم، و هو الجانب الخاص بالفاعل و بيان أثره في إنشاء دلالة الجملة الفعلية .
- ٢- محاولة متواضعة لجمع مادة نحوية بدت متفرقة في كتب النحو و التفسير .
- ٣- محاولة الإفادة من قوانين النحو خاصة ذات الصلة بموضوع الفاعل ، في اعتماد منهج لتحليل اللغوي وصولاً إلى المعاني السامية و الدلالات العظيمة لأي الذكر الحكيم .^(١)

(١) هناك دراسة قيمة لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة .

أما البحث فيقوم على مقدمة ، وتمهيد ، و ثلاثة فصول ، وخاتمة ، ثم فهارس فنية مفصلة .

أولا : المقدمة

ذكرت فيها سبب اختياري هذا الموضوع ، وقيمه العلمية ، ومنهج السير في البحث .

ثانيا : التمهيد

وفيه تحدثت عن الجملة ، وأقسامها ، و وظيفة عناصرها .

ثالثا : فصول البحث

الفصل الأول : العامل في الفاعل .

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : العامل في نظر النحاة القدماء .

المبحث الثاني : أنواع العامل .

ويشمل :

أولا : الفعل ، و يتضمن :

١- الفعل المتصرف .

٢- كان التامة و أخواتها .

٣- الفعل غير المتصرف .

ثانيا : الأسماء الجارية مجرى الفعل في العمل ، وهي :

١- اسم الفعل .

٢- المصدر ، واسم المصدر .

٣- اسم الفاعل وصيغ المبالغة .

٤- الصفة المشبهة باسم الفاعل .

٥- اسم التفضيل .

ثالثاً : الظروف والمجرور المعتمدان :

المبحث الثالث : حذف عامل الفاعل .

المبحث الرابع : تجريد عامل الفاعل من علامة التثنية والجمع .

المبحث الخامس : تأنيث عامل الفاعل بحسب فاعله .

الفصل الثاني : الفاعل بين الإظهار والإضمار .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الفاعل في صورة الإظهار .

ويشمل :

١- إظهار الفاعل في صورة الاسم الصريح .

٢- إظهار الفاعل في صورة الاسم المبهم .

٣- إظهار الفاعل في صورة المصدر المؤول .

المبحث الثاني : الفاعل في صورة الإضمار .

ويشمل :

١- الضمير البارز المتصل .

٢- الضمير المستتر .

الفصل الثالث : الفاعل بين التقديم والتأخير

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : التقديم والتأخير في الجملة العربية .

المبحث الثاني : رتبة الفاعل مع عامله .

المبحث الثالث : التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول .

المبحث الرابع : التقديم والتأخير بين الفاعل والمفاعيل الأخرى .

المبحث الخامس : التقديم والتأخير بين الفاعل والجار والمجرور .

المبحث السادس : التقديم والتأخير بين الفاعل والحال .

المبحث السابع : التقديم والتأخير بين الفاعل والتمييز .

رابعاً : الخاتمة

وفيها ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

خامساً : الفهارس

وهي فهارس مفصلة تشمل : القرآن الكريم ، الحديث النبوي الشريف ، الأعلام ، الأماكن و القبائل والمذاهب ، المصادر والمراجع ، ثم فهرس الموضوعات (محتويات البحث) .
وقد التزمت في دراستي هذه بعدة أمور ، هي :

١- اقتصر في كل موضوع من موضوعات هذا البحث على نماذج من سور القرآن الكريم وتحليلها .

٢- قمت بتخريج الشواهد القرآنية الواردة في هذا البحث ؛ وذلك ببيان أرقامها في سورها ، مبينا ما فيها من قراءات - إن وجدت - مع نسبة كل قراءة إلى صاحبها ما أمكن ذلك .

٣- قمت بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، معتمدا في ذلك على كتب الأحاديث المشهورة .

٤- قمت بتعريف موجز للأعلام الواردة في البحث ، مع ذكر مصادر الترجمة ومراجعها ، كما أنني قمت بترتيب فهرس الآيات القرآنية حسب ورودها في سورها من القرآن الكريم ، أما فهرس الأحاديث فقد رتبته ترتيباً هجائياً ، وكذلك فهرس الأعلام ، والأماكن والقبائل والمذاهب ، وفهرس المصادر والمراجع .

وبعد :-

فإن كنت قد وفقت فمن فضل الله على ، وإن كانت الأخرى فإني بشر يخطئ ويصيب ، وما توفيقي إلا بالله .

هذا و إنني لا أدعي لهذا البحث الكمال ، فالكمال لله وحده .

الباحث

عبد الخالق مبارك إبراهيم الحمادي

صاحب الرقم الجامعي : ١٩٩٩٤٦٣٤

التمهيد

{ الجملة ، أقسامها ، ووظيفة عناصرها }

ويشمل :

- (أ) مصطلح الجملة .
- (ب) أقسام الجملة .
- (ج) وظيفة عناصر الجملة .

مصطلح الجملة :

لم يختلف النحاة في تحديد مفهوم الجملة ، قدر اختلافهم في تحديد أقسامها، فسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ^(١) الذي يُعدّ كتابه النموذج الناضج للجهود النحوية في تلك المدة، وصف الجملة ومثّل لها بما يوحى أنّ حدّها عنده يتضمّن أمرين :

الأول : الإسناد .

والثاني : الإفادة .

ففي المسند والمسند إليه يقول : " وهما مالا يُعني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً " ^(٢) ؛ ذلك أنّ العلاقة بين طرفي الإسناد هي التي تؤسس المعنى التام للجملة " فلا بُدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء " ^(٣) ومع أنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح (الجملة) ، نجد أنه تحدّث عن مفهومها تحت مصطلح (الكلام) ، وكشف القاعدة النحوية التي تنبئ في ضوئها، وهو الأمر الذي استند إليه النحاة من بعده، واتّسعوا فيه، كالمرّد (ت ٢٨٥ هـ) ^(٤) الذي استعمل مصطلح (الجملة) فقال : " وإّما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملةً يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب " ^(٥).

ولكي تُصبح الجملة مفيدة، لا بُدَّ أن تكون واحدة من ضربين بينهما ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ^(٦) بقوله : " والجملة المفيدة على ضربين : إمّا فعل، وإمّا فاعل، وإمّا مبتدأ، وخبر " ^(٧).

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين، سيبويه أبو بشر ، أصله من الببضاء من أرض فارس، ولكنه نشأ بالبصرة من مدن العراق ، وهناك طلب العلم، ولازم الخليل، وحكى عنه الكثير في كتابه، أقام في بغداد، ثم عاد إلى أرض فارس، ومات فيها سنة (١٨٠ هـ) . [تنظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي (٤٢٩/٢) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٩ م، وطبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ٦٦ ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ط ٢ ١٩٨٤ ، ومراتب للنحويين لعبد الواحد اللغوي ص ١٠٦ تح محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر ط ٢ ١٩٧٤ .

(٢) انظر : الكتاب لسيبويه (٢٣/١) تح: عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - ط ١ - ١٩٦٦ م .

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه .

(٤) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المعروف بالمرّد، إمام العربية ببغداد في زمانه، ولِدَ بالبصرة وتوفي في بغداد سنة (٢٨٥ هـ) . [تنظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢٦٩/١) وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠١ ومراتب النحويين ص ١٣٥ .

(٥) انظر : المقتضب للمرّد (١٤٦/١) تح: محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة - ط ٣ - ١٩٩٤ م .

(٦) هو محمد بن السريّ البغدادي النحوي، أبو بكر بن السراج، أحد أئمة الأئمة والعربية، من أهل بغداد، توفي شاباً سنة (٣١٦ هـ)، ومن أشهر تصانيفه " الأصول، والجمال . [تنظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١٠٩/١) ، والأعلام للزركلي (١٣٦/٦) ط ٢/١٩٥٥ م مطبعة دار العلم للملايين بيروت ط ٩/١٩٩٠ م .

(٧) انظر : الأصول في النحو لابن السراج (٦٤/١) ؛ تح: د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٣ - ١٩٩٦ م .

ويبدو أن ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ^(١) استعمل مصطلح (الجملة) بما يوحي أنه مرادف لمصطلح (الكلام) في قوله : " أمّا الكلام : فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل " ^(٢) ، لكنّه يعود فيشعر بوجود فارق محدود بين المصطلحين في قوله : إنّ الكلام " إنّما هو جنس الجمل التوام : مفردها، ومثناها، ومجموعها " ^(٣)

ويختلف الأمر عند الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ^(٤) وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ^(٥) فلا فرق عندهما بين الكلام، والجملة ؛ إذ إنّهما عند الحديث عن الكلام ينتهيان بالقول : "ويُسمّى الجملة " . ^(٦)

ومن النّاحية من فرق بين المصطلحين، كالرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ^(٧) الذي يبيّن أنّ الكلام أو الجملة يتضمنان الإسناد الأصلي، لكنّ الجملة قد تكون مقصودة لذاتها، وهي الجملة المستقلة، أو مقصودة لغيرها، مثل: جملة الخبر، وجملة الصلة، وجملة الحال، وغيرها، وعليه فالجملة أعمّ من الكلام، لأنّها تطلق على ما يُفيد، وما ليس يفيد بذاته، فكلّ كلام جملة، ولا ينعكس . ^(٨)

وفي هذا الرأي يضعنا الرضي أمام مفهومين للجملة :

الأول : الجملة المفيدة، وهي المقصودة لذاتها .

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني، ولد في الموصل من مدن العراق، ونشأ فيها، تأثر كثيراً بأستاذه أبي علي الفارسي، كما أنّه صاحب الشاعر الممتبّي وشرح ديوانه، توفي سنة (٣٩٢ هـ) . [تنظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ (١٣٢/٢) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ص ٤١٠ تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ط ١٩٦٤/٢ .

(٢) انظر : الخصائص لابن جني (١٧/١) تح: محمد علي النجار - دار الكتب المصرية - ط ١٩٥٢/٢ م .

(٣) انظر : المصدر السابق (٢٧/١) .

(٤) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد للزمخشري، أبو القاسم جار الله، وجاور مكة، وتلقب بجار الله، وله من التصانيف: الكشف، والمفصل في النحو، توفي سنة (٥٣٨ هـ) [تنظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ (٢٧٩/٢) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ص ٤٠ تح: د. إحسان عباس ، صدار بيروت ١٩٦٨ .

(٥) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد، موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش، ولد بطلب (سنة ٥٥٣ هـ) ، ومات فيها سنة (٦٤٣ هـ) ، وصنّف : شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني . [تنظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (٣٥١/٢) .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٨/١) عالم للكتب - بيروت - (د. ت) .

(٧) هو رضي الدين: محمد بن الحسن الأستراباذي، من "أسترباذ" إحدى قرى "طبرستان" ، وقد عاش حياته بين العراق والمدينة المنورة، وعُرف بميله الغالب إلى مذهب البصريين في النحو، وقد توفي سنة (٦٨٦ هـ) . [تنظر ترجمته في : الأعلام؛ للزركلي؛ (٨٦/٦) ، دار العلم للملايين - بيروت - ط ٩ / ١٩٩٠ م ونشأة النحو للشيخ محمد طنطلوي ص ٢٤٤ ، القاهرة دار المعارف .

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٣/١) - تح: يوسف حسن عمر منشورات جامعة قاريونس، ليبيا - ١٩٧٨ م .

والثاني: الجملة غير المفيدة، وهي المقصودة لغيرها .

والحقيقة أن كلتا الجملتين إسناد، لكن واحدة منهما يحسن السكوت عليها، والثانية لا يحسن السكوت عليها، وعدم السكوت لا يعني أن هناك نقصاً في طبيعة التركيب، أو أركانه الإسنادية، وإنما هي جملة متكاملة من حيث التكوين، غير أنها وقعت طرفاً في تركيب جعل فهمها متعلقاً بجانب آخر من هذا التركيب، كما في جملة الشرط .

ويؤكد ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ^(١) هذه المسألة، فيعرف الكلام بأنه : " هو القول المفيد بالقصد " ^(٢)، ثم يقول : " إن الجملة أعم من الكلام؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها؛ ولهذا نسميهم يقولون " جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام " . ^(٣)

ولعل هذا القدر كاف في التعرف على آراء النحاة القدماء في مصطلح (الجملة)، ولا يبدو أن هناك اختلافاً عند المحدثين الذين شاع عندهم استعمال المصطلح بالمعنى نفسه عند القدماء، مع بعض وجهات نظر، نذكر منها رأي الدكتور عبد الرحمن أيوب الذي يمكن تلخيص وجهة نظره في مسألتين ، على النحو التالي : ^(٤)

(١) يرى الدكتور أيوب أن من المهم التفريق بين مصطلحي (الكلام)، و (الجملة) ؛ ذلك أن الكلام عنده يمثل الحدث ، في حين أن الجملة تمثل النموذج التركيبي، فعندما نقول: (اسم مسند إليه + اسم مسند) ليس من وراء هذا القول أية فائدة؛ ولهذا فمثل (النموذج) ، ولكن عندما نقول: (محمد قائم) فهذه العبارة تطبق لذلك النموذج، وهي ذات فائدة، ويرى أن علم النحو هو علم النماذج التركيبية، أما تفسير الجمل، وما يتضمنه من تأويلات فهو من اختصاص علم المعاني .
وواضح أن هذا الرأي كان نتيجة التأثير بمعطيات علم اللغة الحديث الذي فرق بين اللغة، والكلام .

(١) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن هشام الأنصاري، ولد بالقاهرة، وتلمذ على أيدي علماء عصره، ي كاتِب السراج، وأبي حيان، وله تصانيف جمة في اللغة، والأدب، وبحثت وفاته بمصر سنة (٧٦١ هـ) [تنظر ترجمته في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، (٦٨/٢)] .

(٢) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (٤٩٠) تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله - بيروت - ط ٦ / ١٩٨٥ م .

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه .

(٤) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي د. عبد الرحمن محمد أيوب (١٢٦، ١٢٥/١) - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٥٧ م .

(٢) والمسألة الثانية التي تخصّ (الجملة) ، والتي بين رأيها هي أنّ هناك نوعين من الجمل - كما يرى - : سمي الأولى بالجملة الإسنادية ، وهي التي تتكون من ركنين إسناديين، وهي (الجمل الاسمية، والجمل الفعلية) .

وسمي الثانية بالجملة غير الإسنادية، مثل : جملة النداء، وجملة التعجب، وجملة نَعَم وبئس .

وقد وافقه في هذا الرأي الدكتور مهدي المخزومي، لكنّه خالفه في أنّ مصطلح (الجملة) لا ينطبق إلا على التراكيب القائمة على أساس الإسناد، وفي هذا يقول :

" وقد عرضَ الدكتور عبد الرحمن أيوب لرأي النحاة هذا، وخالفهم فيه، ولم يرَ رأيهم ؛ لأنّه يرى أنّ " يا عبد الله " جملة ليست بفعلية، ولا اسمية، لأنّ الجملة الفعلية، أو الاسمية إنّما تنبني على الإسناد، فهما جملتان إسناديتان، أما مثل (يا عبد الله) فمن الجمل غير الإسنادية على حدّ تعبيره .

ونحن إذ نتفق مع الدكتور في مخالفته القدماء، نختلف معه في تسمية مثل هذا التعبير جملة؛ لأنّ الجملة إنّما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة .^(١) ثم يقول في مثل : (يا عبد الله) : " إنّه مركّب لفظي، لا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا يصحّ تسميته بالجملة " .^(٢)

إذن ، الدكتور المخزومي هو الآخر يخالف النحاة الذين ألحقوا النداء (أداة النداء مع المنادى) بالجملة الفعلية؛ لأنّ في أداة النداء معنى فعل مقدّر، وللوقوف على حقيقة هذا الأمر عند القدماء يُفاد مما قاله الرضي من أنّ هناك مذهبين في هذه المسألة : مذهب سيوييه، ومذهب المبرد، وعلى المذهبين " يا زيدُ " جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة، فعند سيوييه: جزءا الجملة، أي: الفعل، والفاعل مقدّران، وعند المبرد حرف النداء سَدّ مسدّد أحد جزأي الجملة، أي: الفعل، والفاعل مقدّر .^(٣)

(١) انظر : في النحو العربي نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي (ص: ٥٣) ، دار الرائد العربي - بيروت ط ٢ / ١٩٨٦ م .

(٢) انظر : المرجع السابق (ص: ٥٣ ، ٥٤) .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية (٣٤٦/١) ، وراجع المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (٩٥/١) تح : د. كاظم بحر مرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٢ .

وأخيراً، لا يُشكَّ في أنَّ وضع قواعد النحو العربي كان في منتهى الدقَّة، وعليه فمصطلح (الجملة) لا يشكل عقبة في فهم تركيب مثل (يا زيدُ) وقد أدرك النحاة الفارق الكبير بين هذا التركيب، والصورة الفعلية التي قنَّروها لتفسيره وهي (أدعو زيداً) ، وإنما الذي دعاهم إلى ذلك هو اطراد القاعدة عند المتعلم؛ ولذا وضعوا كلَّ تركيب تحقَّق منه الفائدة في إطار القسمة الثنائية للجملة (الاسمية ، والفعلية) ، فبحثوا عن عوامل الرفع، والنصب، والجرِّ في التركيب، ولكي لا يخرجوا عن هذا الإطار اضطروا إلى التأويل لحمل بعض التراكيب المفيدة على ما سمَّوه (الجمل) .

وفي ضوء ما قرَّره النحاة يمكن وضع حدود مصطلح الجملة على النحو الآتي :

١ - الإسناد عنصر أساسي في الجملة لا تقوم من غيره، وقد يكون ظاهراً بحضور ركنيه، أو متضمناً يوصلُ إلى ركنيه بالتقدير .

٢ - الفائدة : وهي أن تتركَّب الجملة بالشكل الذي يحسن السكوت عليه، أمَّا الجمل المتعلقة بأخرى، ولا يحسن السكوت عليها، ففائدتها متضمَّنة فيها، ولو استقلتْ ؛ لحسَّن السكوتُ عليها، ولكنها بسبب التعليق صارت فائدتها مع غيرها، ومن الممكن الأخذ بما ذكره السيوطي (ت ٩١١ هـ) ^(١) من أن إطلاق مصطلح (الجملة) على مثل هذه الجمل كان مجازاً، ونصَّ ما ذكره هو : " وأمَّا إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً، أو جواباً، أو صلة، فإطلاق مجازي؛ لأنَّ كلاً منها كان جملة قبلُ ، فأُطلِقَت الجملة عليه باعتبار ما كان " . ^(٢)

(ب) أقسام الجملة :

اختلف النحاة القدماء في الأنواع التي تنقسم إليها الجملة العربية، تبعاً لاختلاف منطلقاتهم، فمنهم من جعلها أربعة، ومنهم من جعلها ثلاثة، ومنهم من ذهب إلى أكثر من ذلك، أو أقل .

ومن المفيد التعريف بالمشهور من تلك التقسيمات ، وذلك على النحو الآتي :

(١) هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق بن همام الخضيرى الأسيوطى الشافعى، رزقه الله التبحر في سبعة علوم : للتفسير ، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، وتوفي السيوطى سنة (٩١١هـ) تاركاً للمكتبة العربية أكثر من ستمائة مؤلف . تنتظر ترجمته في : الأعلام للزركلى (٣/٣٠١) ، ونشأة للنحو ص ٢٩١ .

(٢) انظر : همع الهوامع للسيوطى (١/٥٠٠) تح : أحمد شمس الدين - دلو الكتب العلمية - بيروت - ط ١٩٩٨ م .

أولاً: تقسيم الجملة إلى : (اسمية ، فعلية ، شرطية ، وظرفية) :

وأول من يوقف عنده في هذا التقسيم أبو عليّ الفارسي^(١)، الذي ذكر - في إشارة منه إلى الجملة الواقعة خبراً - أن الجملة أربعة أضرب^(٢) :

الأول : أن تكون مركبة من فعل وفاعل .

الثاني : أن تكون مركبة من ابتداء وخبر .

الثالث : أن تكون شرطاً وجزاء .

الرابع : أن تكون ظرفاً .

وقد تابعه الزمخشري في ذلك، إلا أن ابن يعيش حصر الجملة في قسمين، فبعد أن ذكر ما قاله الزمخشري في أقسام الجملة، قال : " وهذه قسمة أبي عليّ، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية، واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ، وهو فعل وفاعل " .^(٣)

كلّ هذا كان حديثاً عن الجملة التي تقع خبراً، وهو أمرٌ مختلف فيه عند النحاة .^(٤)

والظاهر أن الأساس الذي استند إليه النحاة في تقسيماتهم هذه، هو التركيب، أي طبيعة طرفي الجملة اللذين يتركيهما تنشأ الجملة المفيدة .

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في بلاد فارس، ودخل بغداد سنة ٣٠٧هـ، وتجوّل في كثير من البلدان، وله تصانيف كثيرة، وقد توفي في بغداد سنة (٣٧٧هـ) . [تنظر ترجمته في : بغيّة اللوعة في طبقات اللغويين والنحاة، ٤٩٦/١] ووفيات الأعيان ص ٨٢ .

(٢) ينظر: الإيضاح للعضدي لأبي عليّ الفارسي (ص: ٩٢) تح د. كاظم بحر مرجان - عالم الكتب - ط ٢ / ١٩٩٦ ، والإيضاح للعضدي لأبي عليّ الفارسي (٨٧/١) تح د. حسن شاذلي فرهود - دار العلوم ط ٢ / ١٩٨٨ .

(٣) انظر: شرح المفصل (٨٨/١) (وتجدر الإشارة إلى أن ابن السراج قد سبق أن ذكر أن الجمل المفيدة

على ضربين : إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر) . [ينظر في ذلك : الأصول في النحو، (٦٤/١)] . وأشار ابن فلاح النحوي اليمني (ت ٦٨٠هـ) إلى هذا الخلاف، فذكر أن من النحاة من قسمها أربعة أقسام، ومنهم من قسمها ثلاثة أقسام، وأدخل الشرطية في الفعلية، ومنهم من قسمها ثلاثة أقسام، وأدخل الظرف في المفرد (أي : الخبر المفرد) ، ومنهم من قسمها قسمين، وأدخل الشرطية في الفعلية، والظرفية في المفرد . [ينظر في ذلك كتابه : المغني في النحو (٢٨٧/١ ، ٢٨٨) تح : عبد الرزاق السعدي - دار الشئون الثقافية العامة - بغداد - ط ١ / ١٩٩٩ م .

ويزداد الأمر وضوحاً عند ابن هشام الذي كانت عنايته بتقسيم الجملة كبيرة؛ إذ جعلها انطلاقاتاً مما يتصدرها ثلاثة أقسام: ^(١).

١ - الاسمية : هي التي صدرها اسم .

٢ - الفعلية : هي التي صدرها فعل .

٣ - الظرفية : هي المصدرة بظرف ، أو مجرور .

ثم نبّه على أنّ المراد بصدر الجملة : المسند والمسند إليه؛ فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف ^(٢) . أي : إن عنصر الإسناد هو المعتبر في معرفة غلط الجملة إن كان اسماً فهي اسمية، وإن كان فعلاً فهي فعلية، ثم قال : " والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل " ^(٣) . بمعنى أن الاسم الواقع مفعولاً به - مثلاً - إذا تقدم على الفعل والفاعل فالجملة فعلية ؛ لأنّ المفعول به في نيّة التأخير ، وصدر الجملة في الأصل فعل .

وفيما يأتي تفصيل للحدود التي وضعها النحاة لكلّ نوع من أنواع هذا التقسيم .

الجملة الاسمية :

وهي الجملة التي يكون الجزء الأول منها اسماً - على حدّ تعبير ابن يعيش ^(٤) - ، وهو يعني بالجزء الأول : المبتدأ، فعلى هذا الأساس تكون الجملة الاسمية هي الجملة المركبة من المبتدأ وخبره، لكنّ ابن هشام توسّع في مفهومه للجملة الاسمية؛ إذ عدّ منها كلّ جملة يتصدرها اسم (في الأصل) ، ومثّل لذلك بأمثلة تفيد أنّ الجملة الاسمية عنده ثلاثة أنواع: ^(٥)

١ - الجملة المتكوّنة من المبتدأ وخبره نحو : (زيد قائم) ، فهذه جملة اسمية متكوّنة من المبتدأ (زيد) وهو اسم صريح، والخبر (قائم) وهو خبر مفرد، وقد يكون المبتدأ مؤوَّلاً بالاسم نحو قوله تعالى :

(١) ينظر : مغنى اللبيب (ص ٤٩٢) .

(٢) لم يذكر ابن هشام الجملة لشرطية بوصفها قسماً رابعاً؛ لأنه عدّها من قبيل القطعية).

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه (ص: ٤٩٢، ٤٩٣).

(٤) ينظر : شرح المفصل (٨٩/١) .

(٥) ينظر : مغنى اللبيب (ص: ٤٩٢، ٤٩٣) ، وشرح شنور الذهب (ص: ١٧٠ ، ١٧١) .

﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ١٨٤] .

أي : صيامكم خير لكم .

٢- الجملة المتكوّنة من المبتدأ (الوصف) ، ومرفوعه الذي يُغني عن الخبر نحو : " أقائم الزيدان " ، وقوله تعالى :

﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ ﴾ [سورة مريم من الآية رقم : ٤٦] .

فهنا " راغب " مبتدأ ، وأنتَ فاعله، أغنى عن الخبر ، وجاز الابتداء بالنكرة لاعتمادها على الهمزة .^(١)

٣- الجملة المتكوّنة من اسم فعلٍ، وفاعله مثل : " هيهاتَ العقيقُ " وعلى ما تبين أن

الجملة الاسمية تبقى على اسميتها وإن تقدّم عليها حرف من الحروف التي يمكن أن تدخل عليها نحو : ^(٢)

— أزيدَ أخوك .

— لعلَّ أباك منطلقٌ .

— ما زيدٌ قائماً .

الجملة الفعلية :

نظر الدرس النحوي منذ بدايته إلى الجملة على أنها عملية بنائية قائمة على العلاقة الإسنادية بين الاسم والاسم، أو الفعل والاسم . وفي ضوء هذه النظرة تحدّث النحاة عن غطين من الكلام : (الاسمي ، والفعل) ، ويُفهم من تمثيل سيوييه للنمط الفعلي بـ (يذهبُ عبدُ الله)^(٣)، أن صورة الجملة الفعلية تكون بفعل يأتي بعده فاعل .

^(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (٨٧٦/٢) تح : علي محمد البجلوي - دار الجيل - بيروت - ط ٢ / ١٩٨٧ م .

(وقد مثل ابن هشام للمبتدأ الوصف بـ (قائم للزيدان) وقال : هذا عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون ، أي : أن هؤلاء يجيزون عمل الوصف من غير اعتماد) .

^(٢) ينظر : مغنى اللبيب (ص : ٤٩٢) .

^(٣) ينظر : الكتاب (٢٣/١) .

ويُلاحظ هذا عند المبرد الذي قال : " وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة " . (١)

ويؤكد ابن يعيش هذه الصورة مشيراً إلى وجوب تقدّم الفعل على فاعله، لكونه عاملاً فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول . (٢)

وإلى مثل هذا ذهب ابن مالك قائلاً : " وفاز التائب ، وشبهه جملة فعلية؛ لتصديرها بفعل " . (٣)

ويجسم ابن هشام صورة الجملة الفعلية عند جمهور النحاة بتعريفها قائلاً : " هي التي صدرها فعل كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم " . (٤)

إن هذه الأمثلة التي ذكرها ابن هشام تُشيرُ إلى لزوم تصدّر الفعل في الجملة الفعلية، فلا يمكن أن يُؤسّسَ هذا النوع من الجمل بغير الفعل، سواء كان هذا الفعل ماضياً، أو مضارعاً ، أو أمراً، لازماً، أو متعدياً، مبنياً للمعلوم، أو مبنياً للمجهول، تاماً، أو ناقصاً، ولا عبرة بما يتقدّم على الفعل من حروف نحو : " أقام زيد " ، و " إن قام زيد " ، و " قد قام زيد " ، و " هَلّا قمت " (٥)، فكل هذه جمل فعلية .

والظاهر أن النحاة توسّعوا في مفهوم الجملة الفعلية، ولم يقتصرُوا على تلك القائمة على العلاقة الإسنادية بين (الفعل والفاعل) ، أو (الفعل ونائب الفاعل) ، وإنما جعلوا منها : تلك التي تبدأ بفعل ناقص غير صالح للإسناد؛ لأنه لا يدلّ إلا على الزمان، أما الأفعال الصالحة للإسناد فهي التي تدل على المعنى والزمان، والحديث للفعل الحقيقي، فكأنه سُميَ باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث، لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف . (٦)

وفضلاً عن هذا لجأ النحاة إلى التقدير، لتحديد غلط الجملة، مما كان سبباً في الخلاف، وتعدّد وجهات النظر، فعلى سبيل المثال يقول ابن هشام في جملة البسملّة: " فإن

(١) انظر : المقتضب (١٤٦/١) .

(٢) ينظر: شرح المفصل (٧٤/١) .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٥٧/١) - تج: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ / ٢٠٠٠ م .

(٤) انظر : مغني اللبيب (ص: ٤٩٢) .

(٥) ينظر : المصدر السابق نفسه .

(٦) ينظر : شرح المفصل (٧٩/٧) .

قَدَر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله، ففعلية، وهو قول الكوفيين ^(١) .

وبسبب التقدير عدّوا النداء، والقسم من الجمل الفعلية؛ لأنّ التقدير في (يا زيدُ) : أدعو زيدا، والتقدير في " وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى " [سورة الليل الآية رقم: ١] : أقيم الليل . ^(٢)

وربّما اعتمدوا (التناسب) لتحديد نوع الجملة، كما هو الحال في الجملة المعطوفة على جملة فعلية، ففي نحو: " قعدَ عمروٌ وزيدٌ قائمٌ " قال ابن هشام : " والأرجح الفعلية للتناسب " . ^(٣)

وفي هذا السياق ذكر نماذج من الجمل اختلف النحاة فيها ^(٤)؛ لاحتمالها الاسمية والفعلية؛ بسبب اختلاف التقدير، من ذلك - مثلاً - قولهم : (ماذا صنعت؟) ، فإنه يحتمل معنيين : أحدهما: ما الذي صنعته ؟ فالجملة اسمية قُدِّمَ خبرُها عند الأخفش، ومبتدؤها عند سيويه. والثاني: أي شيء صنعت؟ ، فهي فعلية قُدِّمَ مفعولها . وكذلك في نحو قوله تعالى :

﴿ أَبَشِّرْ يَهُدُونََا ﴾ [سورة التغابن من الآية رقم : ٦] .

فهنا إذا كان تقدير (بشر) مبتدأ فالجملة اسمية، وإذا كان تقديره فاعلاً ليهدي محذوفاً، فالجملة فعلية، وهو الأرجح .

وهكذا تتعدّد الأسس التي يستند إليها النحاة في تحديد نوع الجملة الفعلية، لكنّ الأرجح هو أنّ الجملة الفعلية هي الجملة المصدرة بفعل حقيقي دالٌّ على الحدث والزمن، ومرتبطة بفاعل مرفوع، لا يطابقه في العدد، وإنما يبقى الفعل في صورة الأفراد، حتى لو جاء الفاعل مثنى، أو جمعاً، إذ ليست بالفعل حاجة إلى علامة تشبيه، أو جمع، لأنّ وجودها في الفاعل قد أغنى الفعل عن ذلك، وقد ذكر سيويه ذلك وهو يتحدث عن حذف (تاء التأنيث) في نحو قول بعض العرب: (قال فلانة)، فقال: " وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهرهم عن الواو والألف " . ^(٥)

(١) انظر : مغني اللبيب (ص: ٤٩٥) .

(٢) ينظر : المصدر السابق نفسه (ص: ٤٩٣) .

(٣) انظر : المصدر السابق (ص: ٤٩٦) .

(٤) ينظر تفصيل ذلك في المصدر السابق (ص: ٤٩٣ - ٤٩٦) .

(٥) انظر : الكتاب (٣٨/٢) .

ومثل هذا ينطبق على الجملة الفعلية المبني فعلها لما لم يُسمَّ فاعله، واستناداً إلى هذا، فالجملة الفعلية صورتان من حيث بنية الفعل:

الأولى: الجملة الفعلية المبني فعلها للفاعل .

والثانية: الجملة الفعلية المبني فعلها للمفعول .

ولا فرق من حيث الشكل والإسناد بين الصورتين، وعلى حدِّ قول سيبويه: " يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تُشغِلِ الفعلَ بغيره، وفرغته له، كما فعلتَ ذلك بالفاعل " (١)

وإنما كان الاختلاف في كيفية بناء الفعل لكيلا يلتبس المفعول بالفاعل، لكنَّ كلاً من (الفاعل)، و (المفعول) ركن من أركان بناء الجملة الفعلية، فيه تنبني الجملة، وبه تحقّق الفائدة، وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدّثت به عنه، كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتمّ إلا به، ولا يستغني عنه . (٢)

الجملة الشرطية :

وهي في حقيقتها جملتان: جملة الشرط، وجملة الجزاء، وقد ارتبطتا بأداة شرط فصارتا كالجملة الواحدة، وهي بهذا تُشبه جملة المبتدأ والخبر، فكما أنّ المبتدأ لا يستقلّ إلاّ بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقلّ إلاّ بذكر الجزاء ، ولهذا صارت الجملتان كجملة واحدة (٣)، وهذا هو السبب الذي دفع عدداً من النحاة إلى عدّها من أنواع الجمل - كما تبين عند أبي علي الفارسي، والزمخشري - ، وحتى ابن يعيش الذي جعلها من الجمل الفعلية أشار بما يوحى إلى أنّها غطّ مختلف، ففي مثل قولهم : (زيدٌ إنّ يقيمَ أقمَ معه) قال : " هذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقلّ الفعل بفاعله، نحو: (قام زيدٌ) إلاّ أنّه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة " . (٤)

(١) انظر : الكتاب (٣٣/١) .

(٢) ينظر : الأصول في النحو (٧٧/١) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (٨٩/١)

(٤) انظر : المصدر السابق نفسه .

وقد أشار السيوطي إلى نوعين من الجمل الشرطية : الأول : يندرج في الجملة الاسمية ، وهو الجملة الشرطية المصدرة باسم شرط غير معمول لفعل، نحو : " زيدٌ مَنْ يُكرِّمُهُ أَكرَمُهُ " ، والثاني : يندرج في الجملة الفعلية، وهو الجملة الشرطية المصدرة بحرف شرط، أو باسم شرط معمول لفعل، نحو : " زيدٌ إِنْ يُقِمَّ أَقَمَ معه " ، و " زيدٌ أَيَّهمْ يَضْرِبُ أَضْرَبُهُ " (١)

الجملة الظرفية :

الجملة الظرفية هي الجملة التي صدرها ظرفٌ أو مجرور، وسواء وقعت خبراً ، أو لم تقع ، فهي على تقدير فعل الاستقرار المحذوف، ففي مثل قولهم : " زيدٌ في الدار " ، و " عمروٌ عندك " ، هنا ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه ، والتقدير : زيدٌ استقرَّ في الدار، أو حلَّ في الدار، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفت، وأقيمَ الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها .

إِنَّ هذا المحذوف، وَإِنْ اِخْتَلَفَ فيه بين مَنْ قَالَ : إنه اسم، وَمَنْ قَالَ : إنه فعل، فهو على رأي الأكثرية أنه فعل، والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : جواز وقوعه صلة، نحو قولك : الذي في الدار زيدٌ، والصلة لا تكون إلا جملة .
والثاني : أَنَّ الظرف، والجار والمجرور لا بُدَّ لهما من متعلِّق به، والأصل أن يتعلَّق بالفعل، وإِثْمَا يتعلَّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل، ومن لفظه، ولا شكَّ أَنَّ تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى .

هذه هي صورة الجملة الظرفية التي تقع خبراً عند الزمخشري بحسب ما وضَّحه ابن يعيش . (٢)

(١) ينظر : مع الهوامع (٣١٥/١) .
(٢) ينظر : تفصيل ذلك في شرح المفصل (٩٠/١) .

والجملة الظرفية إنما تكون جملة مستقلة قائمة بنفسها بشرطين :

الأول : تقدير المحذوف بفعل .

والثاني : العامل في المرفوع هو الظرف، أو الجار والمجرور .

وقد بين ابن هشام الوجه الذي تكون فيه الجملة " في الدار زيد " و " أعندك عمرو " ظرفية؛ وذلك إذا كان الاسم المرفوع فاعلاً بالظرف أما عند تقدير الاسم المرفوع فاعلاً باستقرّ فالجملة فعلية، وعند تقدير المرفوع مبتدأ، أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن ومستقر، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مُعْنٍ عن الخبر في الثانية .^(١)

ويرى بعض المحدثين خلاف ذلك؛ إذ ذكر د. المخزومي أن الظرف إذا كان معتمداً فجديرٌ بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمداً فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة إلى تكثير الأقسام .^(٢)

وإلى مثل هذا ذهب آخرون، فقد عدّها د. فخر الدين قباوة من قبيل الجملة الاسمية^(٣)، وهناك من استدلّ على اسميتها بإمكان دخول النواسخ عليها^(٤) ومنهم من رجّح القسمة الثنائية وهو ما كان عليه معظم النحاة القدماء، وفي هذا قال د. فتحي عبد الفتاح الدجني : " نحن نميل إلى التقسيم الذي سار عليه جمهور النحاة، وهو القائل: إنّ الجملة في لغة العرب قسمان: اسمية، وفعلية - وهذا فيما نظنّ - هو التقسيم المنطقي لطبيعة اللغة العربية من حيث النشأة والتكوين " .^(٥)

(١) ينظر : مغني اللبيب (ص: ٤٩٤) .

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه (ص: ٥١، ٥٢) .

(٣) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل د. فخر الدين قباوة (٢٠) - دار الأفاق الجديدة - بيروت - ط ١ / ١٩٧٢ م .

(٤) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها د. فاضل صالح السامرائي - (١٥٩، ١٦٠) - دار الفكر للطباعة عمان - ط ١ / ٢٠٠٢ م .

(٥) انظر : الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، د. فتحي عبد الفتاح الدجني - (٨١) - مكتبة الفلاح - الكويت - ط ١٩٨٧/٢ م .

ثانياً: تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى :

بعد أن قسّم ابن هشام الجملة بحسب ما يتصدرها، لجأ إلى تقسيم آخر للجملة انطلاقاً من طريقة بنائها، فذكر أنها نوعان : (١)

- ١ - الكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة نحو " زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ " .
 - ٢ - والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين .
- ثمّ نبّه على أنّ ما فسّر به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يُقال: كما تكون مصدرّة بالمبتدأ، تكون مصدرّة بالفعل، نحو : " ظننتُ زيداً يقوم أبوه " .
- وقد وضّح الشيخ مصطفى الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) (٢) الجملة الكبرى، فعرفها " بأنها ما كان الخبر فيها جملة، ولو بحسب الأصل، أو تقول : هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة، والفعلية التي فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الأصل جملة " . (٣)
- أمّا الجملة الصغرى، فيفهم من تعريف ابن هشام لها، أنّها تكون دائماً ضمن الجملة الكبرى، وهذا يعني أنّه تحدّث عن نمط من الجملة هو الجملة المركبة من جملتين فأكثر، وعلى هذا لا يكون تقسيمه شاملاً لكلّ أنواع الجملة، وقد ذكر الشيخ الدسوقي " أنّ قسمته هذه غير حاصرة ؛ لأنّ جملة ، مثل : " زيدٌ قائمٌ " ، و " قامَ زيدٌ " ليست صغرى ولا كبرى . (٤)

وما يلاحظ على هذا التقسيم أنّه ذو طابع شكلي، وهو ما يتّضح أكثر في تقسيم الجملة الكبرى إلى قسمين : (٥)

- ١ - الجملة الكبرى ذات الوجهين : وهي اسمية الصدر، فعلية العجز وبالعكس .
- ٢ - الجملة الكبرى ذات الوجه الواحد: وهي التي كلّ من صدرها وعجزها اسم، أو فعل .

(١) ينظر : مغني اللبيب (ص: ٤٩٧) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، من علماء العربية. من أهل دسوق (بمصر) ، تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة سنة (١٢٣٠هـ) وكان من المدرسين في الأزهر . [تنظر ترجمته في : الأعلام للزركلي (١٧/٦)] .

(٣) ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب للشيخ الدسوقي (٣٩٣/٢) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢٠٠٠م .

(٤) ينظر : المصدر السابق (٣٩٢/٢) .

(٥) ينظر : مغني اللبيب (ص: ٤٩٩، ٥٠٠) .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم لم يخلُ من الاختلاف في تصنيف بعض التراكيب، بسبب الاختلاف في التقدير، أو التأويل اختلف في قوله تعالى :

﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ ﴾ [سورة النمل من الآية رقم : ٣٩] ؛ إذ يحتملُ " آتِيكَ " أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً ، فعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى، ويحتمل أن يكون " آتِيكَ " اسم فاعل، ومضافاً إليه، وعليه تكون جملة صغرى .^(١)

وللمحدثين آراؤهم في ذلك، فمثلاً الأستاذ عباس حسن يصلُ إلى تصنيف ثلاثي للجملة العربية هو خلاصة ما قاله النحاة العرب فيها، وهو أن الجملة ثلاثة أنواع :^(٢)

- ١ - الجملة الأصلية: وهي التي تقتصر على ركني الإسناد (أي على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل) .
- ٢ - الجملة الكبرى: وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية، أو فعلية .
- ٣ - الجملة الصغرى: وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداها خبراً لمبتدأ .

ويذهب بعض المحدثين إلى الاتساع في مصطلح الجملة الصغرى ، ويرى " لو أنّ النحويين عنوا بما سَمَّاه ابن هشام الجملة الصغرى، وأطلقوا هذه التسمية على الجملة الواقعة نعتاً، وصلةً، وحالاً ، ومفعولاً به ، ونائباً عن الفاعل، ومعتزلة، وأطلقوا الجملة الكبرى على الجمل المتضمنة للجملة الصغرى الواقعة في المواقع السابقة " .^(٣)

(١) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٤٩٨) وحاشية للسوقي على مغني اللبيب (٣٩٤/٢) .

(٢) ينظر: النحو الوافي عباس حسن (١٦/١) - دار المعارف بمصر - ط ١٩٧٥/٥ م .

(٣) انظر: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية محمد إبراهيم عبادة (ص: ١٥٢) - منشأة المعارف - الإسكندرية/١٩٨٣ م .

(ج) وظيفة عناصر الجملة :

إذا كانت العناصر المكوّنة للجملة هي الأنواع المعروفة للكلم من الاسم، والفعل، والحرف، فإنّ بناء الجملة لا يتحقّق إلا من الوظائف التي تقوم بها هذه العناصر .

وقد تحدّث النحاة عن وظيفتين تشكّلان الأساس الذي تنبني عليه الجملة في العربية، وهما : " المسند والمسند إليه " ^(١) ، ففي ضوء الإسناد تتحدّد وظيفة العنصر اسماً كان أو فعلاً، ذلك أنّ الجملة صورة اثتلافية تنشأ حين يأتلف الاسم مع الاسم، أو الفعل مع الاسم، ويدخل الحرف على كلّ واحدة من الجملتين ^(٢).

إنّ العلاقة التي تربط بين أجزاء الجملة إنّما هي علاقةٌ وظيفية، إذ " لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وينبني بعضها على بعض " ^(٣).

إذن فالبناء، أو الائتلاف، أو التعليق، معناه أنّ كلّ عنصرٍ في الجملة يقوم بوظيفته حسب ما هو مقررّ نحويّاً، وقد وضّح ذلك عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن التعليق، فقال: " وإذا نظرنا في ذلك علمنا أنّ لا محصول لها غيرُ أنْ تَعمدَ إلى اسم فتجعلُه فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً، أو تَعمدَ إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تُتبعَ الاسمَ اسماً على أن يكون الثاني صفةً للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجيئُ باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفةً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصيرَ نفيّاً، أو استفهاماً، أو تمنيّاً، فتدخلُ عليه الحروفُ الموضوعة لذلك، أو تريدُ في فعلين أن تجعلَ أحدهما شرطاً في الآخر فتجئُ بهما بعد الحرفِ الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمّنت معنى ذلك الحرف - وعلى هذا القياس " ^(٤).

(١) انظر : الكتاب (٢٣/١).

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي (٥٥/١) ، وطبعة العراق (ص: ٧٢) .

(٣) انظر : دلائل الإعجاز (٥٩) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٥٩ ، ٦٠) .

ضمن هذا الإطار الوظيفي ربط النحاة بين التركيب والفائدة، فأشاروا إلى عدد من الصور التي يمكن أن تُنتج جهلاً ذات فائدة، منها: ^(١)

- اسم + اسم ← (زيدٌ أخوك) .
- فعل + اسم ← (قامَ زيدٌ) .
- حرف + اسم + اسم ← (إنَّ زيداً صديقك) .
- حرف + اسم + فعل ← (ليتَ زيداً يقومُ) .
- فعل + اسم + اسم ← (كانَ زيدٌ أخاك) .

إنَّ هذه الصور وغيرها مما يمكن أن يحقق الفائدة لا تستغني أبداً عن (الاسم) ؛ لأنَّ الاسم يُخبرُ به ويُخبر عنه، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، والحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه؛ وعليه لا يتأتى الإسناد من فعلين، ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم. ^(٢)

وهكذا فالربط بين التركيب والفائدة يُعطي انطباعاً واضحاً عن شمولية نظرية الدرس النحوي إلى الجملة العربية، فوظيفة العنصر لا تقف عند الناحية الشكلية، أو الإعرابية فقط، وإنما ترتبطُ بأبعاد دلالية، وقد وضَّح ابن يعيش ذلك حين بيَّن أنَّ تركيب الإسناد لا يعني مطلق التركيب، " بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسنُ موقعُ الخبر وتمام الفائدة " . ^(٣)

ولإعطاء التصوّر الكامل لطبيعة بناء الجملة العربية، صَنَّفَ النحاة عناصرها الوظيفية في إطارين: ^(٤)

الأول : العَمَد: وهي : (المبتدأ وخبره) ، و (الفعل وفاعله) ، أو ما يُسمى بعناصر الإسناد .

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري (٧٥/١) - تح: فحفي أحمد مصطفى علي الدين - دار الفكر - دمشق - ط ١٩٨٢م .

(٢) ينظر: شرح المفصل (٢٠/١) وأسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري - (٤) - تح: محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م) .

(٣) انظر : شرح المفصل (٢٠/١) .

(٤) ينظر : شرح المفصل (٧٤/١) .

والثاني: الفضلات: وهي المكملات التي يُدخلها المنشئ في الجملة لأداء المعنى المطلوب بشكل كامل، كالمفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى.

وقد جعل الرفع علم الفاعلية؛ لأن الاسم المرفوع الذي يقوم بهذه الوظيفة عمدة الكلام، وجعل النصب علم الفضلة، وهذا هو الأصل؛ لأن الرفع والنصب قد يكونان فيما يشابههما، فيدخل النصب في العمد تشبيهاً بالفضلات، وبالعكس.^(١)

وهكذا يصنف النحاة عناصر الجملة تصنيفاً ثنائياً، إشارة إلى نوعين من الوظائف:^(٢)

الأولى: من لوازم الجملة التي لا يمكن أن تخلو منها، ولا يستقل التركيب دونها.

والثانية: ليست من لوازم الجملة، ويمكن أن يستقل الكلام دونها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العناصر التي تقع تحت مصطلح (الفضلات)، لا يعني أنها زائدة في الكلام؛ وإنما هي عناصر دخلت التركيب، لتقوم بوظائفها النحوية بناءً على مقتضيات دلالية تؤدي أحياناً إلى امتناع حذفها؛ لأن هذا الحذف يخل بمضمون الجملة، وقد قيل في الفضلة أن المراد بها "ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره".^(٣) وربما سميت بالفضلة؛ لأن المراد بها - كما قيل - "ما يأتي بعد تمام الكلام أي بعد أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره".^(٤)

وقد وضح الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ)^(٥) وظيفة الفضلة، فقال: "المراد بها ما ليس جزءاً من الكلام، أي: ما ليس ركناً في الإسناد، لا ما يستغني عنه الكلام".^(٦) ثم بين أن كثيراً من الأحوال يتوقف عليه صحة المعنى وذكر من الآيات الكريمات ما يلي:

- (١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٧٠/١).
- (٢) ينظر: على سبيل المثال: شرح المفصل (٧٤/١).
- (٣) انظر: شرح المكودي على الألفية ص ١٢١ - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٩٩٦ م.
- (٤) انظر: حاشية ابن حمدون على شرح (٣٠١/١) دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥ م.
- (٥) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجلوي الأزهرى، نحوي من أهل مصر، ولد بجرجا (من الصعيد) سنة (٨٣٨ هـ)، وعاش بالقاهرة، وتوفي علداً من الحج سنة (٩٠٥ هـ) وهو صاحب المقنعة الأزهرية في علم العربية، وشرح الأجرومية. [تنظر ترجمته في: الإعلام للزركلي (٢٩٧/٢)]، والمدارس للنحوية لشوقي ضيف (ص ٣٥٩) ط ٣ دار المعارف مصر، وغيرهما.
- (٦) انظر: شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهرى (١١٣) - مطبعة مصطفى البابي الحلبي ولولادة - مصر - ط ١٩٥٥ م.

قال تعالى :

﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [سورة لقمان من الآية رقم : ١٨]

﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [سورة النساء من الآية رقم : ٤٣]

﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾

[سورة الأنبياء من الآية رقم : ١٦]

ففي هذه الآيات جاءت الأحوال : " مَرَحًا " ، و " أَنْتُمْ سُكَارَى " ^(١) ، و " لَاعِبِينَ " فضلات بعد تمام الكلام بعناصر الإسناد، لكنّ المعنى لا يمكن أن يستقيم بغير هذه الفضلات؛ لأنّ الفاعل ، في " لا تَمْشِ " و " لا تَقْرَبُوا " يكون بغير الحال منهيّاً عن المشي في الأرض، والاقتراب من الصلاة، وليس هذا المطلوب؛ وإنما المطلوب هو أنّ الفاعل منهيٌّ عن المشي في الأرض في حال كون مشيه " مَرَحًا " ، وكذلك منهيٌّ من الاقتراب من الصلاة وهو في حال السكر، وهذا يعني أنّ إسناد الفعل إلى الفاعل لا معنى له إلا إذا كان ذلك الفاعل مصحوباً بهيأة معينة، دلّ عليها الحال .

ومثل ذلك في الآية الأخيرة؛ لأنّ النفي بغير الحال يقع على الخلق، والمراد هو نفسي الخلق في حال كونه لعباً .

ولا يقف الأمر عند (الحال) ؛ وإنما يمكن القول " إنّ كلّ لفظة تدخل التركيب، تُصبحُ عنصراً من عناصر بنائه، عمدةً كانت أو فضلةً، لأنها ترتبط من خلال وظيفتها بجميع مكونات التركيب على المستويين : الشكلي ، والدلالي .

والأمر في القرآن الكريم في غاية الدقة؛ لأنّ مضمون الآية يتشكّل من مجموع وظائف عناصرها، ويمكن ملاحظة هذا في أيّ موضع في القرآن، فعلى سبيل المثال، في قوله تعالى :

﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾

يلاحظ تشابك العلاقات بين عناصر التركيب (الفعل والفاعل) في موقع العمدة، و (المفعول به والتمييز) في موقع الفضلة .

(١) جملة " أَنْتُمْ سُكَارَى " مع أنّها تتكون من عنصرين أساسيين (المبتدأ والخبر) فقد وقعت فضله لتقوم بوظيفة (الحال)، وقد اقترنت بالوَلَو، لكونها اسمية، والمبتدأ فيها ضمير ذي الحال، وفي مثل هذه الصورة لا تصلح بغير الوَلَو. [ينظر: دلائل الإعجاز، ص ١٦٠].

وحقيقة الأمر، أن التفجير للعيون في المعنى، لكنّه في الآية واقعٌ على الأرض في اللفظ، وهذا يعني أنّ طبيعة توزيع الوظائف على عناصر الجملة، بجعل " العيون " تمييزاً، و " الأرض " مفعولاً به، قد أفاد فائدة لا يمكن أن تتحقق لو أُعطيَت لعناصر التركيب بغير هذه الوظائف؛ لأنّ تلك الصورة التي جاءت عليها الآية قد أفادت " أن الأرض قد كانت صارت عيوناً كلّها، وأنّ الماء قد كان يَفُورُ من كلّ مكان منها، ولو أُجريَ اللفظُ على ظاهره فقليل: وفجرنا عيونَ الأرض، أو العيون في الأرض، لم يُفد ذلك، ولم يدلّ عليه، ولكان المفهوم منه أنّ الماء قد كان فارّاً من عيونٍ متفرقةٍ في الأرض، وتبجّسَ من أماكن منها " . (١)

وهكذا فحسن تأليف القرآن الكريم، والثام كلماته ، وفصاحتها وجه من وجوه إعجازه ؛ لأن الله - جلّ جلاله - قد أحاط بكل شيء علماً ، وأحاط بالكلام كلّ علماً؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن، علّم بإحاطته أيّ لفظة تصلح أن تلي الأولى، وتبين المعنى بعد المعنى . (٢)

وبعد هذا بقي أن يُشار في هذا السياق إلى أن من المحدثين من اتّهم النحاة القدماء بعدم الدقّة في استعمال مصطلح (الفضلة) ، فقد قال الدكتور مهدي المخزومي : " تسمية المنصوبات بالفضلات يُشعرُ بتفاهتها في الكلام، وقلة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض " . (٣)

وبناءً على هذا يؤسس د. المخزومي مفهوماً جديداً لمصطلح " العمدة " ؛ ليكون شاملاً لكلّ ما له فائدة، أو عليه تتوقف الفائدة في الجملة، فالحال - مثلاً - قد تكون (فضلة)، وقد تأتي (عمدة) أحياناً، كما يقول : " فليست الحال فضلة أبداً، بل قد تكون عمدة الكلام، وأساساً تقوم عليه الفائدة " . (٤)

ومع هذا، يدرك المتتبع لآراء النحاة في هذا الأمر، أنهم كانوا على وعي تام بطبيعة التركيب، وأغراضه، ومقتضيات دلالاته، وإنّما استعملوا هذه المصطلحات للتفريق بين

(١) انظر : دلائل الإعجاز (٩٣) .

(٢) ينظر : معترك الاقران في إعجاز القرآن للسيوطي - (٢٧/١، ٢٨)، تح: علي محمد البجلوي - دار

الفكر العربي - مصر - ١٩٧٣ م .

(٣) انظر : في النحو العربي نقد وتوجيه (ص: ٩٣) .

(٤) انظر : المصدر السابق (ص: ٩٦) .

العنصر الذي هو أساس بناء الجملة، وغيره من العناصر، وإلا فهل يمكن بناء جملة فعلية - مثلاً - من غير (فعل وفاعل) ؟ في الوقت الذي يمكن فيه بناء هذه الجملة من غير (حال) .

أمّا ما ذكره النحاة في وجوب ذكر (الحال) ، فهذه حالة عارضة، وليست دائمة ولهذا قيل في التعريف بها أي : الفضلة أنّ المراد بها ما يُستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدّ عمدة، أو لتوقف المعنى عليه .^(١) وأخيراً ، فانقسام الجملة إلى (عمدة ، وفضلة) كان عظيم الفائدة في فهم طبيعة بناء الجملة ، ونظامها، ووظيفة عناصرها .

(١) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأثعموني (١٦٩/٢) المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - (دب).

الفصل الأول

{ العامل في الفاعل }

وفيه خمسة مباحث :

* **المبحث الأول :** العامل في نظر النحاة القدماء .

* **المبحث الثاني :** أنواع العامل ، ويشمل :

أولا : الفعل ، ويتضمن :

١- الفعل المتصرف .

٢- كان التامة وأخواتها .

٣- الفعل غير المتصرف .

ثانيا : الأسماء الجارية مجرى الفعل في العمل ، وهي :

١- اسم الفعل .

٢- المصدر ، واسم المصدر .

٣- اسم الفاعل وصيغ المبالغة .

٤- الصفة المشبهة باسم الفاعل .

٥- اسم التفضيل .

ثالثا : الظرف والمجرور المعتمدان .

* **المبحث الثالث :** حذف عامل الفاعل .

* **المبحث الرابع :** تجريد عامل الفاعل من علامة التثنية والجمع .

* **المبحث الخامس :** تأنيث عامل الفاعل بحسب فاعله .

المبحث الأول : العامل في نظر النحاة القدماء

نظرَ النحاة قديماً إلى تركيب الجملة العربية في ضوء نظرية العامل، فدرسوا عناصرها على أساس (عاملٍ ومعمول)، ولا يمكن للعامل أن يوجد في الجملة من غير عمل، بل قد يكون هذا العامل معمولاً به في الوقت نفسه، نحو قولهم : " آيَا تَضْرِبُ أَضْرِبَ " ، فإنَّ " آيَا " منصوب بتضرب، وتضرب مجزوم بأيّ .^(١)

إنَّ العامل النحوي هو الأساس الذي أثبتت عليه قواعد النحو العربي؛ لأنَّ جُلَّ جهد النحاة انصبَّ في إطار البحث عن العوامل؛ إذ لا بُدَّ لكل حالة إعرابية من عامل، وهذا العامل إن لم يكن موجوداً بلفظه قدَّروه؛ مما حدا بهم إلى الحديث عن نوعين من العوامل : (لفظية ، ومعنوية)^(٢)، وذهبوا في هذا إلى أن عدّوا التعرّي من العوامل - الذي هو عبارة عن عدم العوامل - عاملاً ؛ لأن العوامل اللفظية - في رأيهم - ليست مؤثّرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات، وأنَّ العلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء .^(٣)

وفي إطار هذا الفهم جاءت نظرة النحاة إلى العامل في الفاعل، وهو عاملٌ لفظي، ومعنى لفظي أنّ له حضوراً في الجملة، وكما قال ابن جني: " وإنّما قال النحويون : عاملٌ لفظي، وعاملٌ معنويّ، ليُرْوَك أن بعضَ العمل يأتي مسبباً عن لفظٍ يصحبه " .^(٤)

وبما أنّ هذا العامل لا ينحصر في الفعل وحده، وإنّما هناك ما يعمل عمله في رفع الفاعل ؛ فنظرة النحاة إلى هذا العامل لم تقف في إطار واحد (هو عمل الرفع في الفاعل)، بل عمدوا إلى تصنيف هذه العوامل من حيث القوة والضعف، فذهبوا إلى أنّ الفعل أقواها في العمل، ثم يأتي بعده اسم الفاعل، فضاربٌ تعملُ عملَ يضرب؛ لأنَّ (يضرب) أعرب لمضارعه (ضارب) ، فحُمِلَ كلُّ واحدٍ على صاحبه في العمل، وبعد

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ص: ١٤) - تح : د. مازن المبارك - منشورات الرضى - ط ١٣٦٣/٢ هـ .

(٢) ينظر : الخصائص (١٠٩/١) ، وأسرار العربية (ص: ٦٦) .

(٣) ينظر : أسرار العربية (ص: ٦٨) ، (وذكر ابن الأثير أن سيبويه ومن تبعه من البصريين يرون أنّ المبتدأ يرتفع بتعريه من العوامل اللفظية) - ينظر (ص: ٦٧) من المصدر السابق .

(٤) انظر : الخصائص (١٠٩/١) .

ذلك يأتي المصدر، فهو يعمل عمل اسم الفاعل، وفيه دليل على الفعل، ولكنه لم يقوَ قوّة اسم الفاعل، وإنما هو أنقص رتبة عنه .

وقد أُعْمِلَت الصفة المشبهة باسم الفاعل، ولكنها في العمل أنقص مرتبة من المصدر؛ لأنها ليست توقع فعلاً سُلِّطَ منك إلى غيرك، وإنما تعمل فيما هو من سببها ^(١)، وهكذا .

من هذا يُفْهَمُ أَنَّ أصل العمل للفعل، وعليه تُقاس العوامل الأخرى، وهذا ما صرح به بعض النحاة، فقد ردّ ابن الأنباري على من ذهب إلى أَنَّ العامل في المفعول، (الفعل والفاعل معاً) بأن هذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الأصل في الاسم ألا يعمل، أي لا تأثير له في العمل؛ ولهذا فإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير (أي: إلى الفعل) ، لا تأثير له؛ مما يدلّ على أَنَّ العامل هو الفعل فقط . ^(٢)

وفي هذا السياق أيضاً أشار النحاة إلى قوة العلاقة التي تربط العامل بفاعله، فقالوا: إنَّ الفاعل يتزوّل منزلة الجزء من الفعل؛ ولذا لم يَجْزُ تقديمه عليه ^(٣) ، " وأما الدليل على أَنَّ الفاعل كاجزاء من الفعل من جهة المفعول أَنَّ مفهوم قولنا " ضَرَبَ " - مثلاً - أَنَّ شيئاً أحدثه، فذلك الشيء جزء من مفهوم " ضَرَبَ " ، لكنه ليس جزءاً حقيقياً، لكن من حيث إنّه لازمٌ لماهية الفعل ، (...) ، والماهية لا تخلو من لازمها . ^(٤)

وهكذا يدور الحديث عند النحاة عن عناصر الجملة في إطار (العامل والمعمول) ، وهو أمرٌ لا يمكن إنكار أهميته؛ ذلك أَنَّ نظرية العامل ليست صناعةً لفظية لا تمت إلى الناحية الدلالية بصلة، وإنما هي نظرية تحليلية يتحقق في ضوئها فهم دلالة عناصر الجملة وجهات تعلقها، ومن ثَمَّ فهم المراد من التركيب؛ وعليه فلا مسوّغ للاعتراض على هذه النظرية، وإتمام النحاة القدماء بالصناعة، والتكلف، والوقوف عند اللفظ بعيداً عن المعنى، وقد وصل الأمر ببعضهم إلى الدعوة إلى إلغاء هذه النظرية التي بُني النحو العربي على أساسها، ومن ذلك دعوة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) ^(٥) التي ضمنها كتابه :

(١) يُنظر : الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٥) .

(٢) يُنظر : أسرار العربية (ص/ ٨٥) .

(٣) يُنظر: المصدر السابق (ص: ٨٣) .

(٤) ينظر : المعني في النحو (١٤٧/٢، ١٤٨) .

(٥) هو : أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن خريث الجبّائي القرطبي، ولد بقرطبة سنة (٥١٣هـ) وتوفي سنة (٥٩٢هـ) ، كان له نقد في علم العربية، واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها ، تنظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٣٢٣/١) .

(الردّ على النحاة)، ومما قاله في هذا الشأن : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحويُّ عنه، وأتّبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه " .^(١)
وبالوقوف عند موضوع العامل في الفاعل يتضح ما ذهب إليه النحاة، وما قرّره ابن مضاء .

وللنحاة - على ما يُذكر - في رافع الفاعل أقوال هي :^(٢)

- ١- الإسناد : هو عامل معنوي .
 - ٢- شَبَّهَ للمبتدأ : وهو عامل معنوي، أي: إنّ الفاعل يُخْبِرُ عنه بفعله، كما يُخبر عن المبتدأ بالخبر .
 - ٣- معنى الفاعلية : وهو عامل معنوي .
 - ٤- العامل في الفاعل ما أُسندَ إليه من فعل، أو ما ضُمّنَ معناه . وهذا هو الرأي الراجح، وهو رأي الجمهور، (والعامل هكذا لفظي) .
- إنّ هذه الآراء جميعها، مع اختلافها، ترى أنّ الإعراب (الرفع) الذي في الفاعل قد أحدثه عامل .

أمّا ابن مضاء فحاول أن يُبطل جميع ما ذهبوا إليه من عوامل لفظية، ومعنوية .
ففيما يخصّ العامل اللفظي قال : " وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً، وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد من إيجازه: منها أن شرط الفاعل يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلّا بعد عدم العامل " .^(٣)

أمّا في العامل المعنوي فقال : " فإن قيل بِمَ يُرَدُّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحَيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النار، ويرد الماء، ولا فاعل إلّا الله عند أهل الحقّ (...) وأمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع " .^(٤)

(١) انظر كتاب : " الردّ على النحاة " لابن مضاء القرطبي (ص/ ٧٦) - تنج: د. شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - ط٢/ ١٩٨٢م .

(٢) ينظر : همع الهوامع (٥١١/١) .

(٣) انظر كتاب : " الردّ على النحاة " (ص/ ٧٧، ٧٨) .

(٤) انظر : المصدر السابق (ص: ٧٨) .

إن هذه النظرة لا تتمثل في حقيقتها دعوةً إلى إلغاء نظرية العامل فحسب، وإنما هي دعوة لهدم أسس النحو العربي، وحقيقة الأمر أن كتاب (الرد على النحاة) كان جزءاً من ثورة ظهرت في المغرب آنذاك على أصحاب المذاهب الأربعة دعت إليها دولة الموحدين في عصر يعقوب بن يوسف الذي تأثر به ابن مضاء، فأراد أن يردّ نحو المشرق على المشرق تمشياً مع اتجاه أميره يعقوب في ردّ فقه المشرق على المشرق .^(١)

وأخيراً فإن هذه الدعوة لا تستند إلى أدلة وحجج مقنعة؛ لهذا لم يكتب لها الشيوع ذلك أن العامل لا يقف عند الجانب الشكلي وإنما هو " كالعلة الموجدة" بحسب تعبير الرضي الأسترباذي الذي ذكر أن اختلاف الحركات حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين.^(٢)

وفيما يأتي تفصيل للقول في طبيعة العامل في الفاعل من حيث أنواعه، وحذفه، وتجريده من علامة التثنية والجمع، وتأنيثه بحسب فاعله .

(١) ينظر: المصدر السابق (ص: ١٧) (من مدخل د. شوقي ضيف محقق الكتاب) .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية، (١ / ٥٧) .

المبحث الثاني

أنواع العامل

ويشمــــل :

أولاً: الفعل ، ويتضمّن :

- ١- الفعل المتصرّف .
- ٢- كان التامة وأخواتها .
- ٣- الفعل غير المتصرف .

[١] الفعل المتصرّف :

احتلّ الفعل مساحةً واسعة في كتب النحاة القدماء، بما يظهر أهميته اللغوية في التفكير النحوي العربي القديم .
وتأتي أهمية الفعل من كونه الركن المهم في بناء الجملة الفعلية، وأحد طرفي الإسناد فيها .

وقد وقف النحاة في حدّهم الفعل عند مدلولي (الحدث والزمن) ، وفي هذا ذكر سيبويه : " وأما الفعلُ فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع " .^(١)

ولم يخرج النحاة عن هذا الحدّ ، قال ابن السراج: " الفعل ما دلّ على معنى وزمان؛ وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل " .^(٢)

ثمّ بيّن أنّ إدخال الزمان في حدّ الفعل، للفرق بينه وبين الاسم الذي يدلّ على معنى فقط، " فالماضي كقولك : " صلّى زيدٌ " يدلّ على أنّ الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر، نحو قولك : " يصلي " يدلّ على الصلاة، وعلى الوقت الحاضر، والمستقبل، نحو: " سيصلّي " يدلّ على الصلاة، وعلى أنّ ذلك يكون فيما يُستقبل " .^(٣)

وفي هذا الاتجاه ذكر الزجاجي أنّ " الفعل على أوضاع النحويين، ما دلّ على حدث وزمان " .^(٤)

(١) انظر : الكتاب (١٢/١) .

(٢) انظر : الأصول في النحو (٣٨/١) .

(٣) ينظر : المصدر السابق (٣٨/١ ، ٣٩) .

(٤) انظر : الإيضاح في علل النحو (ص: ٥٣) .

لكنه يعود فيقول : " إنَّ الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين " ؛ ومراده من ذلك أن الأفعال عبارة عن الأحداث التي هي حركات الفاعلين (وهذا تعبير فلسفي) وقد ذكر ابن جني، أنَّ في الفعل دلالت ثلاثة هي : الدلالة اللفظية، والدلالة الصناعية، والدلالة المعنوية، فالفعل (قام) - مثلاً - فيه دلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاثة دلالات من لفظه، وصيغته، ومعناه، وهذه الدلالة الأخيرة تأتي ليس من اللفظ، أو بنائه؛ وإنَّما من موضع آخر يُستدل عليه من جهة أنَّ لكلَّ فعل فاعلاً، يصلح اللفظ (أي لفظ الفعل) لتعيين الفاعل مُجماًلاً من غير تفصيل؛ كأنَّ يصلح الفعل (ضرب) لكلِّ فاعلٍ مذكَّر يصحَّ منه هذا الفعل .
وهكذا فالفعل يحتاج إلى أن يستقلَّ بفاعلٍ يكون الفعل مُتَسَبِّحاً إليه، وحادثاً عنه، أو بمرتبة الحادث عنه .^(١)

وبناءً على هذا يكون الفعل مُمَيَّزاً بأمرين : أمر داخل في حقيقته، وهو الحدَّ القائل : إنَّ الفعل كل كلمة دلَّت على معنى في نفسها مقترن بزمان معين في أصل الوضع .
وأمر خارج عن حقيقته، وهو الحدَّ القائل : إنَّ الفعل هو ما أُسندَ إلى غيره، ولم يُسندَ غيره إليه .^(٢)

هذه النظرة تضعُّ الفعل في إطارين : الأول : صري في يقف عند الصيغة، والثاني : نحوي يقف عند التركيب .

فأمَّا في إطار الصيغة فقد تحدَّث النحاة عن الزمن، وما للصيغة من أثر في الدلالة عليه، كما تبين ذلك عند سيبويه الذي ربط بين بناء الفعل وزمنه، وكذلك عند ابن جني الذي ذكر أنَّ الدلالة الصناعية هي دلالة البناء على الزمن؛ أو هي - كما أشار - صورة يحملها اللفظ .

ومهما يكن فالزمن من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتعدم عند عدمه .^(٣)
لكنَّ هذا الزمن المرتبط بالصيغة قد يختلف في الإطار النحوي؛ إذ إنَّ هناك الكثير من التراكمات يتشكَّل فيها الزمن بفعل قرائن لا يبدو معها للصيغة أثرٌ فيه، وهذا أمرٌ لم يغفله النحاة القدماء، فالفعل المضارع - مثلاً - يصلح لنوعين من الزمان : (الحاضر، والمستقبل)، ولا دليل في لفظه على أحدهما، ولكنه بالقرائن يُصبح دالاً على أحدهما، فإذا قيل : سيفعل، أو سوف يفعل، دلَّ على أنَّ المتكلم أراد المستقبل .^(٤)

(١) يُنظر : الخصائص (٩٨/٣، ٩٩) .

(٢) يُنظر : المعني في النحو (١٢٣/١) .

(٣) يُنظر : شرح المفصل (٤/٧) .

(٤) يُنظر : الأصول في النحو (٣٩/١) ، والإيضاح (ص: ٧٢) والمقتصد في شرح

الإيضاح (٨٢/١ - ٨٤) .

وقد يحصل أن ينصرف الفعل المضارع إلى الزمن الماضي بسبب القرائن، كما في الآيات الآتية :

قال تعالى :

﴿ لم يلدْ ولم يُولَدْ ولم يكنْ له كُفُوًا أحد ﴾ [سورة الإخلاص الآيات رقم : ٤، ٣].
﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ ما أمره ﴾ [سورة عبس من الآية رقم : ٢٣].
﴿ وإذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة الأنفال من الآية رقم : ٣٠].
﴿ إِنْهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ [سورة الأنبياء من الآية رقم : ٩٠].
في هذه الآيات الكريمات جاءت الأفعال بصيغة الفعل المضارع لكنّ زمنها انصرف إلى الماضي :

﴿ لم يلدْ ولم يُولَدْ ﴾ ﴿ لَمَّا يَقْضِ ﴾ ﴿ ولو ترى ﴾ ﴿ إذْ يَمْكُرُ ﴾
﴿ كانوا يسارعون ﴾

هذه الأفعال - كما يُلاحظ - جاءت في التراكيب مقترنة بقرائن قامت بتشكيل الزمن وإفراغ الصيغة من حقيقة مدلولها الزمني، فالأداة (لم) في (لم يلدْ ولم يُولَدْ " حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، وكذلك (لَمَّا) .^(١)

فالآية الكريمة : كَلَّا لَمَّا يَقْضِ " جاءت لردع الإنسان عما هو عليه، وقد مثلت (كَلَّا) هذا الردع، ثم بيّنت السبب في هذا الردع، وهو أن الإنسان لم يقضِ بعدُ ما أمره الله تعالى بأمره من لدن آدم عليه السلام، إلى هذه الغاية؛ إذ لا يخلو أحدٌ من تقصير .^(٢)
وفي الآية الثالثة صرفت " لو " الفعل المضارع إلى الزمن الماضي، وفسّر الزمخشري قوله : " ولو ترى " بأنه أراد : " ولو عاينت وشاهدت ؛ لأنّ (لو) تردّ المضارع إلى معنى الماضي " .^(٣)

(١) يُنظر: مغني اللبيب (ص: ٣٦٥، ٣٧٩) .

(٢) يُنظر: تفسير أبي السعود (٣٧٩/٦) .

(٣) انظر: الكشاف (١٦٣/٢) .

وفي الآية الرابعة صرفت " إذ " الفعل المضارع " يمكر " إلى معنى الماضي ، وفي مثل هذا يرى النحاة أنها أضيفت إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً .^(١)

أما في الآية الأخيرة فقد أدى دخول (كان) على الفعل المضارع (يسارعون) إلى أن ينصرف زمنه إلى الماضي .

إنّ هذا الأمر لا يقف عند الفعل المضارع وحده، فقد تصرف القرائن الفعل الماضي إلى غير ما يُفهم من صيغته من دلالة زمنية، وفي القرآن الكريم ما يؤكد هذا .

قال تعالى :

﴿ وَإِذَا طَلَقْتِ الْمَرْءَ فَبَلِّغِي أَجْلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢٣١] .

هذه الآية نزلت بسبب ما كان من بعضهم في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم من إلحاق الضرر بالمرأة المطلقة المعتدة ، لكن دخول " إذا " على الفعل الماضي أفاد أنّ الخطاب للأزواج^(٢) عامة ؛ لكي لا تحصل مثل هذه الحالة في المستقبل، والمقرر نحويّاً أنّ "إذا" إذا دخلت على الفعل الماضي ففي الغالب تفيد الزمن المستقبل .^(٣)

وعلى ما يبدو أنّ في الآية عناية بعنصر الزمن فالفعل الماضي (بلغن) من البلوغ وهو الوصول إلى الشيء، والبلغة منه، والبلاغ الأصل، يقع على المدة كلها وعلى آخرها، والفعل (بلغن) في الآية الكريمة لا يعني الوصول وانتهاء العدة، وإنما يعني " قاربن انقضاء العدة والأجل " ^(٤)، وبحسب تعبير ابن هشام أنه يُفيد المشارقة أي: فشارفن انقضاء العدة .^(٥)

وتبدو العناية بالزمن في الأمر " وأمسكوهن بمعروف " والنهي " ولا تمسكوهنّ ضِراراً " فالأمر يحصل بإمساكها مرة بمعروف ولا يتناول سائر الأوقات، أمّا النهي فجاء ليتناول سائر الأوقات ويعمّها .^(٦)

وهذا يعني أنّ عدداً من القرائن تبقي الزمن على ما يُفاد من صيغته، لكنها تعمل على تحديده بعد أن كان مطلقاً؛ فمثلاً (قد) ، من بين المعاني التي تفيدها هو تقريب الماضي

(١) يُنظر: مغني اللبيب (ص: ١١٦) .

(٢) يُنظر: البحر المحيط (٤٨٨/٢) .

(٣) يُنظر: مغني اللبيب (ص: ١٢٧) .

(٤) انظر: البحر المحيط (٤٨٦/٢، ٤٨٨) .

(٥) يُنظر: مغني اللبيب (ص: ٩٠٢) .

(٦) يُنظر: البحر المحيط (٤٨٩/٢) .

من الحال " تقول : (قام زيد) ، فيحتمل الماضي القريب، والماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام) اختصّ بالقريب " .^(١)

وفي القرآن الكريم جاءت (قد) بهذا المعنى، نحو قوله تعالى :
﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [سورة المائدة، من الآية رقم : ٦١] .

فهنا دخلت (قد) على الفعل الماضي في " قد دخلوا " و " قد خرجوا " .
وفي هذا ذكر الزمخشري أنّ (قد) دخلت تقريباً للماضي من الحال .^(٢)
وأشار الفخر الرازي إلى هذا قائلاً : " ذكر عند الدخول كلمة (قد) فقال :
" وقد دخلوا بالكفر " ، وذكر عند الخروج كلمة (هم) فقال : " وهم قد خرجوا به " ،
قالوا: الفائدة في ذكر كلمة (قد) تقريب الماضي من الحال، والفائدة في ذكر " هم "
التأكيد في إضافة الكفر إليهم " .^(٣)

من هذا يُفهم أن الماضي ليس زمناً واحداً على ما تحدث عنه النحاة في بابها بما يفيد
أنّ الماضي ما عُدِمَ بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده^(٤)، وإلّا هناك
سياقات تتصرف بالزمن بشكل مختلف عما يُفهم من صيغة الفعل، فقد يحصل أحياناً أن
توحي طبيعة الجملة الفعلية بالمدة التي وقع، أو حدث فيها الفعل، كما في الآيات الآتية :
قال تعالى :

﴿ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴾ [سورة الفجر الآية رقم : ٩] .
﴿ قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم : ٥١] .
﴿ إِذْ أَوْى الْفَتِيَّةُ إِلَى الْكَهْفِ ﴾ [سورة الكهف من الآية رقم : ١٠] .
﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ ﴾
[سورة البقرة من الآية رقم : ٣٤] .

فالأفعال في هذه الآيات " جابوا " و " قالت " وأوى " و أبي " ، أفعال ماضية تدلّ
صيغها خارج السياق على الزمن الماضي المطلق، لكنّ إسنادها إلى فاعلٍ محدّد وورودها في
السياق جعلها دالةً على مدة مُحدّدة من الماضي، ففاعل الفعل " جابوا " يُشير إلى المدة

(١) أنظر: مغني اللبيب (ص: ٢٢٨) .

(٢) ينظر: الكشف (١/٦٢٦) .

(٣) أنظر : التفسير الكبير للفخر الرازي (٤/٣٩٢) .

(٤) ينظر: شرح المفصل (٤/٧) .

التي كان فيها قوم ثمود زمن النبي صالح عليه السلام، وفاعل الفعل " قالت " يُشير إلى زمن النبي يوسف عليه السلام، وقصته مع امرأة العزيز، وكذلك " الفتية " فهم أصحاب الكهف، ومثل ذلك الفعل " أبي " الذي يُشير إلى الماضي البعيد، وبداية تكوين البشرية .

وبهذا يمكن الوقوف على أهمية الزمن في الجملة الفعلية، وهو ما وضحه النحاة في كتبهم - كما تبين - ، لكنهم لم يفرّدوا باباً يكشف عن تشكلاته المختلفة في ضوء تأثير القرائن التي ترد مع الفعل في السياق، وإنما أشاروا إليها في مواضع متفرقة في كتبهم؛ مما كان مسوّغاً لطعن بعض المحدثين الذين ذهبوا إلى أنّ معالجة النحاة القدماء لموضوع الزمن كانت ناقصة؛ إذ انصبّ جهدهم على الزمن المرتبط بالصيغة أكثر من الزمن المرتبط بالسياق، وكما قال د. المخزومي : " فالنحاة (...) كانوا يدركون ما للفعل من دلالة على الزمان؛ ولكنّ منحاهم الفلسفي باعد بينهم وبين أن يستخلصوا دلالاته الزمنية من واقعه في الاستعمالات المختلفة " .^(١)

وذكر د. تمام حسان : " أنّ النحاة لم يُحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي؛ إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام، ومطالب السياق " .^(٢) وأشار د. عبد الستار الجوّاري إلى أن هناك تقصيراً في دراسة النحاة لزمن الفعل، فقال: " وأما الكلام على المدلول الزمني للأفعال، فليس في كتب النحو وغيرها من كتب العربية ذكر له، أو عناية به، إلّا قولهم في الماضي، والمضارع، والأمر، : إنّ الأول يدلّ على الزمن السابق لزمن التكلم، والثاني يدلّ على الحال أو الاستقبال ، والثالث يدلّ على معنى المستقبل " .^(٣)

ومهما يكن ، فالنحاة القدماء أوفوا الزمن حقّه، وإنّ جاءت مادته متفرقة، ولا بُدّ لمن يرغب في دراسة الزمن في الاستعمال أن يعود إلى كتب القدماء لمعرفة وظيفة الأدوات التي تقترون بصيغة الفعل؛ فتشكل زمن الجملة، مما يكشف عن تقسيمات دقيقة للزمن، وإدراك كامل لطبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق وما يمكن أن يُقال هنا هو أنّ عمل الفعل في إنشاء الزمن، وإن كان جانباً أساسياً من جوانبه الدلالية، لم يلقَ العناية نفسها التي أولاهها النحاة لأثره الإعرابي في التركيب؛ إذ يُعدُّ عملُ الفعل الجانب الأكبر الذي وقف

(١) انظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، (ص: ١٥٢) .

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان - (٢٤٣) - عالم الكتب - القاهرة - ط٣/ ١٩٩٨م .

(٣) انظر : نحو الفعل؛ لأحمد عبد الستار الجوّاري (٧ مقدمة الكتاب) - مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد / ١٩٧٤م .

عنده النحاة طويلاً، فسيبويه حين تحدّث عن (الفاعل) كان حديثه يجري في ضوء أثر العامل فيه، ولذلك قال : " هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول (آخر) ، والفاعل والمفعول في هذا سواء. يرتفع المفعول ^(١) كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل " . ^(٢)

وأكد المبرّد عمل الفعل في رفع الفاعل، وإذا تعدّى فاعله عمل النصب في المفعول . ^(٣)

والفعل يعمل ذلك دون شرط قيام الفاعل بالفعل، فلو كان الفعل منفياً؛ فإنه يعمل الرفع بالاسم التالي له؛ لأنّ كلّ فعلٍ لابدّ له من فاعل نحوي .

ويتضح الأمر فيما ذكره من أمثلة، كقوله : " إنّ قولك يضربُ زيدٌ (يضربُ) هي الرافعة، فإذا قلتَ : لم يضربُ زيد (فيضرب) التي كانت رافعة لزيد قد رددتها قبله، و (لم) إنّما عملت في (يضرب) ، ولم تعمل في (زيد) ؛ وإنّما وجب العمل بالفعل " . ^(٤) وفي هذا الاتجاه قال ابن السراج : " اعلم أنّ كلّ فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول " . ^(٥)

واستدلّ الزجاجي بالأثر الذي يتركه الفعل في الفاعل أو المفعول على علاقة الفعل بهما، لأن حركات الإعراب التي هي من أثر العامل تُنبئ عن المعاني، كالفاعلية، والمفعولية، وغيرهما ففي (ضرب زيدٌ عمرواً) دليلٌ برفع (زيد) على أنّ الفعل له، وينصب (عمرو) على أن الفعل واقع به . ^(٦)

أمّا ابن جني، فقد أكّد شدّة اتصال الفعل بفاعله من خلال اتصال الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع في نحو " ضربتُكَ " ، فالكاف هنا ضمير متصل بإجماع النحاة، وإن لم تباشر الفعل كما في " ضربتُكَ " ؛ وإنّما باشرت الفاعل الذي هو (التاء). ^(٧)

(١) المقصود به هذا (نائب الفاعل) .

(٢) انظر : الكتاب (٣٣/١) .

(٣) ينظر : المقتضب (١٤٦/١) .

(٤) انظر : المصدر السابق (١٤٧/١) .

(٥) انظر : الأصول في النحو (٥٤/١) (ابنُ السراج يريد بالمفعول، نائب الفاعل؛ لأنه مفعول بالأصل) .

(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو (ص : ٦٩) .

(٧) ينظر : الخصائص (١٠١/١) .

وليبيان ذلك قال : " فلولا أن الفاعل قد مُزجَ بالفعل، وصيغَ معه حتى صار جزءاً من جملته، لما كانت الكاف من الضمير المتصل " .^(١)

ويقف عبد القاهر الجرجاني عند عمل الفعل، لكنه يسلط الضوء عليه من ناحية المعنى؛ لأن هناك علاقة - على ما يرى - بين معاني الكلم ، ومعاني النحو ، على ما يتضح من قوله : " ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان، ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو؛ فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم. ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له، أو مفعولاً " .^(٢)

ولعل ما وقف عنده عبد القاهر الجرجاني في غاية الأهمية، لأن عمل الفعل في الاسم، ورفع فاعلاً له يعني إقامة علاقة بين معنى الفعل، ومعنى الاسم، وفي ضوء هذه العلاقة يتأسس المعنى المطلوب للجمله .

ومهما اختلف النحاة، وتشعبت وجهات نظرهم في مسألة العامل، فذلك لا يقف عند المستوى الشكلي بعيداً عن الدلالة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من رأي في حقيقة عمل الفعل، بينها ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ^(٣) في الإنصاف، مشيراً إلى أن هناك من يرى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، والعامل في المفعول معنى المفعولية .

ويرى جمهور البصريين أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً .
والبصريون في هذا يخالفون الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن العامل في المفعول الفعل والفاعل جميعاً، وللبصريين في ذلك أكثر من احتجاج منها قولهم: " إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل؛ وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصل

(١) انظر: الخصائص (١٠١/١) .

(٢) انظر: دلائل الإعجاز (ص: ٣٠٣) .

(٣) هو : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام، أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي، قديم بغداد في صباه وبرع في الفقه والأدب، وصار من المشار إليهم في النحو، وقد دخل الأندلس، وصنف الكثير من الكتب المشهورة، توفي سنة (٥٧٧هـ) تنتظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٨٦/٢) .

الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة مالا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له " .^(١)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أدرك النحاة أن هناك علاقة بين تصرف الفعل وعمله، ومن ذلك مثلاً أن أغلب النحاة جعلوا أصل العمل للفعل متصرفاً، أو غير متصرف، أما وصف العمل فذلك مقصور على الأفعال المتصرفة، فالرفع والنصب أصل العمل.

[٢] كان التامة وأخواتها :

هناك - في العربية - مجموعة من الأفعال لم تكن بمرفوعها، وإنما اختصت بالدخول على الجملة الاسمية رافعة المبتدأ وناصبة الخبر، وهي بعملها هذا تُشبه الفعل من حيث إنه يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وقد تحدث سيبويه عن الفعل الناقص مبيناً أنه لا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل^(٢) ، وسمى الباب المعقود لهذه الأفعال باب " الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد " .^(٣)

وتسمية سيبويه لاسم هذه الأفعال باسم الفاعل، وخبرها باسم المفعول من باب المجاز؛ لما بينهما من شبه^(٤) ، كما أشار إلى أن اسم هذه الأفعال وخبرها يكونان لشيء واحد؛ لأن الفعل التام إذا تعدى في الجملة الفعلية يكون فاعله غير مفعوله .

وحقيقة الأمر أن سيبويه لم ير لهذه الأفعال دلالة على الحدث، كما يفهم من كلامه: " تقول : كان عبدُ الله أخاك؛ فإنما أردت أن تُخبرَ عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى " .^(٥)

وإلى مثل هذا أشار (ابن السراج) ، وهو إن هذه الأفعال " أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية، وإنما تدلّ على الزمان فقط " .^(٦)

(١) انظر : الإصناف في مسائل الخلاف (ص: ٨٠) المسألة رقم ١١ - تح: محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٩٣ م .

(٢) ينظر: الكتاب ؛ (٤٥/١) .

(٣) انظر : المصدر السابق نفسه .

(٤) ينظر: همع الهوامع ؛ (٥٣٥/١) .

(٥) انظر : الكتاب ؛ (٤٥/١) .

(٦) انظر : الأصول في النحو (٧٤/١) .

لكنّ النحاة وجدوا لقسمٍ من هذه الأفعال صورة أخرى في شواهدٍ من كلام العرب، استعملت فيها (تامة) مكتفيةً بمرفوعها؛ مما يعني أنّ لها في الاستعمال موضعين ^(١) :

الأول : تكون ناقصة لا يُقتصرُ فيها على المرفوع .

الثاني : تكون تامة يُقتصرُ فيها على الفاعل .

ولما لاحظناه النحاة أنّ دلالة هذه الأفعال في الموضع الثاني تختلف عما هي عليه في الموضع الأول؛ لأنّها مع (الفاعل) تُعطي معنى الفعل التام، وإن كان لفظها لفظاً ناقصاً. وفي هذا ذكر سيبويه أنّ (كان) تأتي بمعنى (وَقَعَ) ، و (دام) بمعنى (ثَبَّتَ) ^(٢) ، وبين ابن السراج أنّ (لِكان) موضعاً تكون فيه بمعنى : (وَقَعَ وَخُلِقَ) فتكتفي بالاسم وحده، ولا تحتاج إلى خبر؛ وذلك قولك: أنا أعرفه مذ كان زيد، أي: مُذْ خُلِقَ، وقد كان الأمر، أي: وَقَعَ ، وكذلك (أَمْسَ وَأَصْبَحَ) تكون مرةً بمرّة (كان) التي لها خبر، ومسرّة بمرّة (استيقظ ونام) ، فتكون أفعالاً تامة تدلّ على معانٍ وأزمنة . ^(٣)

إذن فهذه الأفعال - على ما عرف عند أكثر النحاة - عندما تكون ناقصة لا تدلّ على حدث بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث، وعندما تكون تامة تدلّ على الحدث والزمن، كما في الأفعال الحقيقية . ^(٤)

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أن ثلاثة من الأفعال الناقصة لازمت النقص هي: (ليس، وزال، وفتى) ، وما سوى هذه الثلاثة تجي تامة . ^(٥)

وقد حدّد النحاة معاني تلك التي تجي تامة، قال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ^(٦) : "أريدَ بكان: ثَبَّتَ، أو كَفَلَ، أو غَزَلَ، وبتواليها الثلاث: دخل في الضحى، والصباح، والمساء، وبظلّ: دام، أو طال، وبيات: نزل ليلاً، وبصار: رجع، أو ضمّ، أو قطع، وبدام: بقي، أو سكن، وبرح: ذهب، أو ظهر" . ^(٧)

(١) يُنظر: الكتاب (٤٦/١) .

(٢) يُنظر: المصدر السابق نفسه .

(٣) يُنظر: الأصول في النحو (٩١/١، ٩٢) .

(٤) يُنظر: أسرار العربية (١٣٤) ، وشرح المفصل (٩٧/٧، ٩٨) .

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية (١٧٦/١) .

(٦) هو : محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجبائي الشافعي النحوي، ولد سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة، نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، وكان كذلك إماماً في القراءات وعلماً، وله اطلاع واسع في الحديث، وقيل أنه انفرد عن المغاربة بشيئين : (الكرم ومذهب الإمام الشافعي) . [تتظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٣٠/١] .

(٧) انظر : شرح التسهيل (ص: ٥٣) ، وشرحه (٤٣/١) .

ثم قال : " وحكم ما يُنسب إلى التمام حكم ما هو بمعناه " .^(١)
وهكذا فإن هذه الأفعال لا تُسند إلى (فاعل) إلا إذا جاءت على وجه التمام
بحملها على معاني الأفعال التامة، فتكون ردفاً لها، وتأخذ حكمها .
وقد وردت هذه الأفعال تامة في القرآن الكريم في (٣٣) موضعاً، ومن شواهد
ذلك ما يأتي :

﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢٨٠] .
﴿ فَسُبْحَنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [سورة الروم الآية رقم : ١٧] .
﴿ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [سورة الشورى من الآية رقم : ٥٣] .
﴿ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [سورة هود من الآية رقم : ١٠٨] .
فالأفعال في الآيات كلها جاءت تامة، ففي الآية الأولى جاءت (كان) بمعنى
(حَدَثَ)، أي : إن حَدَثَ ذُو عُسْرَةٍ^(٢)، وقيل : إنما بمعنى وقع^(٣)، وقيل إنما بمعنى : حضر^(٤) .
وقرأ الجمهور : " ذو عُسْرَةٍ " على أن : كان، تامة، وهو قول سيويه، وأبي علي، وإن
وقع غريم من غرمائكم ذو عُسْرَةٍ، وأجاز بعض الكوفيين أن تكون : كان، ناقصة هنا . وقسدر
الخبر : وإن كان من غرمائكم ذو عُسْرَةٍ، فحذف المجرور الذي هو الخبر، وقدّر أيضاً : وإن كان
ذو عُسْرَةٍ لكم عليه حق .

وقرأ أبي^(٥)، وابن مسعود،^(٦) وعثمان،^(٧) وابن عباس^(٨) : ذا عُسْرَةٍ،^(٩) وهذه قراءة
شاذة ترى أن (كان) ناقصة و أن (ذا عُسْرَةٍ) خبر لها .

أما في الآيات الأخر فهي تامة فقوله " تُمْسُونَ وتصبحون " بمعنى : تدخلون في
الصباح والمساء، وقوله " تصير " بمعنى : ترجع، وفي الآية الأخيرة " ما دامت " بمعنى :

(١) انظر : شرح التسهيل (٤٣/١) .
(٢) يُنظر : التبيان في إعراب القرآن (٢٢٥/١) .
(٣) يُنظر : البحر المحيط (٧١٦/٢) .
(٤) يُنظر : مع الهوامع (٣٦٨/١) .
(٥) هو : أبي بن كعب بن قيس بن عبيد (..... - ٢١ هـ) صحابي من الأنصار ، شهد بدرأ ، وأحدأ ،
والخندق ، كان أقرأ الصحابة ، ومن كتاب الوحي ، وممن اشترك في جمع القرآن أيام عثمان بن
عمران [تنظر ترجمته في : حلية الأولياء (٢٥٠/١ - ٢٥٦) ، وغاية النهاية (٣١/١) ، والأعلام
(٨٢/١)] .
(٦) هو : أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن مسعود (... - ٣٢ هـ) الهذلي ، أول من جهر بالقرآن الكريم بعد
الرسول (ص) شهد بدرأ ، وبيعة الرضوان وجميع المشاهد ، ولي قضاء الكوفة وبيت مالها لعمرو ،
وصدرا من خلافة عثمان [تنظر ترجمته في : المعارف لابن قتيبة (ص : ٢٤٩) تحقيق ثروت
عكاشة ط ٢ / دار المعارف - مصر .
(٧) هو عثمان بن عفان بن أميين ، القرشي ، أمير المؤمنين ، أحد السابقين الأولين ، قتل عام ٣٥ هـ .
[تنظر ترجمته في غاية النهاية (٥٠٧/١)] .
(٨) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ، ابن عم النبي (ص) ، وترجمان القرآن ، كان يقال : الحبر
والبحر ، دعا له النبي بالحكمة مرتين ، ولد في السنة الثمانية قبل الهجرة ، وتوفي بالطائف سنة ٦٨ هـ .
[انظر موطأ الإمام مالك (ص : ٧٢٦) ط ٦ / دار النفائس - بيروت ١٩٨٢ م] .
(٩) يُنظر : البحر المحيط (٧١٦/٢ ، ٧١٧) .

(مابقيت) ^(١) ، فبناءً على ما دلت عليه هذه الأفعال صارت تامةً، واكتفت بمرفوع بعدها هو (الفاعل) .

[٣] الفعل غير المتصرف :

الفعل غير المتصرف هو الفعل الذي يلزم صيغة واحدة لا يفارقها ، وعلى ما ذكر ابن السراج : " اعلم أنّ كلّ فعل لزم بناءً واحداً فهو غير متصرف " . ^(٢) ثم قال مشيراً إلى بعض هذه الأفعال : " فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحداً فعل التعجب (...) ، والفعلان المبنيان للحمد والذمّ، وهما (نِعَمَ وَبِئْسَ) ؛ فهذه الأفعال وما جرى مجراها لا تتصرف، ولا تدخلها حروف المضارعة، ولا يبنى منها اسم فاعل " . ^(٣)

والظاهر أنّ ما يُراد من هذه الأفعال ليس الدلالة على (الحدث والزمن) ، كما هو الحال في الأفعال المتصرّفة؛ وإنما يُراد منها التعبير عن المعاني، وهذه خاصية في الحروف، أي : إنّ هذه الأفعال قد استعملت بمعنى الحرف ففقدت التصرف ^(٤)، وهي بهذا فاقدة لدلالاتها على الحدث، وإنما استعملت لدلالاتها اللغوية على المعاني التي ارتبطت بصورها، وهذا المعنى غير مرتبط بالزمن؛ وإن كان لفظ الفعل الجامد قد جاء في صورة من صور الفعل نحو مجئ (نِعَمَ وَبِئْسَ) في صورة الماضي؛ " فإذا كان نِعَمَ وهو على لفظ الماضي قد أفاد حمل المعنى على الآن (...) سقطت الحاجة إلى اشتقاق مضارع منه يُراد به الآن، ولم يجوز أن يُشتق منه مضارع أيضاً يراد به الاستقبال؛ لأن المدح لا يكون بما سيكون فلم يقع بعد. ومن ثمّ لم يُشتق منه مثال الأمر ؛ لأنه للاستقبال، ولم يُشتق منه اسم فاعل أيضاً؛ لأن اسم الفاعل يحمل أيضاً الآن " . ^(٥)

ومثل ذلك يُقال في فعل التعجب أي : " لا يجوز أن يستعمل الفعل المستقبل في التعجب؛ لأنه إنّما يُتعجب بما قد ثبت ووقع ولم يُعلم سببه؛ فلذلك لم يُستعمل فيه إلا الفعل الماضي، ولا يستعمل له مصدر؛ لأنه لا يتصرف، وإنما لم يتصرف؛ لأنه تضمن ما ليس له في

(١) يُنظر: مع الهوامع (٣٦٨/١، ٣٦٩) .

(٢) انظر : الأصول في النحو (٩٨/١) .

(٣) انظر : المصدر السابق نفسه .

(٤) ومثل هذا جرى على الاسم؛ فإذا استعمل الاسم بمعنى الحرف بني .

(٥) انظر : الإيضاح العضدي (١٢٢/١، ١٢٣) - الحاشية رقم ١ .

الأصل، إذ أصله الخبر دون التعجب، (...) فلما نُقِلَ عن الخبر إلى التعجب أُلزِمَ لفظاً واحداً ولم يُصَرَّفْ " .^(١)

إذن فجمود الفعل كان لأجل معنى معين يدلّ عليه؛ وبدلاً من أن يضعوا لهذا المعنى حرفاً، جعلوا له صيغة تكون أمانة للمعنى الذي أرادوه .^(٢)

ومن الجدير بالذكر أن التصرّف من خصائص الأفعال، وأنّ عامة الأفعال متصرّفة، أمّا الفعل الجامد فيسير، وقد ربط النحاة بين خاصية التصرّف وعمل الفعل، فذهبوا إلى أنّ جمود الفعل، وامتناع تصرّفه يُوهِنُ عمله، ويُضعِفُ فعليته؛ وهذا يعني أنّ الفعل الجامد عاملٌ ضعيف، وبسبب ضعفه ضاق تصرّفه في معمولاته، إلّا أنّ الفعل في كلّ أحواله متصرفاً كان أو غير متصرف، لا بُدَّ له من فاعل .^(٣)

واستناداً إلى هذا، فالفعل غير المتصرّف بسبب فعليته داخلٌ ضمن عوامل الفاعل. ولهذه العوامل الجامدة شواهد في القرآن الكريم سيتم التركيز على ما تردّد منها في كتاب الله وقد رفع فاعلاً، وهو جانب منها يتضمن ما يأتي :

أ - نَعَمْ وبُئْسَ وما جرى مجراها .

ب - فعلاً التعجب .

ج - عسى التامة .

وهذه نماذج يمكن من خلالها التعرف على وظيفة وعمل الفعل غير المتصرّف، والقيمة الدلالية لاستعماله في القرآن الكريم .

[أ] نَعَمْ وبُئْسَ وما جرى مجراهما :

(نَعَمْ) ، و (بُئْسَ) فعلاً^(٤) - على رأي الجمهور - وقد أكّد سييويه فعليتهما .^(٥)

(١) انظر : التبصرة والتذكرة (٢٧١/١ ، ٢٧٢) .

(٢) يُنظر : الإصناف في مسائل الخلاف (١٣٨/١ - المسألة رقم : ١٥) ، وشرح المفصل (١٢٧/٧) .

(٣) يُنظر : الإيضاح العضدي (١٢٣/١) - هامش رقم (١) .

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن (نعم، وبئس) اسمان مبتدآن، وذهب البصريون، والكسائي إلى أنهما فعلاً ماضيان جامدان، ولكل من الفريقين أثلته، لكن المرجح رأي البصريين . [يُنظر الإصناف في مسائل الخلاف ص ٩٧

- المسألة رقم : ١٤) .

(٥) يُنظر : الكتاب (٢٦٦/٣) .

وهما فعلاَن ماضيان لا يتصرّفان لمدح وذم ^(١) ، ولكونهما فعلين " لا بُدَّ لكلِّ واحدٍ منهما من فاعل ضرورة انعقاد الكلام، واستقلال الفائدة " . ^(٢)

إذن فجملة المدح، أو الذمُّ لكي تحقّق فائدتها لابدَّ لفعلها أن يُسند إلى اسمٍ (فاعل)، كما هو الحال في الجملة الفعلية، لكنّ النحاة قيّدوا فاعل المدح، أو الذم بشروط منها:

١- الفاعل الذي عامله فعلُ المدح، أو الذم، إمّا أن يكون ظاهراً، أو مضمراً، فإذا جاء ظاهراً ينبغي أن يكون اسماً معرّفاً بأل، نحو قوله تعالى :

﴿ نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ [سورة ص من الآية رقم : ٣٠] .

أو مضافاً إلى ما فيه أل، نحو قوله تعالى :

﴿ فَلَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [سورة النحل من الآية رقم : ٢٩] .

" والمضاف إلى ما فيه الألف واللام بمثالة ما فيه الألف واللام، تعمل (نعم ، وبئس) فيه، كما تعمل في الأوّل " . ^(٣)

أمّا إذا جاء الفاعل مضمراً فينبغي أن يكون مُفسّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو قوله تعالى :

﴿ بئسَ للظالمينَ بدلاً ﴾ [سورة الكهف من الآية رقم : ٥٠] .

وهذه النكرة هي ممّا تدخل عليه (نعم ، وبئس) وفيه الألف واللام، وفي هذا قال ابن السراج : " وجدتُ جميع ما تدخل عليه (نعم ، وبئس) فترفعه وفيه الألف واللام فله نكرة تنصبه نعم، وبئس إذا فقد المرفوع " . ^(٤)

ولولا هذه النكرة لما جاز الإضمار، لأنّها مفسّرة، وبها استغنى التركيب عن ذكر الفاعل، فلوقلنا: (نعم رجلاً زيداً) ، و (بئس غلاماً عمرو)، فالمضمر هنا هو (الرجل) ، و(الغلام) بدلالة النكرة التي أغنت عن ذكرها، ويرى النحاة في العدول إلى الإضمار عن الذكر فائدتين : " إحداهما : التوسع في اللغة، والأخرى : التخفيف، فإنّ لفظ النكرة أخفُّ ممّا فيه الألف واللام " . ^(٥)

(١) ينظر : الأصول في النحو (١١١/١)، وأسرار العربية (ص: ٩٧) .

(٢) انظر : شرح المفصل (١٣٠/٧) .

(٣) انظر : شرح المفصل (١٣١/٧) (وقد يأتي الفاعل مضافاً إلى المضاف إلى ما فيه (أل) ، وهناك من أجاز أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه (أل) [ينظر في ذلك : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٩٠٥/٢)] .

(٤) انظر : الأصول في النحو (١١٣/١) .

(٥) انظر : شرح المفصل (١٣١/٧) .

٢- الشرط الثاني الذي وضعه النحاة هو أن فاعل (نعم، وبئس) يجب أن يكون جنساً للمخصوص بالمدح، أو الذم الذي يليه، أي : أن هناك علاقة دائماً بين فاعل (نعم) والمخصوص بالمدح، أو فاعل (بئس) والمخصوص بالذم، إذ لا يتحقق المعنى بغير هذه العلاقة " واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله " .^(١)

ويوضح سيبويه هذا الأمر في قوله : " واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نعم صغارهم وكبارهم، إلا أن تقول: قومك نعم الصغار ونعم الكبار، وقومك نعم القوم؛ وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح " .^(٢)

وبناءً على هذا، ذهب النحاة إلى أن (الألف واللام) في الفاعل هنا إنما هي لتعريف الجنس^(٣)؛ لأنّ الفاعل إذا كان ظاهراً لا يكون إلاّ جنساً، وقد ذكر (ابن يعيش) أنّ النحاة علّلوا ذلك بوجهين : أحدهما : " ما يُحكى عن الزجاج (ت ٣١١ هـ)^(٤)، أنهما لما وُضعا للمدح العام، والذم العام جعل فاعلهما عاماً ليطابق معناهما، إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض، لأنّ الفعل إذا أُسند إلى عام عمّ ، وإذا أُسند إلى خاص خصّ (...) ، والوجه الثاني: أنهم جعلوه جنساً ليدلّ على أنّ المدح، والمذموم مستحق للمدح، والذم في ذلك الجنس، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، أعلمت أن زيدا المدح في الرجال من أجل الرجولية " .^(٥)

(١) انظر : الكتاب (١٧٧/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق نفسه .

(٣) وهناك من قال : إنها للعهد، وقيل: للعهد الذهني، أي : يقع إيهام ثم يأتي التفسير بعده، وقيل للعهد الخارجي، أي: أن المعهود هو الشخص الممدوح . [ينظر: توضيح المقاصد والمسالك؛ (٩٠٩/٢)، وشرح ابن عقيل (١٦١/٣)] .

(٤) هو : إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، من أهل الفضل والدين، كان يخطر الزجاجة، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد، وله تصنيف منها: معاني القرآن، والاشتقاق، ومختصر النحو، توفي سنة (٣١١ هـ) . [تنظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ (٤١١/١ - ٤١٣)] .

(٥) انظر : شرح المفصل (١٣٠/٧) .

٣- لا يجوز الفصل بين (نَعَمْ ، وَبِئْسَ) وفاعلهما ؛ لأنهما ليستا كسائر الأفعال في كونهما لا تتصرفان، أمّا في مثل قوله تعالى : " بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا " ، فهنا الفاعل مضمّر في (بِئْسَ) . (١)

٤- لا يجوز اتباع فاعل (نَعَمْ ، وَبِئْسَ) بتوكيد معنوي، ولا يمتنع التوكيد اللفظي، وإذا كان الفاعل مضمراً فلا يُتبع لشبهه بضمير الشأن، وهناك من أجاز اتباع فاعل (نَعَمْ ، وَبِئْسَ) بالنعت بشرط أن يُفيد العموم . (٢)

٥- (نَعَمْ ، وَبِئْسَ) لا يعملان الرفع في ضمير متصل، أو منفصل، وفي مثل قولهم: " نَعَمْ رجلاً أنتَ " هنا الفاعل مضمّر في (نَعَمْ) . (٣)

٦- لا يجوز أن يتقدم المخصوص على فاعل (نَعَمْ ، وَبِئْسَ) ، فلا يقال: نَعَمْ زيدٌ الرجلُ، ويجوز تقديمه على الفعل والفاعل، نحو : (زيدٌ نعم الرجلُ) .

٧- فاعل (نَعَمْ ، وَبِئْسَ) ، إذا كان مؤنثاً يُؤثّث الفعل بإلحاق تاء التأنيث الساكنة المختصة بالأفعال الماضية، لكنّ هذه التاء لا تلزم، كما هو الحال في الأفعال " واعلم أنّ (نعم) تؤنث وتذكر ، وذلك قولك : (نعمت المرأة) ، وإن شئت قلت : (نَعَمْ المرأة) ، وجواز حذفها بسبب كون المراد بالفاعل استغراق الجنس " فلا خلاف أنّ أسماء الأجناس، والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها " . (٤)

بعد هذا يُشار إلى أنّ هناك أفعالاً ألحقت بِنَعَمْ ، وبِئْسَ ، وجرت مجراها، منها الفعل (ساء) ، " وأجري باطراد مجرى نعم، وبئس ما كان على (فَعَلَ) مضمناً تعجباً، نحو: حَسُنَ الخلقُ " . (٥)

وكذلك (حَبَا) وفيها أقوال، " والصحيح أنّ (حَبَ) فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله (ذا) ، ليدل بذلك على الحضور في القلب ولم يُغيّر الجريانهما مجرى الأمثال، فإن قصد بهما بغض أو ذم قيل : لا حَبَا " . (٦)

(١) يُنظر: الأصول في النحو (١١٩/١) .

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٩١١/٢) .

(٣) يُنظر: المصدر السابق (٩١٤/٢) .

(٤) انظر : الإلصاف في مسائل الخلاف (١١١/١) (المسألة رقم : ١٤) .

(٥) انظر : شرح التسهيل (٢١/٣) .

(٦) انظر : المصدر السابق (٢٦/٣) .

هذا هو الجانب النظري للعامل غير المتصرف في المدح، أو الذم، أما في الجانب التطبيقي، فسيتم التعرف عليه في عدد من المواضع التي وردَ فيها في القرآن الكريم، وذلك على النحو الآتي قال تعالى :

﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [سورة آل عمران من الآية رقم : ١٧٣] .

﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾

[سورة الرعد الآية رقم : ٢٤] .

﴿ إِنَّ تَبَدُّو الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢٧١] .

﴿ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ١٠٢] .

﴿ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمِهَادِ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢٠٦] .

﴿ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ ﴾ [سورة آل عمران من الآية رقم : ١٥١] .

﴿ بئسَ الْوَرْدُ الْمُرُودُ ﴾ [سورة هود من الآية رقم : ٩٨] .

﴿ بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِ اللَّهِ ﴾ [سورة الجمعة من الآية رقم : ٥] .

﴿ بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [سورة الكهف من الآية رقم : ٥٠] .

﴿ بئسما اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٩٠] .

﴿ وَإِنْ يَسْتَفِثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَأَلْهَلٍ يَشْوِي الْوُجُوهَ بئسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾

[سورة الكهف من الآية رقم : ٢٩] .

﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [سورة الكهف من الآية رقم : ٥] .

هذه نماذج للصور التي وردَ بها فعل المدح، وفعل الذم في القرآن الكريم .

وفيما يخصّ الفعل (نِعَمَ) ، فقد وردَ ست عشرة مرّة ، منها في آيتين في صورة "نعمًا" ، وكان في جميع الآيات مسنداً إلى مرفوعه، ولم يُذكر المخصوص بالمدح ^(١)، والنحاة يُجيزون حذف المخصوص بالمدح أو الذم، إذا تقدّم ما يدلّ عليه؛ فذلك المتقدّم يُغني عن ذكره، نحو قوله تعالى : " إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ " [سورة ص الآية رقم : ٤٤] ، فهذا المخصوص بالمدح محذوف وهو (أيوب) ؛ لدلالة ما قبله عليه. ^(٢)

(١) يُنظر: الفعل زماته وأبنيته د. إبراهيم السامرائي (ص: ٧٥) مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١٩٨٣ م .

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل (١٦٧/٣) .

ومثل هذا مع فعل الذم (بئس) ، فقد ورد هذا العامل تسعاً وثلاثين مرة منها ثلاث مرّات في صورة " بئسما " ، ولم يُذكر المخصوص بالذم إلا في آيتين هما :

﴿ بئس الورثُ المورود ﴾ و ﴿ بئس مثلُ القوم الذين ﴾

فالفاعل (الورثُ) ، وهو المرفوع بالفعل (بئس) ، والمخصوص بالذم " المورود " ، وهو النار .

وهناك من يرى أنّ المخصوص بالذم محذوف تقديره (النار) ، على أنّ (المورود) نعت للفاعل ^(١)، وقيل: " التقدير بئس القوم المورود بهم هم، فيكون الورد عنى به الجمع الوارد، والمورود صفة لهم، والمخصوص بالذم الضمير المحذوف وهو هم، فيكون ذلك ذماً للواردين، لازماً لموضع الورود " . ^(٢)

أمّا في الآية الثانية؛ فإن " مثلُ القوم " فاعل " بئس " و " الذين كذبوا " هو المخصوص بالذم . ^(٣)

وفيما يخصّ الفاعل الذي عمل فيه فعل المدح، أو الذم الرفع، فقد جاء في صور ثلاث :

- ١- محلى بالألف واللام نحو: " نعم الوكيل " و " بئس الورثُ المورود " .
 - ٢- مضاف إلى ما فيه أل نحو: " نَعَمْ عَقِي الدار " و " وبئسَ مَثْوَى الظالمين " .
 - ٣- ضمير مستتر مفسّر بنكره بعده منصوبة على التمييز نحو: " بئسَ للظالمين بدلا " .
 - ٤- " ما " على مذهب من يرى أنّها اسم معرفة ، نحو: " فنعمّا هي " و " بئسما " . ^(٤)
- وقد وردَ في القرآن من الأفعال ما جرى مجرى (نَعَمْ) ، أو (بئس) نحو، الفعل (ساء)، كما في قوله تعالى :

﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ [سورة الأعراف من الآية رقم : ١٧٧] .

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (٧١٣/٢)، والبحر المحيط (٢٠٥/٦) .

(٢) انظر: البحر المحيط (٢٠٦/٦) .

(٣) يُنظر: المصدر السابق (١٧٣/١٠) .

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل (١٦٦/٣) (وهناك من يرى أنّ (ما) نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل نعم، أو بئس ضمير مستتر) .

فهنا الفعل " ساء " بمعنى " بئس " ؛ ولما استعملت استعمال (بئس) بُنيت على (فُعْلَ)، وجرت على أحكام (بئس)، و " مثلاً " تمييز للضمير المستكن في (ساء) فاعلاً، وهو مُفسّر بهذا التمييز .

ومثل ذلك قوله تعالى : " وساءت مرتفقاً " ، وحُمِلَ على هذا الفعل (كُبُرَتْ) في قوله تعالى :

﴿ كُبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [سورة الكهف من الآية رقم : ٥] .

فهذه الآية على قراءة من نصب " كلمة " على التمييز، والتقدير: (كُبُرَتْ الكلمة كلمة) ، فالفاعل يكون مضمراً، والفعل محمول على (نعم ، وبئس) .^(١)

[ب] فعلا التعجب :

وضعت العربية صيغاً خاصة ببعض المعاني ويمكن للمخاطب عند سماعها فهم المراد منها، ومن ذلك (التعجب) ، وهو معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقل في العادة وجود مثله .^(٢)

وقد جعل العرب للتعبير عن هذا المعنى صيغتين قياسيتين " عقد النحاة باباً لبيانهما أسموه: (باب التعجب) ، وهما : (أفعل) و (أفعل) .^(٣) وعلى الرغم من اختلاف النحاة فيهما؛ فجمهور النحاة أكدوا فعليتهما، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أن (أفعل) في التعجب اسم .^(٤)

(١) ينظر: التفسير الكبير للفخر الرازي (٤٢٥/٧)، والتبيان في إعراب القرآن (٨٣٨/٢) " وقد أشار الفخر الرازي إلى أن هناك قراءة برفع (كلمة) على الفاعلية، وعندها يكون في الفعل معنى (التعجب) " .

(٢) ينظر: شرح المفصل (١٤٢/٧) .

(٣) من الممكن إنشاء التعجب من عبارات غير قياسية، نحو " لله برّة فارساً، وغيرها، أما اقتصار النحويين على الصيغتين المذكورتين، فلا طرّاد التعجب بها . [ينظر: شرح كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (١٤٧/٣) ، محمد محيي الدين عبد الحميد (يجانبه شرح ابن عقيل) دار التراث - القاهرة ط ٢٠٠٠ / ١٤٠٠هـ وشرح المكودي على الألفية (ص: ٧١١) .

(٤) لمزيد من التفصيل ينظر: الإصناف في مسائل الخلاف (١٢٦/١) المسألة رقم : ١٥ .

وقد تحدّث النحاة عن طبيعة هذا العامل غير المتصرف؛ فبيّنوا خصائصه وعمله، ومما أشاروا إليه أن هذا الفعل على ضربين : الأول: منقول من بنات الثلاثة إمّا إلى (أفعل)، ويبنى على الفتح؛ لأنّه ماضٍ، وإمّا إلى (أفعل به) ، ويبنى على الوقف ؛ لأنّه على لفظ الأمر " . (١)

وأما الضرب الثاني: وهو ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، نحو (دحرج ، واستخرج) ، فهذه الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف؛ إذا أريد منها التعجب، يُقال: ما أشدّ دحرجته، وما أشدّ استخراجّه، وهكذا في غيرها . (٢)

ويُشار إلى أنّ جميع ما يُبنى منه (أفعل) ، يجوز أن يُبنى منه (أفعل به) ، لكنّ هناك فرقاً في المعنى بين الصيغتين، فإذا قلت: ما أحسن زيداً ، فأنت وحدك متعجب، وإذا قلت: أحسنّ يزيد، فقد استدعيت غيرك إلى التعجب . (٣)

وصيغتا التعجب جامدتان لا تتصرفان، " وأما أفعل في التعجب ففعلٌ ماضٍ غير متصرف، لا يُستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يكون منه مضارع، ولا أمر، ولا اسم فاعل " . (٤)
أما صيغة (أفعل به) فالفعل هنا ماضٍ جاء على صورة الأمر لإنشاء التعجب، والباء حرف جر زائد، والمجرور بها هو (الفاعل) ، وكما ذكر ابن يعيش (وإثما قلنا: إنّ المجرور في (أحسنّ يزيد) هو الفاعل؛ لأنّه لا فعل إلاّ بفاعل، وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلاً إلاّ المجرور بالباء " . (٥)

وهذه (الباء) لازمة، لا تُحذف كما هو الحال في الباء الزائدة الداخلة على فاعل (كفى) ، فهذه تُحذف ويرتفع الاسم، وربما جاز حذف الباء بعد (أفعل) مع مجرورها إذا كان (أفعل) مسبوقاً بآخر معه الفاعل المذكور نفسه، نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ ﴾ [سورة مريم من الآية رقم : ٣٨] .
والتقدير : (أَبْصِرْ بِهِمْ) .

(١) يُنظر: الأصول في النحو (٩٨/١) .

(٢) يُنظر: المصدر السابق (١٠٤/١) .

(٣) يُنظر: التنبهة والتذكّرة (٢٦٧/١) .

(٤) انظر: شرح المفصل (١٤٣/٧) .

(٥) يُنظر: المصدر السابق (١٤٨/٧) .

وقد ذكر الفخر الرازي في تفسير هذه الآية ثلاثة أوجه ^(١) : أحدها أن معناه ما أسمعهم وما أبصرهم، والتعجب على الله تعالى محال ، وإنما المراد أن أسمعهم وأبصارهم يومئذٍ جدير بأن يُتعجب منهما بعدما كانوا صماً وعمياً في الدنيا .

وثانيها: ويحتمل أن يكون المراد أسمع هؤلاء وأبصرهم أي عرفهم حال القوم الذين يأتوننا ليعتبروا ويترجروا .

وثالثها: ويجوز أسمع الناس هؤلاء وأبصرهم بهم ليعرفوا أمرهم وسوء عاقبتهم فيزجروا عن الإثبات بمثل فعلهم .

ومهما يكن فإنّ فاعل فعلي التعجب ذو طبيعة خاصة هي أن له صورة ثابتة لا يأتي على غيرها، فهو ضمير مستتر في (أفعل) يعود على (ما) التعجبية، ومجرور بالباء الزائدة في (أفعل) .

و يبدو أن فاعل فعلي التعجب هو محور الحديث في الجملة؛ ولهذا اعترض بعض النحاة على (سبويه) لتعجبه من المفعول، بالقول: " ما أمقته، وما أبغضه " وهو يريد: أنه مقيت، وأنه مبغض . ^(٢)

والأصل ألا يُتعجب من المفعول، لأنّ التعجب في حقيقته " باب نُقل منه الفعل عن فاعله إلى فاعل آخر " ^(٣) ، والمقصود هنا صيغة (ما أفعل) فجملة (ما أعظم محمداً) هي في الأصل (عَظُمَ محمدٌ) ، أي : إنّ محمداً فاعل، ولكن بإنشاء صيغة التعجب من الفعل (عَظُمَ) نقل هذا الفعل من فاعله (محمد) إلى فاعل آخر هو الضمير المستتر العائد على (ما) .

ومما يؤكد العلاقة الدلالية بين فعل التعجب وفاعله هو أنه " لا يجوز أن يتعدى فعل التعجب إلا إلى الذي هو فاعله في الحقيقة، نقول: ما أضربَ زيداً ، فزيد في الحقيقة هو الضارب، ولا يجوز أن نقول: ما أضربَ زيداً عمراً . ^(٤)

وهذا يعني " أن الفعل المتعدي يُسلبُ تعدّيه بقصد التعجب به، ويصير فاعله مفعولاً مقتصرًا عليه، ولولا ذلك لبقى تعدّيه مُنْضَمًّا إليه التّعدي المتجدّد بالهمزة " . ^(٥)

(١) يُنظر: التفسير الكبير للفخر الرازي (٥٤٠/٧) .

(٢) يُنظر: الكتاب (٩٩/٤) .

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه [والكلام للسيرافي، وذلك ما ورد في حاشية المحقق] .

(٤) يُنظر: الأصول في النحو؛ (١٠٨/١) .

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية؛ (٤٨٩/١) .

فمعنى جملة التعجب يقوم على ما هو فاعل حقيقةً، ولذا قال (المكودي) ^(١) :
 "أحسن ما قيل في التعجب قول ابن عصفور، وهو : استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها" . ^(٢)

لكن هذا المعنى مدعاة للتساؤل فيما ورد في القرآن الكريم من شواهد - وهي قليلة - ؛ لأنه جل شأنه لا يخفى عليه شيء، ولعل ذلك كان سبباً في تأويل المفسرين لظاهرة التعجب، وعلى النحو الآتي :

قال تعالى :

﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ١٧٥] .

﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ [سورة عبس من الآية رقم : ١٧] .

ففي الآية الأولى قال الزمخشري : إن فيها تعجباً من حالهم في التباسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم، وأشار إلى أن هناك من قال في " ما أصبرهم " إنها بمعنى : أي شيء صبرهم ^(٣) ، وهذا يفيد أن (ما) عند بعضهم في هذه الآية تفيد الاستفهام، وهو كما قال الفخر الرازي : استفهام توبيخ عند من يرى أنها للاستفهام ^(٤) .

أما كون " ما " في الآية الكريمة (تعجبية) ؛ فذلك يفيد الاستعظام فقط من غير خفاء السبب، وينقل الرازي عن النخعي قوله : " معنى التعجب في حق الله تعالى مجرد الاستعظام ، وإن كان في حق العباد لابد من خفاء السبب " ^(٥) .

وهناك من يرى أن الاستعظام وخفاء السبب راجح لمن يصح ذلك منه، أي : هم ممن يقول فيهم من رأيهم : " ما أصبرهم على النار " ^(٦) .

ومهما يكن فالأسلوب أسلوب تعجب وهو قول الجمهور من النحاة والمفسرين ^(٧) ، وعلى هذا فإن (ما) تعجبية في موضع رفع بالابتداء، والفعل بعدها في موضع الخبر، وقد عمل الرفع في الضمير العائد على (ما) ، ومثل ذلك في قوله تعالى :
 ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ .

فقوله " ما أكفره " تعجب من إفراطه في كفران نعمة الله ^(٨) ، وقد ورد ذلك على أسلوب كلام العرب وتحقيقه أنه تعالى بين أنهم استحقوا أعظم أنواع العقاب لأجل أنهم أتوا بأعظم أنواع القبائح ^(٩) والتعجب في الآية الكريمة إنما هو بالنسبة للمخلوقين؛

(١) هو : عبد الرحمن بن علي بن صالح أبو زيد المكودي، صاحب شرح الألفية، وشرح الأجرومية، ويعرف بالمطرزي، ولم يذكر السيوطي تاريخ وفاته، إلا أنه ذكر أنه كان قريباً من الثمانمائة (لكن ذكر إبراهيم شمس الدين الذي ضبط الكتاب وخرج شواهد أنه توفي سنة ٨٠٧هـ) [ينظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٨٣/٢)] .

(٢) انظر : شرح المكودي على الألفية (ص : ١٨١) .

(٣) ينظر : الكشف (٣٢٩/١) .

(٤) ينظر : التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٠٦/٢) .

(٥) انظر : المصدر السابق ؛ (٢٠٧/٢) .

(٦) ينظر : البحر المحيط (١٢٤/٢) ، (٤٩٤/١) ط/دار الفكر .

(٧) ينظر : المصدر السابق نفسه (١٢٤/٢) ، (٤٩٤/١) .

(٨) ينظر : الكشف (٢١٩/٤) .

(٩) ينظر : البحر المحيط (٤٠٩/١٠) .

لأنه مستحيل في حق الله، فالآية فيها دعاء على الإنسان الكافر بأعظم شذائد الدنيا، وهو القتل، وهذا الإنسان هو من يُقال فيه : " ما أكفره " .^(١)

[ج] عسى (التامة) :

(عسى) من الأفعال التي لها صورة واحدة في العربية هي صورة الماضي، وبسبب هذا وضعها بعض النحاة مع (نَعَمْ، وَبِئْسَ، وفعل التعجب) في باب سَمَوه : " باب الأفعال التي لا تتصرف " .^(٢)

وهو فعلٌ من أفعال الرجاء، واستدل على فعليته باتصال الضمير به، قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: عَسَى وَعَسَا وَعَسَا، وَعَسَتْ وَعَسَتْا وَعَسَيْنَ " .^(٣) وورد في القرآن الكريم اتصاله بالضمير في آيتين :

قال تعالى :

﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّكُمْ الْقِتَالُ إِلَّا تَقَاتِلُوا ﴾

[سورة البقرة من الآية رقم : ٢٤٦] .

﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾

[سورة محمد الآية رقم : ٢٢] .

" فلما دخلته هذه الضمائر، كما تدخل على الفعل، نحو: قَمْتُ ، وقاما، وقاموا، وقمتم، دلّ على أنّه فعل " .^(٤)

ولما كانت فعلاً فهي في حاجة إلى الفاعل، ولكنها استعملت على ضربين:^(٥) أحدهما : أن تكون بمنزلة كان الناقصة فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، واشتُرط في خبرها أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع ، والغالب في خبر (عسى) اقترانه بـ (أن) .^(٦)

(١) يُنظر: البحر المحيط (٤٠٩/١٠) .
(٢) انظر: على سبيل المثال: الإيضاح العضدي (ص: ١٠٨) .
(٣) انظر: الكتاب (١٥٨/٣) .
(٤) انظر: أسرار العربية (١٢٦) .
(٥) يُنظر: شرح المفصل (١١٦/٧)، وشرح ابن عقيل (٣٢٧/١) .
(٦) هذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من " أن " إلا في الشعر، ولم يرذ في القرآن إلا مقترناً بـ " أن " . [يُنظر: شرح ابن عقيل (٣٢٧/١)] .

والضرب الثاني: أن تكون بمثلة (كان التامة) فتكتفي بمرفوع . إذن فالفعل (عسى) يكون ناقصاً نحو " عسى زيد أن يقوم " ، ويكون تاماً فيُسند إلى أن والفعل، نحو قوله تعالى :

﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢١٦] .
ففي هذه الآية " أن تكرهوا " بموضع رفع بأنه فاعل، ووقعت الكفاية به؛ لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر .^(١)

هذا هو الأصل، وينبني على هذا الأصل فرعان يتضحان في المثالين الآتين :

١- زيدٌ عسى أن يقوم .

٢- عسى أن يقوم زيدٌ .

ففي الجملة الأولى: تقدّم على الفعل (عسى) اسم هو المسند إليه في المعنى، وتأخر عنها " أن " والفعل .

وفي الجملة الثانية: ولي (عسى) أن والفعل، وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى .

وقد ذُكرَ في مثل هذين الحالين أنه يجوز أن تكون (عسى) ناقصة، ويجوز أن تكون تامة، ففي الجملة الأولى : تكون ناقصة؛ إذا قُدِّرَتْ مسندة إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدم، وتكون " أن " والفعل في موضع نصب على الخبر، وهذه لغة بني تميم، ويجوز أن تكون تامة فتُسند إلى " أن " والفعل مستغنى بهما عن الخبر، وهذه لغة أهل الحجاز .

أمّا في الثانية فيجوز أن يتحمل الفعل المقترن بـ " أن " ضمير الاسم المتأخر، وهذا الاسم المتأخر يكون مرفوعاً بـ " عسى " ، و " أن والفعل " في موضع نصب على الخبر، وهنا تكون " عسى " ناقصة .

كما يجوز أن يُقدَّر الفعل المقترن بـ " أن " خالياً من الضمير العائد إلى الاسم المتأخر، فيكون ذلك الفعل مسنداً إلى الاسم المتأخر، وتكون " عسى " مسندة إلى " أن " والفعل " ، وهنا تكون " عسى " تامة .^(٢)

(١) ينظر: شرح المفصل (١١٨/٧) .

(٢) ينظر: شرح المفصل (١١٦/٧)؛ وشرح ابن عقيل (٣٤٣/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفقيه بن مالك للمرادي (٥٢١/١)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (٢٩٠/١، ٢٩١) (ونكر صاحب التصريح في هذا السياق: أن الفعلان: الخلوّ ولوشك يجوز إسنادهما إلى (أن يفعل) حال كون " أن " يفعل " مستغنى به عن الخبر، فيكونان تامين) ولم يرد هذان الفعلان في القرآن الكريم .

هذا مما قرّره النحاة في " عسى " ، أمّا على المستوى التطبيقي في القرآن الكريم، فقد وردت في (٢٨) ثمان وعشرين آيةً وذلك على النحو الآتي :

- ١- جاءت ناقصة في ست عشرة آية، وفي آيتين منها متصلة بضمير هو اسمها .
- ٢- جاءت تامة في اثني عشرة آية، وقد تكرّرت في آيتين منها، وفيما يأتي الآيات التي وردت فيها " عسى " تامة :

قال تعالى :

- ﴿ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢١٦] .
- ﴿ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [سورة النساء من الآية رقم : ١٩] .
- ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [سورة الأعراف من الآية رقم : ١٨٥] .
- ﴿ أَكْرَمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم : ٢١] .
- ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا ﴾ [سورة الإسراء من الآية رقم : ٥١] .
- ﴿ عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا ﴾ [سورة مريم من الآية رقم : ٤٨] .
- ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَّكُمْ بَعْضُ الَّذِي سَتَعَجِلُونَ ﴾ [سورة التمل الآية رقم : ٧٢] .
- ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا ﴾ [سورة القصص من الآية رقم : ٩] .
- ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفَلَاحِينَ ﴾ [سورة القصص من الآية رقم : ٦٧] .
- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾ [سورة الحجرات من الآية رقم : ١١] .

في كلّ هذه الآيات وردت " عسى " مسندةً إلى " أن والفعل " ، وقد جاءت لإفادة المعنى الذي تقتضيه الآية، وعلى ما قيل في دلالة " عسى " أنّها " فعل غير متصرف ومعناه

المقاربة على سبيل الترجي، قال سيبويه ^(١): معناه الطمع والإشفاق، أي: طمع فيما يُستقبل وإشفاق أن لا يكون ^(٢).

والظاهر أن الإشفاق للشيء المكروه والطمع للشيء المحبوب؛ ولذا قيل في قوله تعالى "عسى أن تكرهوا شيئاً" أن عسى هنا للإشفاق لا للترجي، ومجيئها للإشفاق قليل، وهي هنا تامة - كما تبين - وإن درج في قوله: شيئاً القتال؛ لأنه مكروه بالطبع ^(٣). وقوله تعالى: "عسى أن تحبوا شيئاً"، عسى هنا للترجي، ومجيئها له هو الكثير في لسان العرب، وقالوا: كل عسى في القرآن للتحقيق، يعنون به الوقوع، إلا قوله تعالى: "عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً" [سورة التحريم من الآية رقم: ٥]، وإن درج في قوله: شيئاً، الخلود إلى الراحة وترك القتال؛ لأن ذلك محبوب بالطبع ^(٤).

ومثل ذلك في سورة النساء في قوله "عسى أن تكرهوا شيئاً"، فهنا "عسى" تامة، وكل ما يقال هنا يمكن أن يقال في الآيات الأخرى، لكن من المفيد الوقوف عند قوله تعالى: "عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً" فهنا لا يجوز أن تكون (عسى) ناقصة؛ لأن "مقاماً" منصوب بـ (يبعثك)، و (ربك) مرفوع به، وفي هذه الحال تكون "عسى" تامة فاعلها "أن يبعثك"، ولا يجوز إلا هذا الوجه؛ ذلك أن اعتبار "أن يبعثك" في موضع نصب يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي؛ لأن "مقاماً محموداً" منصوبة ببعث، فلا يكون الرب مرتفعاً إلا به، وإلا كان أجنبياً إذ لم يكن عاملاً فيه ^(٥).

(١) يُنظر: الكتاب (٢٣٣/٤).
(٢) شرح المفصل (١١٥/٧).
(٣) يُنظر: البحر المحيط (٣٨٠/٢).
(٤) يُنظر: المصدر السابق نفسه.
(٥) يُنظر: المصدر السابق (١٠٠/٧)؛ وشرح المفصل (١١٨/٧) (الظاهر أن هناك علاقة بين إعراب (مقاماً)، وكون (عسى) تامة، أو ناقصة؛ وقد ذكر في إعراب "مقاماً" أربعة أوجه هي:
١- منصوب على الظرف، أي: في مقام محمود.
٢- منصوب على الحال، أي: ذا مقام.
٣- منصوب على أنه مفعول به للفعل (يبعثك).
٤- مصدر للفعل محذوف والتقدير فتقوم (مقاماً).
ومع الأوجه الثلاثة الأولى لا يجوز أن تكون (عسى) ناقصة، ولكن مع الإعراب الأخير قد تكون ناقصة؛ لأنه عندما تكون (مقاماً) معصلاً للفعل (يبعثك)، و "ربك" مرفوع بعسى، فيلزم الفصل بأجنبي بين صلة أن ومصولها).

ثانياً: الأسماء الجارية مجرى الفعل في العمل :

تعدُّ نظرية العامل المركيزة الأساسية التي استند إليها النحاة في وضع أصول النحو العربي، ويمقتضى هذه النظرية يجري تحليل التراكيب، والتعرّف على وظائف عناصرها؛ لأنّ العوامل - على ما قرّره النحاة - أمارات ودلالات اقتضتها صناعة النحو .^(١)

وتختلف العوامل النحوية في قوتها تبعاً لأصالتها، فالفعل أقواها عملاً؛ " إذ كان أصلُ الإعمال للأفعال " ^(٢)، والحرف العامل " أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل " .^(٣) أمّا الأسماء، فالأصل فيها أن لا تعمل، لكنّ النحاة وجدوا أن هناك مشابهة بين بعض الأسماء والأفعال، وبسبب هذه المشابهة أجروا الاسم مجرى الفعل في العمل، وهذه الأسماء: " اسم الفعل، والمصدر ، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل " .

وبما أنّ هذه الأسماء فرع في العمل ، يكون في الغالب فرقٌ بينها وبين أصولها في العمل، وعلى ما يشير الدرس النحوي: " أنّ الفروع أبداً تنحطّ عن درجات الأصول " ^(٤)؛ ولهذا وضع النحاة شروطاً لعمل هذه الأسماء .

ولكي تتضح طبيعة عمل هذه الأسماء نسلطّ الضوء على كلّ منها مع الأخذ بالاعتبار وروده، أو استعماله في القرآن الكريم ، وذلك على النحو الآتي :

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦/١) .

(٢) انظر : الأصول في النحو (١٢٣/١) .

(٣) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (٨١/١) .

(٤) انظر : شرح المفصل (٧٨/٦) .

(١) اسم الفعل :

أسماء الأفعال ألفاظ سمّيت بها الأفعال ، فاستُغنيَ بلفظها عن لفظ الأفعال، فقولنا :
" صه " ، اسم استعماله العرب كناية عن الفعل " اسكت " ، و " هيهات " اسم استعمال
للدلالة على لفظ " بَعُدَ " .^(١)

وقد ذكر النحاة أنّ الغرضَ من العدول من الفعل إلى الاسم هو توخي الإيجاز
والاختصار؛ لأنّ هذه الألفاظ تجي للواحد، والثنية والجمع بلفظ واحد، وصورة
واحدة^(٢)، والأمر فيها يختلف عنه في الفعل، وفيما يأتي إيضاحٌ لذلك الفرق :

اسم الفعل	الفعل
صَهْ يا زَيْدٌ	اسْكُتْ ←
صه يا هند	اسْكُتِي ←
صه يا هندان	اسْكُتَا ←
صه يا هندات	اسْكُتْنَ ←
صه يا زيدون	اسْكُتُوا ←

والفرق واضح بين اسم الفعل، والفعل الدال عليه، وهو أن الفاعل كان مضمراً في
اسم الفعل في كلّ الحالات، في حين برز ضمير الفاعل مع الواحدة، والاثنين، والجمع في
الفعل .

ويعلّل سيبويه هذا الإضمار في مثل (صَهْ) و (مَهْ) وغيرهما بقوله : " واعلم أنّ
هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمّر، وذلك أنّها أسماء، وليست
على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يُستقبل، وفي يومك " .^(٣)
هذه من جهة، ومن جهة أخرى يُشار إلى أنّ " صَهْ " أبلغ في المعنى من
" اسكت " ^(٤)، فضلاً عن أنّ هذه الألفاظ قد تضمّنت معنى الفعل، وزمنه، وعمله، وبسبب
هذا قسّمها النحاة بما يتناسب وقسمة الفعل إلى ثلاثة أقسام :

(١) يُنظر: الإيضاح العضدي (ص/١٣٢) ، والمقتصد في شرح الإيضاح (٥٠٥/١ ، ٥٦٩) .

(٢) يُنظر: شرح المفصل (٢٥/٤) والمقتصد في شرح الإيضاح (٥٦٩/١) .

(٣) انظر : الكتاب (٢٤٢/١) .

(٤) يُنظر: شرح المفصل (٢٥/٤) ، وشرح الرضي الكافية (٨٩/٣) .

أ — ما سُمِّيَ به الماضي كـ (هيهات) بمعنى بَعْدَ .

ب — ما سُمِّيَ به المضارع كـ (وَيْ) بمعنى أَعْجَبُ .

ج — ما سُمِّيَ به الأمر كـ (صه) بمعنى اسكُتْ .

ويُذكر أن أكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر، وإلى هذا أشار سيبويه في أن موضع هذه الأسماء من الكلام الأمر والنهي اللذان لا يكونان إلا بفعل؛ ولهذا عملت هذه الأسماء عملها، ولم تجاوز فهي تقوم مقام فعلها .^(١)

وهذه الأسماء وإن عملت عمل الفعل، بينها وبينه فرقاً؛ ولذلك قُبِحَ القول : " زيداً عليك ، وزيداً حذرك؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقُبِحَ أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أن نقول: " زيداً، فتنصب بإضمارك الفعل، ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفعل الذي في معنى يَفْعَلُ " .^(٢) هذا هو رأي البصريين الذي لا يجوز تقديم معمولاتها عليها؛ لأن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل.^(٣)

ومع هذا فإن تَضَمَّنَ هذه الألفاظ معنى الفعل جعلها في حاجة إلى الفاعل، وهذا الفاعل يناسب المعنى، فيظهر مع ما معناه الماضي، نحو " هيهاتَ زيدٌ " بمعنى " بَعْدَ زيدٌ " ، فزيد هو الفاعل، أما مع الأمر فيستتر، نحو : " حيَّ على الصلاة " فاللفظ (حي) كفعل أمر بمعنى (أقبل) ، وكما هو الحال مع فعل الأمر ففاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) ، أو بحسب المخاطب، ومثل هذا مع المضارع، نحو قوله تعالى :

﴿ وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [سورة القصص من الآية رقم : ٨٢] .

فـ (وَيْ) اسم فعل مضارع بمعنى (أَعْجَبُ) ، " واعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به، فليس ذلك على حدّه في الفعل؛ ألا ترى أن الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة، وليست هذه الأسماء كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حدّه في اسم الفاعل ، واسم المفعول " .^(٤)

(١) ينظر: الكتاب (٢٤١/١، ٢٤٢، ٢٤٣) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢٥٢/١، ٢٥٣) .

(٣) ينظر: الإصناف في مسائل الخلاف (٢٢٩/١) .

(٤) انظر : شرح المفصل (٢٥/٤) .

وخلاصة القول إن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي هو بمعناه، فيرفع فاعلاً، وقد يتعدى إذا كان فعله متعدياً؛ ذلك أن " أسماء الأفعال حكمها في التعدي واللسزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، إلا أن الباء تزداد في مفعولها كثيراً، نحو عليك به؛ لضعفها في العمل، فتعتمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول " .^(١)

وهكذا تتنوع صورة اسم الفعل في الاستعمال، وبذلك التنوع وردت في القرآن الكريم، وفيما يأتي عدد من الآيات التي جاء فيها اسم الفعل .

قال تعالى :

- ﴿ هِيَاهُ هِيَاهُ لَمَّا تُوعَدُونَ ﴾ [سورة المؤمنون الآية رقم : ٣٦] .
- ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾ [سورة الإسراء من الآية رقم : ٢٣] .
- ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لِأَوْاهٍ حَلِيمٌ ﴾ [سورة التوبة من الآية رقم : ١١٤] .
- ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكُنَّا لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [سورة القصص من الآية رقم : ٨٢] .
- ﴿ قُلْ هَلَمْ شَهِدَاءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ﴾
- [سورة الأنعام من الآية رقم : ١٥٠] .
- ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً ﴾
- [سورة الحاقة الآية رقم : ١٩] .
- ﴿ وَغَلَقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم : ٢٣] .
- ﴿ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾ [سورة طه من الآية رقم : ٩٧] .
- ﴿ ثُمَّ تَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائُكُمْ ﴾
- [سورة يونس من الآية رقم : ٢٨] .

و قد ورد اسم الفاعل عاملاً في الفاعل الظاهر في القرآن الكريم في موضعين فقط.

(١) انظر : شرح الرضي على الكافية (٨٨/٣) .

[٢] المصدر :

المصدر هو اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل^(١)؛ لأنّ الفعل يدلّ بصيغته على شيئين : الحدث والزمان، أمّا المصدر فيدلّ على شيء واحد هو الحدث، وهذا واحدٌ من استدلالات البصريين على أنّ المصدر أصل الاشتقاق .^(٢)

والمصدر الذي يعمل عمل الفعل على ثلاثة أضرب: المفرد المنوّن، والمضاف، والمعرف بآل، وهذا الأخير أقلّها إعمالاً .^(٣)

ومهما يكن فدلالة المصدر على الحدث تستوجب فاعلاً ينتسبُ إليه ذلك الحدث، وفي هذا قال سيبويه: " وإذا قلتَ عَجِبْتُ من ضرب، فإنك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليلٌ على الفاعل؛ فلذلك احتجّت فيه إلى فاعل ومفعول ، ولم تحتج حين قلت : هذا ضاربٌ زيداً إلى فاعل ظاهر؛ لأنّ المضمر في ضارب هو الفاعل " .^(٤)

إذن فحاجة المصدر إلى الفاعل كحاجة الفعل، لكنّ المصدر في إحدى صورهِ يجرّ فاعله إذا ما أضيف إليه، فالمصدر يجرّ ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، ويجري ما بعده على الأصل، وإضافته إلى الفاعل أحسن؛ لأنه له، وهذه الإضافة لها أبعاد دلالية في المصدر؛ لأنه يضاف إلى الفاعل، وإلى المفعول؛ لتعلّقه بكل واحد منهما، فتعلّقه بالفاعل وقوعه منه، وتعلّقه بالمفعول وقوعه به، وإذا كانت إضافته إلى الفاعل هي الأحسن؛ لأنه له، فإنّ إضافته إلى المفعول حسنة أيضاً؛ لأنه به اتصل، وفيه حلٌّ .^(٥)

كذلك يفيد الإعراب المترتب من الإضافة في معرفة نسبة الحدث إلى فاعله، أو مفعوله، فلو قلنا: " ضَرَبَ زيدٌ عمرواً " يكون زيد فاعلاً، وعمرو مفعولاً، وإذا قلنا: " ضَرَبَ زيدٌ عمرو " يكون زيد مفعولاً، وعمرو فاعلاً.

وفي ضوء هذا لا يكون لعمل المصدر في معموله صورة واحدة، وإنّما له صور متعدّدة ذكرها النحاة وأطالوا الحديث فيها، من ذلك مثلاً :

- ١ - عَجِبْتُ من ضَرَبٍ زيداً .
- ٢ - عَجِبْتُ من ضَرَبٍ زيداً بكرّاً .

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٥٧/١ .

(٢) ينظر: الإكشاف في مسائل الخلاف (٢٣٧/١)، وأسرار العربية (ص: ١٧١) .

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ١٤١) وشرح المفصل (٦٠/٦، ٦١) .

(٤) انظر: الكتاب (١٨٩/١) .

(٥) ينظر: الأصول في النحو (١٣٨/١) وشرح المفصل (٦٢/٦) .

٣- عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ زَيْدًا .

٤- عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ زَيْدٌ .

٥- عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا بِكَرٍّ .

يُلاحظُ في هذه الأمثلة أنَّ المصدرَ عملَ منوئاً، ومضافاً، ومحلىّ بأل، والمتكلم حرٌّ مع الإضافة أنَّ يُضيفهُ للفاعل وينصب المفعول، أو العكس، وإن شاء أن ينون مع بطلان الإضافة فيعرب ما بعده فاعلاً، أو مفعولاً، ومثل ذلك إذا دخلت عليه الألف واللام، وقد يكون الفاعل اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً، أو يكون منوياً مقدراً^(١)؛ لأنَّ المصدر لا يتحمل الضمير، ولا يكون فاعله ضميراً مستتراً؛ لأن طلب المصدر للفاعل وللمفعول من جهة المعنى لا من جهة الوضع كالفعل؛ ولهذا يُحذف الفاعل من المصدر بخلاف الفعل فإنَّه لا يُحذف معه؛ لأنَّ في ذلك نقصاً للغرض؛ لأنَّه بُني للإخبار عنه، والمصدر لم يُبنَ لفاعل ولا مفعول، وإنما يطلبهما من جهة المعنى، فكما يُحذف معه المفعول يُحذف معه الفاعل؛ لأنَّ بنية المصدر لهما سواء .^(٢)

أمَّا صورة هذا العامل في القرآن الكريم، فقد ذكر أنه لم يرذ في القرآن شيء من المصادر وفيه الألف واللام، عاملاً في الفاعل أو المفعول الصريح .
وفي هذا قال أبو علي الفارسي: ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام مُعملاً في التثنية .^(٣)

ويقول ابن الخشاب : " فأما في التثنية فلم يحى في ظاهره شيء من هذا القسم ، أعنى : إعمال المصدر معرّفاً باللام ، وبالجمله هو معدوم في الفصيح من الكلام ، أو كالمعدوم ، وعلة قلة هذا القسم في الاستعمال أنه يبعد من شبه الفعل في الحكم ؛ إذ كان الفعل لا يتعرف بأل، وتقديره بـ " أن والفعل " اللذين لا يعمل المصدر إلا بتقديرهما مع

(١) يُنظر: الإيضاح العضدي؛ (١٨٦/١)، والمقتصد في شرح الإيضاح

(٥٥٣، ٥٥٤/١)

(٢) يُنظر: الأمثابه والنظائر في النحو (٢٣٦/٢، ٢٣٧) .

(٣) انظر : الإيضاح العضدي (ص: ١٤٥) .

الألف واللام فيه تعسف^(١) ويقول ابن يعيش في شرحه على المفصل : " ولا أعلمه جاء في التثنية " (٢)

وقد جاء إعمال المصدر المنون في القرآن الكريم في (١٠) مواضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾

[سورة البلد الآية رقم : ١٤ ، وجزء من الآية رقم : ١٥] .

ففي هذه الآية جاء المصدر (إطعام) على قراءة من نوّله ؛ لأن هناك من قرأه بفتح الميم، وبغير ألف (أطمع) وهذا يكون فعلاً ماضياً ، وقراءته على أنه مصدر هي قراءة ابن عامر ونافع وعاصم وحزمة^(٣) ، وعلى هذه القراءة الأخيرة يكون (إطعام) مصدراً عاملاً، ولكن المَطْعَمَ محذوف، والمطعم (يتيماً) وقد عمل فيه المصدر النصب . و (إطعام) معطوف على مصدر قبله " فكُ رقية " ، وعلى ما ذكر العكبري أن لا ضمير فيهما؛ لأن المصدر لا يتحمل الضمير، لكنه أشار إلى أن بعض البصريين ذهبوا إلى أن المصدر إذا عمل في المفعول كان فيه ضمير كالضمير في اسم الفاعل .^(٤)

(١) ينظر : المرتجل لابن الخشاب (ص: ٢٤٦) تحقيق : علي حيدر - دمشق - ١٣٩٢ هـ

(٢) انظر : (٦٣/٦) منه .

(٣) ينظر: كتاب السبعة في القراءات (ص: ٦٨٦) .

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١٢٨٨/٢) .

هذا ما يخصّ عمل المصدر وهو منون، أمّا عمله وهو مضاف، فذلك الأقوى والأكثر - كما أشير - ، وإلى هذا أشار ابن جني في أنّ إضافة المصدر إلى الفاعل أقوى في نفوسهم من إضافته إلى المفعول .^(١)

وقال الرضي الأسترآبادي : " وليس أقوى أقسام المصدر في العمل: المنون، كما قيل، بل الأقوى: ما أضيف إلى الفاعل؛ لكون الفاعل، إذن، كالجزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشدّ شبهاً بالفعل " .^(٢)

ومن المحدثين قال الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة : " تبين لي مما جمعته من إضافة المصدر إلى الفاعل، ومن إضافته إلى مفعول أنّ إضافة المصدر إلى فاعل تزيد على ضعف إضافته إلى مفعول في القرآن الكريم " .^(٣)

وللمصدر المضاف صور متعدّدة في الاستعمال القرآني، فقد ورد كثيراً مضافاً إلى الفاعل، ولم يذكر المفعول، وقد أحصى الأستاذ عزيمة أكثر من (٢٠٠) موضع^(٤) ، من ذلك قوله تعالى :

﴿ فَأَخَذْنَاَهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ ﴾ [سورة القمر من الآية رقم : ٤٢] .

وفيها المصدر " أخذ " مضاف إلى فاعله .^(٥)

وقوله تعالى :

﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكُكُمْ ﴾ [سورة فاطر من الآية رقم : ١٤] .

وفيها المصدر (بشركم) مضاف إلى فاعله .^(٦)

أمّا إضافة المصدر إلى الفاعل مع ذكر المفعول، فذلك قليل لا يتجاوز الست عشرة

آية^(٧) ، من ذلك قوله تعالى :

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾

[سورة البقرة من الآية رقم : ٢٥١] .

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (١٢٢٨/٢) .

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية (٤٠٨/٣) .

(٣) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٦٠٦/٥) .

(٤) ينظر: المصدر السابق (١٩٦/٦) .

(٥) يُنظر: الدرر المصون (١٤٤/١٠) .

(٦) ينظر: المصدر السابق (٢٢١/٩) .

(٧) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢١٥/٦) .

وفي المصدر هنا قراءتان: (دَفَعَ) ، و (دَفَاع) ^(١)، قرأه نافع بألفٍ وكسر الدال (دَفَاع) ، وقرأه الباقون بفتح الدال، من غير ألف، ساكن الفاء، ومثله في سورة الحج (من الآية رقم : ٤٠)، فمن قرأه بالألف جعله مصدراً لـ (فاعَلَ) ، ومن قرأه بغير ألف جعله مصدراً لـ (فَعَلَ) ، والاختيار (دَفَعَ) بغير ألف لأنه تعالى متفرد بالدفع، ولاجماع القراءة عليه . ^(٢)

وفي هذه الآية أضيف المصدر (دَفَعَ) إلى فاعله (الله) ، و (الناس) مفعوله . ^(٣) ومع هذا العامل كثر حذف الفاعل؛ إذ جاء المصدر مضافاً إلى المفعول ولم يُذكر الفاعل نحو قوله تعالى :

﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ ﴾

[سورة الأنبياء من الآية رقم : ١٠٤] .

وهناك قولان في تفسير (السَّجَل) ، يتوقف توجيه عمل المصدر على كل واحد منهما، الأول: هو أن (السَّجَل) بمعنى: (الصحيفة)، والمعنى يكون : (كَطَيِّ الصحيفة فيها الكتب) ^(٤)، وعلى هذا القول يكون المصدر (طَيَّ) مضافاً للمفعول، والفاعل محذوف، والتقدير: " كَطَيَّ الطاوي السَّجَلَّ " ، كما جاء في البحر المحيطة ^(٥)، ذلك أن حذف الفاعل يجوز مع المصدر المنحل لحرف مصدرى، والفعل، وقال صاحب (الدر المصون)؛ " والفاعل يحذف مع المصدر باطراد " ^(٦).

أما القول الثاني فقد فسّر (السَّجَل) بأنه ملك أو رجل، وعلى هذا القول يكون المصدر مضافاً إلى فاعله . ^(٧)

وقد يحصل أن يضاف المصدر إلى المفعول مع ذكر الفاعل كما في قوله تعالى :

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾

[سورة آل عمران من الآية رقم : ٩٧] .

(١) ينظر : الحجة في القراءات السبع (ص: ٤٥) .

(٢) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (١١٤/٢) .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن (٢٠٠/١) ، والبحر المحيطة (٥٩٥/٢) والدر المصون (٥٣٤/٢) .

(٤) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (١١٤/٢) .

(٥) يُنظر: البحر المحيطة (٤٧١/٧) .

(٦) انظر: الدر المصون (٢١٠/٨) .

(٧) يُنظر: البحر المحيطة (٤٧١/٧)، والدر المصون (٢١٠/٨) .

وتكون هذه الآية شاهداً لإضافة المصدر إلى المفعول مع ذكر الفاعل على وجه من الوجوه الإعرابية التي تحتملها (مَنْ)، وهو أنَّ " مَنْ " فاعل بالمصدر وهو " حَجَّ "، والمصدر مضاف لمفعوله، والتقدير: والله على الناس أنْ يَحُجَّ مَنْ استطاعَ منهم سبيلاً البيت، وهذا الوجه مردود عند بعضهم من حيث الصناعة، ومن حيث المعنى: أما من حيث الصناعة؛ فلأنه إذا اجتمع فاعلٌ ومفعول مع المصدر العامل فيهما، فإنما يُضاف المصدرُ لرفوعه دون منصوبه .

وأما من حيث المعنى؛ فلأنه يُؤدِّي إلى تكليف الناس جميعهم مستطيعهم، وغير مستطيعهم .^(١)

[٣] اسم الفاعل، وصيغ المبالغة :

اسم الفاعل اسمٌ مشتقٌ يجري على فعله^(٢)، وهو دالٌّ على معنى مركَّب من الحدثِ وفاعله، وكلمة (قائم) تدلُّ على حدث (القيام) منسوباً إلى فاعله ؛ لأنَّ هذه الصيغة تُشير إلى ذاتٍ حلَّ بها الحدث فاتصفت به .

هذا من حيث المعنى، أما من حيث الزمن فاسم الفاعل كالفعل صالح للاستعمال في الماضي ، والحال ، والاستقبال .^(٣)

فإذا كان بآل عمل مطلقاً، أي: ماضياً، وحالاً ، ومستقبلاً، فنقول: " هذا الضاربُ زيداً ، أمس ، أو الآن ، أو غداً، " وهو ما ارتضاه جميع النحويين إذا كان اسم الفاعل صلة لأل .^(٤) ؛ وذلك لأن " أل " هذه موصولة ، وضارب حال محل ضرب ، إن أردت الماضي ، أو يضرب ، إن أردت غيره ، والفعل يعمل في جميع الحالات ، فكذا ما حل محله .
أما إذا تجرَّد اسم الفاعل من (أل) عَمَلٌ فَعَلَهُ من الرفع والنصب إن كان حالاً ، أو مستقبلاً بشرط عدم إضافته، نحو: " هذا ضاربٌ زيداً، الآن، أو غداً " .

(١) ينظر: البحر المحيط (٢٧٦/٣) والذر المصون (٣٢٢/٣) .

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١٢٢/١) .

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي (ص : ١٣٣) ، والمقتصد في شرح الإيضاح (٥٠٦/١) .

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل (١١١/٣) (هذا ما نقله ابن عقيل عن ابن الناطم، والمسألة فيها خلاف بين النحاة، لكن المشهور هو المذكور في أعلاه) .

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فلا تقول: "ضاربٌ زيداً أمس"، بل يجب إضافته، فتقول: "هذا ضاربٌ زيدٍ أمس" ^(١)، وقد ذكر سيبويه: "أن اسم الفاعل يجري في الاستفهام مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل، وهو يعمل في المعرفة كلها، والنكرة، مقدماً ومؤخراً، ومظهراً أو مضمراً" ^(٢).

وكلّ هذا يُشير إلى قوة عمل اسم الفاعل، وهو ما أكدّه النحاة حين قارنوا بين اسم الفاعل وغيره من الأسماء التي تعمل عمل الفعل، فمثلاً قالوا في المصدر: إنه "لا يتقدّم مفعوله على فاعله؛ لأنه لم يقو قوة اسم الفاعل" ^(٣).

كما أن هناك اختلافاً في دلالة المصدر، ودلالة اسم الفاعل، وهذا الاختلاف ترك أثراً في وظيفة كل منهما، فالمصدر يجوز أن يأتي بعده الفاعل والمفعول، أمّا اسم الفاعل فلا يجوز أن يأتي بعده إلاّ المفعول؛ وعلة ذلك أن المصدر غيرُ الفاعل والمفعول، فلم يُستغنَ بذكره عن ذكرهما، أمّا اسم الفاعل فإنه هو الفاعل، فليست هناك حاجة لذكره؛ ولهذا لم تجز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله؛ لأنّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه، وإنما جازت إضافته إلى المفعول، في حين يُضاف المصدر إلى الفاعل والمفعول ^(٤). وقد ورد عمل اسم في القرآن الكريم في (١٧) موضعاً.

وبالإمكان الوقوف على طبيعة هذا العمل في عدد من الآيات القرآنية، وعلى النحو الآتي:

- ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَاحِ أَمْرِهِ﴾ [سورة الطلاق من الآية رقم : ٣].
- ﴿يُخْرِجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [سورة النحل من الآية رقم : ٦٩].
- ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [سورة الأحزاب من الآية رقم : ٣٥].

ففي هذه الآيات الكريمات عمل اسم الفاعل عمل فعله، وكان في الآية الأولى مضافاً إلى مفعوله (على قراءة حفص عن عاصم)؛ لأن هناك مَنْ قرأ بالتثوين، أي (بالغ) ^(٥).

(١) ينظر: شرح بن عقيل ، (١٠٦/٣) .

(٢) انظر: الكتاب (١٠٨/١) .

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٥) وشرح المفصل (٦٨/٦) .

(٤) ينظر: شرح المفصل (٦٠/٦، ٦١) .

(٥) وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك أقوالاً مثل : (راجع العقل) ، و (رابط الجاش) يبدو فيها أن اسم الفاعل قد أُضيف إلى مرفوعة ، لكن الأمر هنا مختلف، فهذه الإضافة دالة على الثبوت؛ ولذا ينظر فيها إلى اسم الفاعل على أنه صفة مثبتة تجري عليه كل أحكامها) .

(٦) ينظر: كتاب السبعة في القراءات (٦٣٩) والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (٣٢٤/٢) .

وعلى القراءة الأولى أو الثانية يكون في (بالغ) ضمير مستتر هو (الفاعل) ، وقد عمل اسم الفاعل لاعتماده على المخبر عنه .^(١)

أما في الآية الثانية فقد عمل اسم الفاعل المنون (مختلف) الرفع في فاعله الذي جاء اسماً ظاهراً (ألوانه) ، وهو هنا في تأويل (يختلف) ، وصحّ إعماله لاعتماده على موصوف هو " شراب " ، وقد يكون هذا الموصوف محذوفاً كما في قوله تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ الْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ " [سورة فاطر من الآية رقم : ٢٨] .

فاسم الفاعل (مختلف) هنا قد عمل وهو غير معتمد على استفهام ، ولا نفي ، ولا على مخبر عنه ، ولا على صاحب حال ولا منعوت ملفوظ به ، بل مقدر كأثمة قيسل : ومن الناس والدواب والأنعام صنفٌ مختلفٌ ألوانه .^(٢)

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الاعتماد شرط من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) ، فضلاً عن كونه بمعنى الحال ، أو الاستقبال .^(٣)

أما في الآية الثالثة فقد عمل (اسم الفاعل) الحليّ بال (الذاكرين) عمل فعله فنصب مفعولاً لفظ الجلالة (الله) ، وفيه ضمير مستتر فاعل (هم) ، وقد عمل هنا وهو جمع ، لأنّ لثنى اسم الفاعل وجمعه ما لمفرده من العمل والشروط .

وفي ضوء هذا يفهم أن اسم الفاعل يعمل في فاعله الرفع ، وهذا الفاعل قد يكون ضميراً مستتراً ، وقد يكون ضميراً بارزاً نحو " ما راغبٌ هو في الظلم " ، وقد يأتي اسماً ظاهراً خاصة عندما يصح وقوع مضارعه موقعه ، وعند اعتماده على شيء كالنفي ، والاستفهام .

هذا ما يخصّ اسم الفاعل ، وقد ذكر النحاة صيغاً تدلّ على ما يدلّ عليه اسم الفاعل ، ولكن بزيادة في المعنى ؛ ولذا قيل : أنّ هذه الصيغ في حقيقتها أسماء فاعلين تحولّت إلى صيغ المبالغة بهدف المبالغة والتكثير ، فاسم الفاعل (عالم) تعني الذي (يعلم) ، أمّا صيغة المبالغة (علامة) فتعني الكثير العلم ، وفي هذا قال ابن يعيش : " وقد أجروا ضرباً من أسماء الفاعلين فما فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل ، وإن لم يكن

(١) يُنظر : شرح قطر الندى وبلّ الصدى ؛ (ص : ٣٤٨) .

(٢) يُنظر : شرح الكافية الشافية ؛ (١/٤٦٠) .

(٣) يُنظر : شرح شذور الذهب ؛ (ص : ٣٤٢) .

جارياً عليه في اللفظ ، فقالوا: زيدٌ ضَرَبَ عبيده، وقتل أعداءهُ، كما قالوا: زيد يضربُ عبيده ويقتل أعداءه إذا كثرَ ذلك منه، وكان (ضَرَبَ وقتل) بمثلة (ضارب وقتل)، كما كان يضرب، ويُقتل بالتشديد بمثلة يضرب ويقتل من غير تشديد؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أن فيه إخباراً بزيادة مبالغة " . (١)

وللمبالغة صيغ خمس قياسها مشهورة ذكرها النحاة هي : " فَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ، وفَعِيلٌ، وفعل " وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأولى ، وأقلها استعمالاً الأخيران ، وهي تعمل عمل اسم الفاعل، ويجوز فيها ما جاز في (فاعل) من التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار؛ أي: إن لها حكم اسم الفاعل في العمل (٢)، وكما قال ابن هشام: " وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء " . (٣)

وقد وردت هذه الصيغ الخمس في القرآن الكريم، في (٢٤٧٥) موضع وأكثرها وقوعاً في القرآن صيغة (فَعَّالٌ) (٤) وبها وصف الله نفسه، " وقد وصف تعالى نفسه بعالم وعليم وعلّام، وهذان للمبالغة. وقد أدخلت العرب الهاء لتأكيد المبالغة في علامة، ولا يجوز وصفه به تعالى .

والمبالغة بأحد أمرين: أما بالنسبة إلى تكرير وقوع الوصف سواء اتحد متعلقه أو تكثر، وأما بالنسبة إلى تكثير المتعلق لا تكثير الوصف. ومن هذا الثاني المبالغة في صفات الله تعالى، لأن علمه تعالى واحد لا تكثير فيه، فلما تعلق علمه تعالى بالجميع كلياً وجزئياً، دقيقه، وجليله، معدومه وموجوده، وصف نفسه تعالى بالصفة التي دلّت على المبالغة " . (٥)

ومن الشواهد القرآنية على عمل صيغ المبالغة ما يأتي :

قال تعالى :

﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [سورة هود من الآية رقم : ١٠٧] .

﴿ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ ﴾ [سورة الأنعام من الآية رقم : ١٠٤] .

(١) انظر : شرح المفصل (٧٠/٦) .

(٢) ينظر : المصدر السابق نفسه وشرح الكافية الشافية (٤٦١/١ ، ٤٦٢) وتوضيح المقاصد والمسالك (٨٥٣/٢) ،

وشرح شذور الذهب (ص: ٣٤٥) .

(٣) انظر : شرح قطر الندى وبلّ الصدى (ص: ٣٥٢) (وأشار ابن هشام إلى أن إعمالها هو قول سيبويه وأصحابه، ولم يُجزّ الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع، ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير: فعل، ومنعوا تقديمها عليها) .

(٤) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣/٧) وص ٣٦ .

(٥) البحر المحيط (٢٢٠/١) .

ففي الآية الأولى عملت صيغة المبالغة (فعّال) في اسم الموصول (ما) واللام حرف جر زائد ، وفي الثانية المفعول محذوف أي وما صيرناك تحفظ عليهم أعمالهم.^(١)
ويرى سيويه أن صيغ المبالغة تعمل إذا كانت فيها معنى المبالغة " فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة غلام وعبد".^(٢)

[٤] الصفة المشبهة باسم الفاعل :

صيغت الصفة المشبهة لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدث، أي: إنها دالة على الحدث، وكذلك على المتصف بالحدث على وجه الثبوت، وهذا ما جعلها تختلف عن الفعل، وتختلف عن اسم الفاعل .

وقد ذهب سيويه إلى أن بُعِدَها عن الفعل كان سبباً في كثرة الإضافة إلى معمولها، وهو ما يفهم من قوله: " والإضافة فيه أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل، ولا في معناه، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ " .^(٣)

وإنما سُميت بالصفات المشبهة بأسماء الفاعلين؛ لأنها " أسماءٌ يُنعتُ بها كما يُنعتُ بأسماء الفاعلين، وتُذكر وتؤنث، ويدخلها الألف واللام، وتُجمع بالواو والنون (...) كما يُجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذُكرت، أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين " .^(٤)

ولهذا الشبه أعطيت حكم اسم الفاعل في العمل، لكنها ضُعِفَتْ عنه في عملها؛ لأنها فرعٌ من اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل؛ ولهذا السبب لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها مثلما هو الحال في اسم الفاعل؛ كما أن معمولها لا يكون أجنياً، كما جاز ذلك

(١) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤/٧ .

(٢) انظر : الكتاب (١١٧/١) .

(٣) انظر : الكتاب (١٩٤/١) .

(٤) انظر : الأصول في النحو (١٣٠/١) .

لاسم الفاعل، وإنما يجب أن يكون معمولها سببياً ، أي: متصلاً بضمير الموصوف، أو ما يقوم مقامه، أو يكون هذا الضمير مقدراً^(١) ؛ ولهذا قال سيبويه : " وما تعمل فيه معلوم " ^(٢)، أي: إنما تعمل في سببها، ولا يخفى أن معمولها يكون، بالألف والسلام، أو نكرة، أو مضافاً إليه . ^(٣)

ومن المفيد الإشارة إلى أن أصول الصفة المشبهة أفعال غير متعدية؛ ولذا يكون حكمها في التعدي حكم أفعالها " وأقصى درجاتها أن تساويها " ^(٤)، وهذا ما يتضح من ملاحظة الجملتين الآتيتين :

١- زيدٌ ضاربٌ عمرًا .

٢- زيدٌ حسنُ الوجه .

فالضربُ في الجملة الأولى وقع بعمرو، أما في الجملة الثانية فلا تعني أنك أوقعت فعلاً، أو أخبرت أن زيداً فعل شيئاً بالوجه، وإنما أخبرت عن زيد بحسن وجهه، فالوجه فاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي حسنَ . ^(٥)

وهذا الفاعل في المعنى الذي هو معمول الصفة المشبهة له ثلاثة أحوال هي: (الرفع، والنصب، والجر) ، وفي الجمل الثلاث الآتية إيضاحٌ لذلك :

١- هذا حسنٌ وجهه .

٢- هذا حسنُ الوجه .

٣- هذا حسنٌ وجهاً .

في الجملة الأولى وجهه فاعل لفظاً ومعنى؛ لأنه جاء مرفوعاً، وفي الجملتين: الثانية والثالثة فاعل في المعنى فقط ؛ لأن (الوجه) عندما صار مجروراً بالإضافة في الثانية، ومنصوباً على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به في الثالثة استكن ضمير في الصفة هو(الفاعل) ، وهذا يعني أن فاعل الصفة يظهر ويضمّر على ما مرّ في الحالات الثلاث .

(١) ينظر : شرح قطر الندي وبل الصدى (٣٥٥) .

(٢) انظر: الكتاب (١٩٤/١) .

(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه .

(٤) انظر : شرح المفصل (٨١/٦) .

(٥) ينظر : شرح المفصل (٨١/٦) .

(رفعه على الفاعلية متفق عليه وحينئذ تكون الصفة خالية من الضمير ، وهناك من يرى أنه مرفوع على البلية ، فيقدرون ضميراً مستتراً في الوصف يكون المرفوع بدلاً منه) ينظر في ذلك : قطر الندي وبل الصدى (ص: ٣٥٨) .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصفة لا بُدَّ أن يكون فيها من ذِكرٍ يعود إلى الموصوف، فإذا قلنا: (مررتُ برجلٍ حسن وجهه) ففي الفاعل الظاهر (وجهه) ضمير هو الذِكر للموصوف النكرة (رجل) ، وإذا ما حُذِفَ هذا الضمير فلم يُعد هناك ذِكر من الصفة إلى الموصوف، الأمر الذي دعا النحاة أن يروا أن الصفة (حَسَن) قد جعلت للرجل دون الوجه في اللفظ، وصار الحُسْنُ (حَسَن) شائعاً في جملته، وكما يُقال: إنّ المرء قد يحسن بحسْنٍ أحد أعضائه، ودليلهم في هذا أنّ هذه الصفة تُؤكِّث بتأنيث موصوفها، فتقول: " مررتُ بامرأةٍ حسنة الوجه " .^(١)

و للصفة المشبهة مع معمولها صورٌ متعددة فتقول: (حَسَنٌ وجهه) ، و (حَسَنُ الوجه) ، و (حَسَنُ وجه) ، و (حَسَنٌ وجهه) ، و (حَسَنٌ وجهاً) .
وتدخلها الألف واللام فتقول: (الحسنُ وجهه) ، و (الحسنُ الوجه) ، و (الحسنُ الوجهاً) .^(٢)

ومن هذه الوجوه ما كثر استعماله مثل (حَسَنُ الوجه) ، وجاء في التزئيل على هذه الصورة في عدد من الآيات :

قال تعالى :

﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [سورة البقرة ؛ من الآية رقم : ١١٧] .

﴿ وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ [سورة البقرة ؛ من الآية رقم : ١٦٥] .

﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [سورة البقرة ؛ من الآية رقم : ١٩٦] .

ففي الآية الأولى قال الزمخشري: " و " بديع السماوات " من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، أي: بديع سمواته وأرضه " .^(٣)

ورّد ذلك صاحب البحر المحيط فقال عن (بديع) : " وهو من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، فالجور مشبه بالمفعول، وأصله الأول بديع سمواته، ثم أشبه الوصف فأضمر فيه، فنصب السماوات، ثم جرّ من نصبٍ . وفيه أيضاً ضمير يعود على الله تعالى، ويكون المعنى في الأصل أنه تعالى بدعت سمواته، أي جاء في الخلق على شكل مبتدع لم يسبق نظيره . وهذا الوجه ابتداء به الزمخشري، إلّا أنّه قال: وبديع السماوات من إضافة الصفة

(٢٠١) ينظر: الإيضاح العضدي؛ (١٩٧/١)، وشرح الرضي على الكافية؛ (٤٣٥/٣) وما بعدها؛ وشرح الكافية الشافعية؛ (٤٧٣/١، ٤٧٤) (وفي كتب النحو صور أخرى كثيرة) .
(٢) انظر: الكشف؛ (٣٠٧/١) .

المشبهة إلى فاعلها، وهذا ليس عندنا. كذلك بل من إضافة الصفة المشبهة إلى منصوبها، والصفة عندنا لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تخفض، وأما إذا رفعت ما بعدها فليس عندنا صفة مشبهة، لأنَّ عمل الرفع في الفاعل يستوي فيه الصفات المتعدية وغير المتعدية" .^(١)

ومثل ذلك يُقال في الآيتين الأخرويين، لكن هنا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها، والإضافة والنصب أبلغ من الرفع لسببين هنا هما: الأول: أنَّ فيها إسناد الصفة للموصوف، والثاني: فيها ذكر لمن هي له حقيقة، والرفع إنما فيه إسنادها لمن هي له حقيقة فقط دون إسناد للموصوف .^(٢)

[٥] اسم التفضيل :

شبه النحاة اسم التفضيل بالصفة المشبهة، فهو لا يعمل إلا في ضمير الأول، أي الذي يعود على الموصوف بالفضل؛ لأنَّ جملة التفضيل تضم ثلاثة عناصر هي:

١- المفضَّل .

٢- اسم التفضيل .

٣- المفضول .

فلو قيل : " زيدٌ أفضل من عمرو " ، فهذا يعني أنَّ (زيداً) المفضَّل، و (عمرواً) المفضول اشتركا في (صفة) ، لكنَّ زيد زاد على عمرو في تلك (الصفة)^(٣)؛ ولذلك قال النحاة: " ولا بُدَّ في هذه الصفة من (من) مذكورة أو مقدَّرة؛ ليتبيَّن الموضع الذي يزيد فضله منه " .^(٤)

وفي هذه الحالة يلزم تنكير اسم التفضيل؛ ولا يجوز والحالة هذه أي: بمصاحبة (من)، تعريفه لا بالألف واللام ولا بالإضافة لأنه بمنزلة الفعل والفعل لا يكون إلا نكرة، وبتعبير آخر أنه يتضمن معنى الفعل (يَزِيدُ) .^(٥)

ويُبنى اسم التفضيل من الفعل الثلاثي على وزن (أفعل) ، وهو بناء يتفق لفظاً مع بناء فعل التعجب كما أنَّ هناك اتفاقاً بينهما في المعنى؛ لأنَّ: (ما أعلم زيداً) هو إخبارٌ بأنَّ زيداً فاق أشكاله، والقول: (زيدٌ أعلم من عمرو) إقرارٌ بأنَّ زيداً له السبق والسمو على

(١) انظر : البحر المحيط؛ (٥٨٢/١، ٥٨٣) .

(٢) ينظر: البحر المحيط؛ (٢٧١/٢)؛ والدر المصون (٣٢١/٢) .

(٣) ينظر: التبصرة والتَّنْكَرة؛ (٢٣٧/١) .

(٤) انظر : المصدر السابق نفسه.

(٥) ينظر: شرح المفصل؛ (٩٥/٦) .

المفضول^(١)، لكنّ (أفعل) في التعجب فعلٌ، وفي التفضيل اسم، وهو اسم قاصر من حيث العمل؛ " لأنه ليس له فعلٌ بمعناه " .^(٢)

ومن المفيد قبل الحديث عن العمل، بيان علاقة اسم التفضيل في الجملة، خاصة بالموصوف (المفضّل) ، فاسم التفضيل في حقيقته يدلّ على أنّ في الموصوف خصلةً يفضّلُ بها الثاني، وهذه الخصلة ينبغي أن تكون من سبب الأول، فلو قيل: (زيدٌ أفضلٌ من عمرٍ وخالدًا) لم يجز؛ لأنّ (خالدًا) ليس من سبب (زيد)، ولكن لو قيل: (زيدٌ أفضلٌ من عمرو نسبًا)، جاز؛ لأنّ (نسبًا) من سبب (زيد) .^(٣)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك ثلاث علاقات تربط اسم التفضيل بموصوفه

هي :

- ١- علاقة التطابق .
 - ٢- علاقة عدم التطابق حيث يلزم اسم التفضيل الأفراد والتذكير .
 - ٣- علاقة جواز التطابق وعدمه .
- والحالة الأولى التي يكون فيها مطابقاً لموصوفه تكون إذا كان — (أل) نحو : (زيدٌ الأفضل) ، و (هند الفضلى) ، و (الزيدان الأفضلان) ، و (الهندان الفضليان) وهكذا، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم :
- قال تعالى :

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ [سورة الكهف ؛ الآية رقم : ١٠٣] .

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ ﴾

[سورة المجادلة ؛ الآية رقم : ٢٠] .

أما الحالة الثانية التي يلزم فيها صورة الأفراد والتذكير، فتكون إذا جاء بعده (من) جارةً للمفضول، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في (٤) مواضع نحو قوله تعالى :

﴿ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا ﴾ [سورة يوسف ؛ من الآية رقم : ٨] .

وقوله تعالى :

(١) يُنظر: المصدر السابق ؛ (٩١/٦) .
(٢) انظر: توضيح المقاصد والمعاليك بشرح ألفية ابن مالك؛ (٩٤٣/١) .
(٣) يُنظر: التبصرة والتذكرة؛ (٢٣٨/١) .

﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْسَالٌ
اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّونَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ
فِي سَبِيلِهِ ﴾ [سورة التوبة ؛ من الآية رقم : ٢٤] .

ففي الآية الأولى أُفرد اسم التفضيل (أحب) مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة .
كذلك يلزم الأفراد والتذكير في الصورة التي يكون فيها مضافاً إلى نكرة
وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في (٧) مواضع نحو قوله تعالى :
﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾

[سورة آل عمران ؛ من الآية رقم : ٩٦] .

وقوله تعالى :

﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [سورة آل عمران ؛ الآية رقم : ١١٠] .
والحالة الثالثة التي يكون فيها جائز الوجهين : المطابقة وعدمها ، فتكون إذا كان مضافاً إلى
معرفة ، وقد جاء في القرآن الكريم (١١٩) موضع ، من ذلك قوله تعالى :
﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر
مجرميها ﴾ [سورة الأنعام ؛ من الآية رقم : ١٢٣] فطابق في الآية الثانية ولم يطابق في الآية
الأولى.

هذا من حيث العلاقات، أما من حيث العمل فاسم التفضيل يرفع فاعلاً، ولا ينصب
مفعولاً مطلقاً، والنحاة أجمعوا على ذلك^(١)، ويتعدى أفعال التفضيل إلى المفعول به الذي
كان للفعل قبل بناء أفعال التفضيل باللام نحو: أضرب منك لزيد، ويتعدى إلى أول مفعولي
باب: كسوت، وعلمت، باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوباً نحو: أنا أكسى منك لعمرو
الثياب، وأعلم منك لزيد منطلقاً، وكان القياس أن يتعدى إلى الثاني أيضاً باللام، إلا أن
الفعل لا يتعدى بحرفي جر متمثلين لفظاً ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعولٍ لهما.^(٢)

(١) ينظر: شرح قطر الندى (ص: ٣٦٢)، وشرح شذور الذهب (ص: ٤١٥) وشرح المفصل (١٠٥/٦)

، وشرح الكافية للرضي (٤٦٤/٣).
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية، (٣/ ٤٦٤، ٤٦٥).

وينصب الحال ، والتمييز^(١) ولكنّ الفاعل الذي يرفعه دائماً هو الضمير المستتر باتفاق^(٢)، أي: أن " في أفضل ضميراً يرتفع به، ويعودُ إلى الأول، ولا يجوز أن يرفع شيئاً من الأسماء الظاهرة، ولا تقول: زيدٌ أفضل من عمرو أبوه، ولا خيرٌ منك أخوه؛ لأنّ باب " أفعل " بُعدٌ عن شبه اسم الفاعل؛ إذ كان صفةً مشبهةً بالمشبّه باسم الفاعل؛ فلذلك ضَعُف عن رفع الاسم الظاهر " .^(٣)

إذن فالعامل في الآيات الكريمات السابقة الذي هو اسم التفضيل قد عمل الرفع في ضمير مستتر هو الفاعل، ويبدو أنّ تقييد هذا العامل بذلك العمل يأتي في إطار تصنيف النحاة للعوامل من حيث القوة والضعف، قال الرضي الأستراباذي عن عمل اسم التفضيل: " ويرفع المستتر الذي هو فاعله، لأنّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل " .^(٤)

لكنّ النحاة أشاروا إلى حالة واحدة يرفع فيها اسم التفضيل الاسم الظاهر، وهي ما سَمَّيتْ بـ (مسألة الكحل) ، فقد ذكر سيويه: " وإن شئت قلت : ما رأيتُ أحداً أَحَسَنَ في عَيْنِهِ الكحلُّ مِنْهُ " .^(٥)

فهنا اسم التفضيل (أحسن) صفة لـ (أحد) ، و (الكحلُّ) اسم ظاهر مرفوع باسم التفضيل، والهاء في (عينه) لـ (أحد) ، والهاء في (منه) للكحل .^(٦)

ويعلّل النحاة جواز رفع الظاهر في مثل هذه المسألة صحة وقوع فعل بمعناه موقعه هنا، فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه موقعه صحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً؛ وذلك في كلّ موضع وقع فيه أفعلٌ بعدد نفسي أو شبيهه وكان مرفوعاً أجيباً، مفضّلاً على نفسه باعتبارين .^(٧) ولم يرد في القرآن الكريم عمل اسم التفضيل في صورة مسألة الكحل ، لكن ورد في حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - " ما من أيام أحب إلى الله العمل فيها منه في عشر ذي الحجة " .^(٨)

(١) ينظر : كتاب الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر لابن الصائغ الحنفي (ص: ٢٣) تح د. جمال مخيمر ، مطبعة حسان - ط ١ / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٢) ينظر شرح قطر الندى (ص: ٣٦٢).

(٣) انظر : التبصرة والتنكرة؛ (١/٢٣٧، ٢٣٨) .

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية؛ (٣/٤٦٤) .

(٥) انظر: الكتاب؛ (٢/٣٢) .

(٦) ينظر: التبصرة والتنكرة؛ (١/١٧٩) .

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية؛ (٣/٤٦٧)؛ وشرح ابن عقيل؛ (٣/١٨٨)، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى؛ (٣٦٢، ٣٦٣) (ولم يرد في القرآن عمل اسم التفضيل في صورة مسألة الكحل) .

(٨) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (١/٢٩٠) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - (كتاب العيدين باب فضل العمل في أيام التشريق برواية : " ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذا ... "

وعليها فلا شاهد فيه، ويروى : " ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من العمل في هذه الأيام العشر " ولا شاهد فيها أيضاً . وينظر سنن الترمذي (١/٢٢٩) كتاب الصوم ، باب فضل العمل في الأيام العشر ، وابن ماجه كتاب الصوم الباب ٥٩ ، وسنن الدرامي كتاب الصوم الباب ٥٢ ، ومسنند أحمد (١/٢٢٤، ٣٣٨، ٣٤٦، ٧٥/٢، ١٣٢، ١٦١)، والحديث من شواهد الكتاب لسيبويه ، (٢/٣٢٢) ، وابن عقيل (٣/١٨٨) برواية : " ما من أيام أحب إلى الله - عز وجل - الصوم فيها منه في عشر ذي الحجة " ، وينظر الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر لابن الصائغ الحنفي (ص: ٣٣، ٣٤) .

ثالثاً: الظرف والمجرور المعتمدان :

يرى بعض النحاة أنّ الظرف، والمجرور إذا اعتمدا على النفي، والاستفهام، والاسم المُخْبَر عنه، والاسم الموصوف، والاسم الموصول، عَمَلًا عَمِلَ فعل الاستقرار، فرفعاً الفاعل المضمَر أو الظاهر، تقول : " ما عندك مالٌ " ، و " ما في الدار زيدٌ " والأصلُ : " ما استقرَّ عندك مالٌ " ، و " ما استقرَّ في الدار زيدٌ " فحذف الفعل، وأُنيبَ الظرفُ والمجرورُ عنه، وصار العمل لهما عند المحققين .^(١)

هذا ما ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب ، وما يُفهم منه أنّ عمل الظرف والمجرور المعتمدين هو الراجع، وقد أشار إلى عدد من الآراء في هذه المسألة منها أن المرفوع مبتدأ مُخْبَر عنه بالظرف، أو المجرور، وقد ضعف هذا الرأي لأن فيه تقدماً وتأخيراً، وآيدَ الرأي الثاني القائل بأن المرفوع فاعلٌ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير، لكنه يبين أن من النحاة من يرى أنّ العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والمجرور هو الفعل المحذوف .^(٢)

ولعلّ الأيسر والأوضح الرأي القائل: إن الظرف والمجرور المعتمدين يعملان الرفع في الاسم بعدهما بوصفه فاعلاً لهما؛ ذلك أنّ هذا الرأي بعيد عن التأويل والتقدير ومجاز التقديم والتأخير، وفي ضوء هذا يمكن النظر إلى عدد من الآيات التي وردت في القرآن الكريم منها الآتي ، قال تعالى :

﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظِلْمَاتٌ ﴾ [سورة البقرة ؛ من الآية رقم : ١٩] .

وفي هذه الآية قال الزمخشري : "إِنَّ قُلْتَ : بِمِ ارْتَفَعَ (ظلمات) قلتُ: بالظرف على الاتفاق لاعتماده على موصوف " .^(٣)

وقال العكبري: " ظلمات رُفِعَ بالجار والمجرور لأنّه قد قويَ بكونه صفة لصيَّب " .^(٤)

(١) ينظر: شرح شذور الذهب؛ (ص: ٣٥٧) .

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه؛ (٣٥٧)؛ ومقتي اللبيب؛ (٥٧٨، ٥٧٩) (والكوفيون يجيزون العمل للظرف والمجرور حتى في حالة عدم اعتمادهما، وهذا ما أشار إليه ابن هشام في مقتي اللبيب ص ٥٧٩، وهي مسألة خلافية ذكرها ابن الأثير في الإنصاف (٥١/١ - المسألة رقم: ٦) .

(٣) انظر: الكشاف؛ (٢١٥/١) .

(٤) انظر: التبيين في إعراب القرآن ؛ (٣٥/١)

وقوله تعالى : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ [سورة إبراهيم ؛ من الآية رقم : ١٠] .

وفيها اعتمد الجار والمجرور على همزة الاستفهام، وكما قال الزمخشري: " أدخلت همزة الإنكار على الظرف لأنّ الكلام ليس في الشك، إنما هو في المشكوك فيه، وأئسه لا يحتمل الشك؛ لظهور الأدلة وشهادتها عليه " .^(١)

أمّا الاسم المرفوع (شك) فهو فاعل الظرف لأنّه اعتمد على الهمزة^(٢)، وهذا هو الوجه الراجح لما أشير إليه في إعراب " شك " ؛ إذ قيل : إنه " يجوز في " شك " وجهان أظهرهما : أنه فاعل بالجار قبله، وجاز ذلك لاعتماده على الاستفهام .

والثاني: أنه مبتدأ، وخبره الجار، والأوّل أولى، بل كان ينبغي أن يتعيّن لأنه يلزم من الثاني الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ، وهذا بخلاف الأوّل، فإنّ الفاصل ليس أجنبيّاً؛ إذ هو فاعل، والفاعل كالجزم من رافعه .^(٣)

(١) انظر: الكشف؛ (٣٦٩/٢) .

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ؛ (٧٦٤/٢) .

(٣) ينظر: الدرّ المصون؛ (٧٤/٧) .

المبحث الثالث : حذف العامل في الفاعل

تتبع النحاة الكلام العربي من خلال مساري الأصل، والعدول عن الأصل، وفي ضوء ما توافر عندهم من الشواهد، وضعوا القواعد التي هي ضوابط التعبير.

وبما أن الحذف عدول عن أصل الجملة فهو محكوم بنظام معين، كما هو الحال في الأصل، ولا يمكن للتركيب أن يحقق غايته في إفهام المخاطب ما لم يتبين بمقتضى أحكام ذلك النظام .

إن بناء الجملة مرتبط بمعناها، سواء جاءت على الأصل، أو نقصت عنه بحذف عنصر، أو أكثر من عناصرها؛ إذ لا حذف بغير دليل ؛ لأن الدليل هو الخيط الذي يربط الفرع بالأصل، وهو المفتاح الموصل إلى مضمون الجملة، وعلى حدّ تعبير ابن جني : " قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته " .^(١)

إذن فالحذف له صور متعددة كلّها محكومة بقواعد معروفة، ومن صور الحذف في الجملة الفعلية حذف العامل، وقد ورد حذف العامل بنوعيه الواجب والجائز في القرآن الكريم في (٤٩) موضع ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [سورة الانشقاق ؛ الآية رقم : ١] .

وقوله تعالى :

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [سورة التوبة ؛ من الآية رقم : ٦] .

وقوله تعالى :

﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ [سورة الزمر ؛ من الآية رقم : ٥٧] .

في كلّ هذه الآيات الكريمات جمل فعلية حُذف الفعل منها، وهو العنصر الأساس في بناء الجملة الفعلية التي لا تقوم ولا تتحقق فائدتها من غير عنصري الإسناد .

(١) انظر: الخصائص؛ (٣٦٠/٢) .

أما المسوَّغ لحذف هذا العنصر فهو وجود القرينة الدالة عليه، ففي كل جملة (فعل وفاعل) ، وهذا الفعل هو الذي يُفسَّرُ الفعل المحذوف، والتقدير : " إذا انشقت السماء " ، " وإن استجارك أحدٌ " ، والحذف هنا واجب، وقد قال الرضي الأستربادي في هذه الآية الأخيرة : " إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسر، نحو : (استجارك) ، الظاهر؛ لأنَّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر: تفسير المقدّر، فلو أظهرت لم تحتج إلى مفسر؛ لأنَّ الإيهام الخوج إلى التفسير، إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إيهام، والغرض من الإيهام ثم التفسير، إحداثُ وَقَعٍ في النفوس لذلك المَبْهَم؛ لأنَّ النفوس تشوّق، إذا سمعت المَبْهَم، إلى العلم بالمقصود منه، وأيضاً في ذكر الشيء مرتين: مبهماً ثم مفسراً تأكيد ليس في ذكره مرة " .^(١)

هذا بخصوص (إذا) ، و (إن) ، أما في الآية الكريم الثالثة، فالمفسر في الجملة الفعلية ليس الفعل، وإنما الحرف (أن) ؛ لأنَّ المفسرات للعامل المحذوف في الجملة الفعلية نوعان :

١- فعل صريح .

٢- حرف يؤدي معنى الفعل، مثل : (أن) .

ففي الآية الكريم " لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي " ، يكون التقدير : " لو ثَبَتَ وتحقق أَنَّ الله هداي؛ وذلك لدلالة (أَنَّ) على الثبوت والتحقيق، والتزم أن يكون خبرها فعلاً؛ ليكون " أَنَّ " مُشعراً بمعنى الفعل المقدّر، وخبرها في صورة ذلك الفعل، أي: الفعل الماضي، فيكونان معاً كالفعل الصريح المفسر، وذلك بعد " لو " خاصة، فأنّ، مع ما في حيزها فاعل ذلك الفعل المقدّر .^(٢)

وهكذا يكون حذف الفعل فيما ورد من أمثلة واجباً، وقد يكون جائز الحذف كما في مجيئه في جواب استفهام نحو قوله تعالى :

﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [سورة الزخرف ؛ من الآية رقم : ٨٧] .

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية؛ (١/١٩٩) .

(٢) يُنظر: المصدر السابق؛ (١/٢٠٠) .

ففي هذه الآية لفظ الجلالة فاعل لفعل حُذِفَ لفظه والتقدير: خلقهِنَّ الله؛ والداعي إلى هذا الحذف والتقدير هو أَنَّ الفاعلَ قد أُجِيبَ به استفهامٌ محقق، وقد يحصل التقدير مع استفهام مقدّر، كما في قوله تعالى :

﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾ [سورة الشورى ؛ من الآية رقم : ٣] .

على قراءة من يبني الفعل (يوحى) للمفعول، وفي هذا قال الزمخشري :

" وَقُرِئَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ . فَإِنْ قُلْتَ: فما رافع اسم (الله) على هذه القراءة؟ قلت: ما دلّ عليه يُوحى كأنَّ قائلًا قال : من الموحى؟ فقل: الله " (١) أي: أَنَّ هناك استفهاماً مقدراً مع بناء الفعل للمفعول فَرُفِعَ الاسم المذكور بفعل محذوف . (٢)

وقد يحصل أَنَّ يحتمل المعنى ذلك الفعل المحذوف ، فيذكر في الجملة فعلٌ يُستدلّ به لشيئين، وهو في الحقيقة لأحدهما، فيُضمر للآخر فعلٌ يناسبه، كما في قوله تعالى :

﴿ لَهْدَمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ ﴾ [سورة الحج ؛ من الآية رقم : ٤٠] .

والصلوات لا تُهْدَم، فالتقدير: وثركت صلوات . (٣)

وفي بعض النماذج التركيبية جَوَزَ النحاة في الاسم المرفوع الابتداء، والفاعلية، نحو قوله تعالى : ﴿ أَبَشَّرْ يَهُدُوْنَا ﴾ [سورة التغابن ؛ من الآية رقم : ٦] . وقوله تعالى: ﴿ أَأَنْتُمْ تُخْلِقُونَهُ ﴾ [سورة الواقعة ؛ من الآية رقم : ٥٩] .

فهنا الاسم المرفوع بعد همزة الاستفهام (بَشَّرَ) ، و (أَنْتُمْ) من الممكن أَن يكون مبتدأ، ومن الممكن إعرابه فاعلاً، وقد رجّح النحاة الفاعلية على أَنه مرفوع بفعل محذوف مُفسّر بالمذكور، وترجيحهم الفاعلية بسبب وجود الاستفهام ؛ لكون الاستفهام من الأشياء التي يليها الفعل غالباً . (٤) ومما اختلف فيه أيضاً الاسم المرفوع بعد الظرف، أو الجار والمجرور، - كما تبيّن - في قوله تعالى : " أَفِي اللَّهِ شَكٌّ " .

(١) انظر: الكشف؛ (٤٥٩/٣)

(٢) يُنظر: شرح الأثموني؛ لأبي الحسن نور الدين الأثموني؛ (٣٩٤/١) ؛ دار الكتب العلمية، بيروت؛ ط ١٩٩٨ م .

(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (١٢٤/٣) .

(٤) يُنظر: شرح الأثموني؛ (٤٢٣/١)، والتصريح على التوضيح؛ (٣٩٦/١) .

المبحث الرابع : تجريد عامل الفاعل من علامة التثنية والجمع

ذكر النحاة في إطار ما وضعوه من قواعد في موضوع العامل في الفاعل، أن هناك لغتين في صورة الجملة الفعلية، قد استعملتا عند العرب، وقد كُتِبَ الشيوخ لإحداهما، فجرت على ألسنة الفصحاء، وفيها ورد الكثير من شواهد الشعر العربي .

أما الثانية، فظلت قليلة الشيوخ، محددة الاستعمال، بدليل قلة ما جاء فيها من الشواهد .

واللغة الأولى هي التي يأتي العامل فيها مجرداً من علامة التثنية والجمع، أي : في حالة تجرد فيها من علامة التثنية والجمع حتى لو كان فاعله مثنى، أو جمعاً،

أما الثانية فتلحق العامل بمقتضاها علامات التثنية والجمع مطابقةً للفاعل، وهي اللغة التي شاعت تسميتها بلغة (أكلوني البراغيث) ، ^(١) وفيها قال سيويه :

" واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في " قالت فلانة " ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث " . ^(٢)

ومن الواضح أن جمهور النحاة قد بنوا قواعدهم في إطار اللغة الأولى، فأكدوا أن مرتبة الفعل أن يكون في اللفظ قبل الفاعل .

وبناءً على ذلك كان الفاعل ظاهراً، وإن تقدم الفاعل على الفعل خرج من أن يكون فاعلاً في اللفظ، وأضمر الفاعل في الفعل، فإن كان الاسم مفرداً لم يظهر له ضمير، وإن كان الفاعل اثنين، أو أكثر ظهر الضمير في الفعل، وليس للفعل غير فاعل واحد . ^(٣)

إن هذه الصورة التركيبية للجملة الفعلية هي الصورة التي يؤكد بها جمهور النحاة؛ لكونها الصورة المشهورة عند العرب، وهي التي جاءت في التزليل، وفي ذلك قال ابن مالك:

" إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة ألا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يكون

(١) يُنظر: الكتاب؛ (٤١/٢) .

(٢) انظر: المصدر السابق؛ (٤٠/٢) .

(٣) يُنظر: التبصرة والفكرة؛ (١٠٥/١)، وأسرار العربية؛ (ص: ٨٤) .

لفظه قبل غير الواحد والواحد كلفظه قبلهما. ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفاً، وقبل المذكورين واواً، وقبل الإناث نوناً مدلولاً بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي، كما دلت تاء فَعَلْتُ هند على تأنيث الفاعلة قبل أن يُذكر اسمها، وعلى هذه اللغة قول بعض العرب : أكلوني البراغيث " .^(١)

وفي ضوء هذه الصورة نُظِرَ النحاة إلى الجملة الفعلية في القرآن الكريم؛ إذ تجرّد عامل الفاعل من الضمائر وجاء في صورة المجرد من علامة التثنية أو الجمع ما دام ظاهراً بعداً عاملاً .

قال تعالى :

﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ ﴾ [سورة يوسف ؛ من الآية رقم : ٤] .

﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ [سورة يوسف ؛ من الآية رقم : ٣٦] .

﴿ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ [سورة يوسف ؛ من الآية رقم : ٢٣] .

﴿ وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ ﴾ [سورة يوسف ؛ من الآية رقم : ٥٨] .

ففي كل هذه الآيات ظهر الفاعل في صورة الأفراد والتثنية والجمع، لكن الفعل بقي في صورة واحد تجرّد فيها من الضمائر .

ومع هذا جاء في القرآن الكريم ما ظاهراً يوهم أن للفعل فاعلين نحو قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [سورة المائدة ؛ من الآية رقم : ٧١] .

وقوله تعالى :

﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [سورة الأنبياء ؛ من الآية رقم : ٣] .

وقوله تعالى :

﴿ لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾

[سورة مريم ؛ الآية رقم : ٨٧] .

(١) انظر: شرح التسهيل؛ (١١٦/٢) .

هذه الصورة وإن بدت في ظاهرها موافقة للغة أكلوني البراغيث لكن أكثر النحاة، والمفسرين لم يحملوها ذلك الخمل؛ لرفضهم أن يكون للفعل فاعلان؛ و لكونها لغة قليلة ونادرة، فراحوا إلى التأويل، والأشهر تأويلان : ^(١)

الأول : أن الضمائر المتصلة بالفعل هي الفاعلة، والأسماء المظهرة بعدها بدل منها .

والثاني: أن المظهرات مبتدئات وما قبلها خبر عنها .

^(١) ينظر: مقني اللبيب ؛ (٤٧٨)، وشرح ابن عقيل؛ (٤٧٣/١)، وشرح الأشموني؛ (٣٩٢/١)، وجمع الهوامع؛ (٥١٤/١)، ومن كتب التفسير – على سبيل المثال – ينظر: الكشاف ؛ (٦٣٤/١)، والتفسير الكبير للفخر الرازي؛ (٤٠٧/٤) .

المبحث الخامس : إلحاق علامة التأنيث بعامل الفاعل

بما أن اللغة " أصواتٌ يعبرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم " ^(١) ، فقد وضعتُ أنظمةً للتعبير عن هذه الأغراض والمعاني .

ولما كان التأنيث أحدَ هذه المعاني فقد خصّتهُ اللغةُ بما يميّزه، فوضعتُ له ألفاظاً وضمائراً، وجعلتُ له علامات دالةً عليه .

والظاهر أن نظرية (الأصل والفرع) قد سيطرت على الكثير من جوانب الدرس النحوي؛ ولهذا ذهب النحاة إلى أن التذكير (أصل) ، والتأنيث (فرع) عليه، فوضعوا للتأنيث علامةً تدلّ عليه، ولم يضعوا للمذكر علامة؛ لأنه يُفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل . ^(٢)

لكن هذا لا يعني أن هذه العلامة وحدها هي الحجة الفاصلة بين المذكر والمؤنث، فهناك ضربٌ من المؤنث بغير علامة، نحو : (هند، وزينب، وشمس، وغيرها) ، فمثل هذه أسماء مؤنثة يرى النحاة أن فيها (تاء مقدرة) ؛ " وإنما حُذفتُ من اللفظ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم المؤنث " . ^(٣)

ومما تجدرُ الإشارةُ إليه أن الذي يُؤنث من أقسام الكلام الأسماء دون الأفعال، والحروف؛ لأن الأسماء تدلّ على مسميات تكون مذكّرة، ومؤنثة، فتدخل على المؤنثة علامة التأنيث أمانة على ذلك، أمّا الأفعال فلم تكن في الحقيقة إزاء مسميات، وإنما هي موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعلها، أو مفعولها، وإن دلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ، وإنما هي التزام . ^(٤)

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لحقت الفعل علامة التأنيث؟ والجواب على هذا، كما قال ابن يعيش: " فأما إلحاق العلامة بها من نحو : قامتُ هندُ، وقعدتُ سعادُ، فلتأنيث

(١) انظر: الخصائص؛ (٣٣/١) .
(٢) يُنظر: شرح المفصل؛ (٨٨/٥) .
(٣) انظر: المصدر السابق؛ (٩٦/٥) .
(٤) يُنظر: المصدر السابق؛ (٨٨/٥) .

الفاعل، لا لتأنيثها في نفسها، وهذا أحد ما يدلّ أنّ الفاعل كجزء من الفعل؛ وذلك أنّ الأصل إذا أُريدَ تأنيث كلمة أن يلحق علم التأنيث تلك الكلمة، فأما لحاق العلامة بكلمة والمراد غيرها فلا، فدلّ ذلك على أنّ الفعل والفاعل كجزء واحد " . (١)

وفي هذا السياق قال ابن مالك في علامة التأنيث: " وكان حقّها ألاّ تلحق الفعل؛ لأنّ معناها في الفاعل، إلاّ أنّ الفاعل كجزء من الفعل فجاز أن يدلّ على معنى فيه ما اتصل بالفعل (...) ؛ ولأنّ تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به؛ لجواز أن يكون لفظاً مؤنثاً سميّ به مذكّر، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة؛ ليعلم من أول وهلة أنّ الفاعل مؤنث " . (٢)

والفاعل الذي يقتضي في عامله علامة التأنيث ثلاثة أقسام : (٣)

- ١- الفاعل المؤنث الحقيقي، وهو ما كان يإزائه ذكّر في الحيوان .
 - ٢- الفاعل المؤنث غير الحقيقي، وهو ما كان تأنيثه راجعاً إلى اللفظ من غير أن يكون تحته معنى، مثل : (صحراء، وظلمة، وشمس) .
 - ٣- الفاعل الجمع، والمقصود به هنا (جمع التكسير) .
- إذن فتأنيث العامل إنّما يكون تبعاً لفاعله، وله في ذلك حالتان :

الأولى: لزوم التأنيث :

ويلزم تأنيث الفعل في مسألتين :

- ١- إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث متصلاً بعامله (أي : غير مفصول عنه) ، وقد جاء تأنيث الفعل واجباً بحسب فاعله في القرآن الكريم (٤٩٠) موضعاً ، ومن ذلك قوله تعالى في الآيات الآتية :

﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ ﴾ [سورة البقرة ؛ من الآية رقم : ٢٣٣] .

﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ [سورة آل عمران ؛ من الآية رقم : ٣٥] .

﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ ﴾ [سورة يوسف ؛ من الآية رقم : ٥١] .

(١) انظر: شرح المفصل؛ (٨٩/٥)، وشرح الكافية الشافية (٢٦٠/١، ٢٦١) وشرح الأشموني على الألفية؛ (٣٩٦/١) .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية، (٢٦٥/١) .

(٣) ينظر: المعنى في النحو؛ (١٥١/٢) .

﴿ قَالَتْ تَمَلَّ » [سورة النمل ؛ من الآية رقم : ١٨] .

ويعلّل النحاة لزوم علامة التانيث في هذه الحالة للفعل بقوة التانيث الحقيقي؛ إذ " إنَّ التانيث الحقيقي أقوى من التانيث اللفظي، لأنَّ المؤنث الحقيقي يكون تانيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثاً، وغير الحقيقي شيء مختص باللفظ من غير أن يدلَّ على معنى مؤنث تحته " .^(١)

فمعنى التانيث في هذه الأسماء لازم، وقد ناسب لزومه لزوم علامة تدلّ عليه، كما أنَّ اتساع العرب في تسمية المذكر بالمؤنث، والمؤنث بالمذكر، أبطل الاعتماد على لفظ المؤنث، فلزمت العلامة للدلالة على التانيث خيفة اللبس .^(٢)

٢- إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً لغاية حقيقة التانيث، أو مجازيته، نحو: (هند قامت)، و (الشمس طلعت)^(٣)، وعله ذلك اللزوم لهذا التانيث هو الدلالة على شدة اتصال الفاعل بالفعل؛ لكون المعنى أشدَّ اتصالاً، فضلاً عن أنَّ لزوم هذه العلامة يُزيلُ، اللبس في أنَّ ثم فاعلاً مذكراً منتظراً؛ لأنه لو قيل: الشمس طلعت، أو الدار بُني، لاحتمل طلعت ضوءها، أو قرنها، أو بُني جدارها، فلزمت العلامة لرفع هذا الاحتمال .^(٤)

وفي التبريل الكثير من ذلك، كما في الآيات الكريمات الآتية :

قال تعالى :

- ﴿ وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ [سورة الأعراف ؛ من الآية رقم : ١٥٦] .
﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [سورة التكويد ؛ الآية رقم : ١] .
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [سورة الانفطار ؛ الآية رقم : ١] .
﴿ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بِئْتًا ﴾ [سورة العنكبوت ؛ من الآية رقم : ٤١] .
﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾ [سورة يوسف ؛ من الآية رقم : ٢٤] .
﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا ﴾ [سورة النمل ؛ من الآية رقم : ٤٤] .

(١) انظر: شرح المفصل؛ (٩٢/٥) .

(٢) ينظر: المغني في النحو؛ (١٥١/٢، ١٥٢) .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢٢٦/١)؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى؛ (٢٣٢)؛ وشرح التصريح على التوضيح؛ (٤٠٦/١، ٤٠٧) .

(٤) ينظر: المغني في النحو؛ (١٥٨/٢) .

الثانية: جواز التأنيث :

وهناك مسائل يجوز فيها تأنيث الفعل، أو تذكيره هي :

- ١- إذا كان الفاعل الظاهر مجازي التأنيث، فيقال: (طلع الشمس)، و (طلعت الشمس)، وقد رجح النحاة إثبات العلامة احتراماً للفظ، لأن العرب وضعت الكلمة على التأنيث، أما حذفها فجاء لبيان أن ربتها دون رتبة المؤنث الحقيقي، وظاهر الأمر أن العرب كانت تتسع في الكلام فتحمل المؤنث على المذكر، وبالعكس^(١)

وإذا ما لوحظت مواضع التأنيث والتذكير في القرآن الكريم، فسيبين أن التأنيث هو الغالب، وبحسب ما أشار إليه الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، أن مواضع تأنيث الفعل في القرآن نتيجة إحصائه بلغت (٦١٧) موضعاً، في حين أن مواضع التذكير بلغت (١٩٣) موضعاً.^(٢)

قال تعالى :

- ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ﴾ [سورة هود ؛ من الآية رقم : ١١٩] .
 ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ ﴾ [سورة عبس ؛ الآية رقم : ٣٣] .
 ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [سورة الأنعام ؛ من الآية رقم : ١٦٤] .
 وجاء تذكير الفعل مع لفظ (العاقبة) في (٢٢) موضعاً^(٣) .

- ٢- إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث، وقد فصل عن فعله بفواصل، نحو: (حضر القاضي امرأة)، ففي مثل هذا يجوز إثبات التاء وحذفها، ومن النحاة من يرى أن الحذف أجود، لأنه إذا طال الكلام فالحذف أجهل - على ما ذكره سيبويه - .^(٤)

(١) يُنظر: المغني في النحو؛ (١٥٦/٢، ١٥٧)، وشرح قطر الندى وبل الصدى؛ (٢٣١) .

(٢) يُنظر: دراسات في أسلوب القرآن الكريم؛ (٤٤٩/٨) .

(٣) يُنظر: المراجع السابق؛ (٤٦٧/٨) .

(٤) يُنظر: الكتاب، (٣٨/٢)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (٢٣١) .

وجاء في التزويل التأنيث مع الفصل، نحو قوله تعالى :

﴿ وَرَأَوْنَهُ الّٰتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾ [سورة يوسف ؛ من الآية رقم : ٢٣] .

﴿ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَمَشْرِضٌ لَهُ أُخْرٰى ﴾ [سورة الطلاق ؛ من الآية رقم : ٦] .

٣- أن يكون العامل " نعم " ، أو " بئس " ، نحو : (نَعَمْتُ المرأةُ هُنْدُ) ، و (نِعَمَ المرأةُ هُنْدُ) ، ولم يردْ تأنيثُ هذا العامل في القرآن الكريم .

٤- إذا كان الفاعل جمعاً، فإنْ كان جمع تصحيح فالحكم يتبع حكم المفرد، وقد يحكم في هذا الجمع على السماع، نحو قوله تعالى :

﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ ﴾ [سورة الممتحنة ؛ من الآية رقم : ١٠] .

فهنا جاء تذكير الفعل مع جمع المؤنث السالم .

وما يُقاس فيه هو جمع التكسير؛ لأنه إنما يُؤنث على معنى الجماعة، ويُذكر على معنى الجمع^(١).

قال تعالى :

﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ [سورة الحجرات ؛ من الآية رقم : ١٤] .

﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [سورة يوسف ؛ من الآية رقم : ٣٠] .

وتجدر الإشارة إلى أن الوصف كالفعل من حيث التأنيث، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى :

﴿ لَا هِيَّةَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [سورة الأنبياء ؛ من الآية رقم : ٣] .

وقوله تعالى : ﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ ﴾ [سورة القلم ؛ من الآية رقم : ٤٣] .

وهكذا قد اعتنت العربية عنايةً فائقةً بالتفريق بين المذكر والمؤنث، وجنحت في ذلك للسهولة واليسر؛ إذ لا يجدُ المنشئ لتأنيث الفعل وتذكيره إلاّ علامة واحدة محكومة باللزوم ، أو بالجواز في مواضع واضحة ومحددة .

(١) يُنظر: المعني في النحو؛ (١٦٢/٢)، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى؛ (ص: ٢٣١، ٢٣٢) .

الفصل الثاني

{ الفاعل بين الإظهار والإضمار }

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : الفاعل في صورة الإظهار ، ويشمل :

- ١- إظهار الفاعل في صورة الاسم الصريح .
- ٢- إظهار الفاعل في صورة الاسم المبهم .
- ٣- إظهار الفاعل في صورة المصدر المؤول .

- المبحث الثاني : الفاعل في صورة الإضمار ، ويشمل :

- ١- الضمير البارز .
- ٢- الضمير المستتر .

مدخل :

صورة الاسم الذي يقع فاعلاً في الجملة العربية

اهتدى أئمة العربية إلى القسمة الثلاثية للكلمة بعد استقراءهم كلام العرب، واستنادهم إلى عدد من الأدلة العقلية^(١)، وكان أكثر النحاة متفقين على أن الكلمة : اسم، أو فعل، أو حرف، فضلاً عن اتفاقهم على الحدود المانزة بين قسم وآخر، قال سيويو : " فالكلم : اسم، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".^(٢)

وقال المبرد: " فالكلام كله : اسم، وفعل، وحرف ، جاء لمعنى . لا يخلو الكلام - عربياً كان، أو أعجمياً - من هذه الثلاثة " .^(٣)

وذكر أبو علي الفارسي أن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف".^(٤)

هذا هو الرأي الشائع عند أغلب النحاة، فهم يرون أن القسمة الثلاثية جاءت نتيجة لما يمكن التعبير به عن كل ما يخطر في البال " فلما عُبِّرَ بهذه الأقسام عن جميع الأشياء، دلَّ على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة " .^(٥)

وإلى هذا أشار ابن هشام قائلاً : " إن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه " .^(٦)

(١) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (٨/٢) مراجعة د. فايز ترحيني - دار الكتاب العربي بيروت ط ٣ / ١٩٩٦ .

(٢) انظر : الكتاب ، (٢٢/١) .

(٣) انظر : المقتضب (١٤١/١) .

(٤) انظر : الإيضاح العضدي (ص ٧١) .

(٥) انظر : أسرار العربية (ص ٤) .

(٦) انظر : شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري (ص ٢٥) - تح: عرفات مطرجي - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ط ١ / (دب) .

وذهب أبو جعفر النحوي^(١)، إلى غير ذلك فعَدَّ اسم الفعل قسماً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة سَمَاهُ (الخالفة)^(٢)، وهذا ما مال إليه بعض المحدثين، قال د. فاضل مصطفى الساقى : " ورد ذكر الخالفة قسماً رابعاً من أقسام الكلام عند بعض النحاة، وهذا رأيٌ غيَل إلى الأخذ به في التقسيم الذي مُدْف إليه " .^(٣)

وما كان يهدف إليه هو الاتساع في أقسام الكلام؛ فقد عَدَّها سبعة أقسام هي: "الاسم ، والفعل، والصفة، والخالفة، والضمير، والظرف، والأداة " .^(٤)

وكان هذا التقسيم نتيجة التأثير بأقسام الكلام في لغات أخرى، كالإنجليزية - مثلاً - ، وإن كان صاحب هذا الرأي قد اقتفى أثر الأقدمين في تحديد مفهوم بعض الأقسام كقوله في الاسم : " هو كل كلمة تدلّ على مسمّى ليس الزمن جزءاً منه " .^(٥)

ومهما يكن ، فإدراج الكلام تحت الأقسام الثلاثة التي ذهب إليها جمهور النحاة أيسر سبيلاً من التفرعات التي لا مسوغَ لها .

وما يعيننا من هذه الأقسام، (الاسم) ؛ لكونه القسم الذي يصلح أن يقع ركناً (فاعلاً) في تأليف الجملة الفعلية، وهذا هو الحد الذي حدّه به الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)^(٦) الاسم، فقال: " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو واقعاً في حيّز الفاعل، والمفعول به. هذا الحدّ

(١) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، الذاهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً، وسماه: الخالفة . قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير .

[ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٣١١/١] .

(٢) ينظر : همع الهوامع ، (١٢٢/٥) .

(٣) انظر : أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقى (ص ٩٢) - مكتبة الخاتجي - القاهرة - ١٩٧٧ م .

(٤) انظر : المرجع السابق (ص ٩٣) .

(٥) انظر المرجع السابق ، (ص ٢١٥) .

(٦) هو : عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، أصله من خيبر، وقد نزل بغداد، وسكن طبرية، وأملى وحذث بدمشق، وصنف الجمل في النحو بمكة، وتوفي في طبرية سنة ٣٣٧هـ (وقيل سنة ٣٣٩هـ) (تتظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٧٧/٢) .

داخل في مقاييس النحو، وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتّة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم^(١) وعلى هذا يتبين أن النحاة نظروا إلى الاسم نظرة يندرج تحتها اتجاهان:

الأول : لفظي تألفي ينظر إلى الاسم بوصفه عنصراً إسنادياً لا يمكن للجملة أن تبني إلا في ضوء وقوعه طرفاً، أو ركناً من ركني بناء الجملة (المسند، والمسند إليه) ، "فلأبد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّاً من الآخر في الابتداء"^(٢) .

وعلى وفق هذا يتحدد الأساس الذي يستند إليه بناء الجملة العربية، وكما قال عبد القاهر الجرجاني: " معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض . والكلم ثلاث : اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرفٍ بهما " ^(٣) .

الثاني : (المعنوي) الذي أولاه النحاة اهتمامهم أيضاً؛ إذ عدّوا المدلول الاسم أيضاً مائزاً عن قسيميه الآخرين، قال ابن السراج: " الاسم ما دلّ على معنى مفرد "^(٤)، وقال الزمخشري : " الاسم ما دلّ على معنى معنوي في نفسه دلالة مجسّدة عن الاقتران "^(٥) .

وفي القرآن الكريم تتجلى البراعة في وضع الألفاظ على وفق المعاني، والمعاني على وفق الألفاظ^(٦) ، ويمكن تتبع صورة الفاعل وما ينطوي عليه استعماله من دلالة ليس بالإمكان الوصول إليها في غير تلك الصورة؛ ذلك أن كلّ عنصر من عناصر القرآن في غاية التناسب والانسجام مع العناصر الأخرى، على المستويين : (الشكلي ، والدلالي) .

(١) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص ٤٨) تح : د. مازن المبارك ، دار النفائس - منشورات الرضى - أمير - قم - ط ١٣٦٣ هـ .

(٢) انظر : الكتاب (٢٣/١) .

(٣) انظر : دلائل الإعجاز (ص: ١٣ ، ١٤) .

(٤) انظر : الأصول في النحو (٣٦/١) .

(٥) انظر : المفصل في علم العربية للزمخشري (ص: ٦) دار الجبل - بيروت لبنان ط ١٣٢٣ هـ ، وشرح المفصل ٢٢/١ .

(٦) ينظر : إعجاز القرآن للباقلائي (ص: ٦٠) - عالم الكتب - بيروت - ط ١/ ١٩٨٨ م .

واستناداً إلى هذا سيكون الحديث عن الفاعل في القرآن الكريم في صورتَي الإظهار ، والإضمار؛ لأنّ لكلّ واحدة منهما مسوغاتها التركيبية، والدلالية .

هذا وللإسم الظاهر أكثر من صورة فقد يبدو اسماً صريحاً واضح الدلالة كما يبدو اسماً مبهماً كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وقد يكون في صورة المصدر المؤول .

أمّا الإضمار فهو كون الفاعل ضميراً متصلاً، كان أو مستتراً أو منفصلاً، ومع أنّ الضمير المتصل اسم ظاهر في حقيقته، نجد أنه يختلف عنه شكلاً ومعنى، مما كان داعياً لدراسته في إطار خاص به هو (الإضمار) .

وبناء على هذا تأتي دراسة الفاعل في صورتَي الإظهار والإضمار على النحو الآتي :

أولاً : الفاعل في صورة الإظهار : وللفاعل في هذا السياق ثلاث صور :

١— إظهار الفاعل في صورة الاسم الصريح .

٢— إظهار الفاعل في صورة الاسم المبهم .

٣— إظهار الفاعل في صورة المصدر المؤول .

ثانياً : الفاعل في صورة الإضمار بما في ذلك الضمير البارز المتصل ، والضمير المستتر .

المبحث الأول

الفاعل في صورة الإظهار

وردَ الاسم الظاهر فاعلاً في القرآن الكريم في صورته المختلفة في (٢٤٤٥) موضع ، وهذا العدد إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على أهمية الاسم الظاهر بوصفه عنصراً من عناصر بناء الجملة الفعلية في القرآن الكريم، ومن المسلم به أنّ دخول الكلمة في بناء الجملة يعني إسهامها في كل مكوناتها البنائية : (الصوت - الصرف - التركيب - النحو - الدلالة) ، فعلى المستوى النحوي تقوم الكلمة بوظيفة نحوية تتحدّد في ضوئها علاقاتها مع الكلمات الأخرى، فمثلاً وظيفة الفاعلية هي التي تحدّد علاقات الكلمة مع الفعل ومع عناصر أخرى قد تحتويها الجملة، ومثل ذلك على المستوى الدلالي؛ إذ إنّ معنى الكلمة هو الذي ينشئ مع كلمات أخرى معنى الجملة .

وفيما يأتي الصور التي ورد فيها الاسم الظاهر في القرآن :

[١] إظهار الفاعل في صورة الاسم الصريح :

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاسم الصريح بأنواعه المختلفة وهي : العلم حيث ورد في القرآن الكريم في (٦٥٣) موضع ، وفي صورة المرفع بآل في (٦٢٥) موضع ، وفي صورة المضاف إلى الضمير في (٤٥٤) موضع ، وفي صورة النكرة في (٣٩٨) موضع ، وفي صورة المضاف إلى الاسم الظاهر في (١٣) موضعاً ، وفي صورة المضاف إلى العلم في (٤) مواضع ، وفي صورة المضاف إلى المرفع بالألف واللام في (١٩) موضعاً ، والاسم الظاهر الصريح هو الأصل الذي يُفهم بالرجوع إليه الاسم المبهم، والمكفي ؛ لذا خصّه الواضع بصورة مستقلة بمفهومها، غير محتاجة إلى غيرها،

لتوضيح مدلولها، وفي هذا قال سيبويه : " واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً، لأنّ المظهر يُسكت عنه، وليس قبله شيء، ولا يلحق به شيء " .^(١)

(١) انظر : الكتاب (٢١٨/٤)

ومن هنا كان الاستدلال على ما لم تثبت اسميته يتحقق بواسطة الاسم الصريح نحو: " كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ فصحيح اسم صريح لقبوله علامات الاسم كلها، وهو مبدل من كيفَ بدل الشيء على سبيل التفصيل ولا يبدل الاسم إلا من اسم " .^(١)

وللاسم الظاهر الصريح صورة في الذهن يكون اللفظ حاكياً عنها حتى في حال عدم استعماله في جملة .

أما في حال الإسناد فإن هذا الاسم يُكتفى بلفظه لإنتاج دلالة التركيب مع ما يُسند إليه، كما يُرى في الآيتين الكريميتين: ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ [سورة المؤمنون الآية رقم : ١] . ﴿ لا يفلحُ الظالمون ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم : ٢٣] . فالفعل هنا قد أُسند إلى اسم ظاهر هو (المؤمنون) في الآية الأولى و (الظالمون) في الثانية وكل اسم منهما واضح الدلالة.

ومع أن الفاعل عنصر الإسناد الأساسي في الجملة الفعلية لما له من دور كبير في إنشاء الدلالة وتوجيهها، نجد أن نظام التركيب، وما يحتويه من القرائن كفيل بتحقيق التناسب من حيث الشكل والمضمون .

وعليه فما يُلاحظ في الآيتين الكريميتين من الناحية الإسنادية أن الفعل نفسه (أفلح - يفلح) قد أُسند إلى فاعلين متباينين، وهذا كاف لإنشاء جملة فعلية (فعل وفاعل) ، لكن المعنى لا يتحقق بهذا القدر من التركيب، فمفهوم (الظالمين) لا ينسجم مع مفهوم (الفلاح) المتضمن في الفعل، وتحقيقاً لذلك الانسجام جاء الفعل متصديراً بحرف النفي (لا)؛ ليكون الفلاح أثراً سلبياً للظالمين .

أما حال الفعل مع (المؤمنين) ففي غاية الانسجام والتناسب ؛ لأن (الفلاح) الذي هو الحدث الذي اشتملت عليه حياة الفعل (أفلح) إنما هو أثر من آثار الفاعل (المؤمنون).

أما تصدّر الفعل بـ (قد) فذلك لإثبات الفلاح للمؤمنين، ومعلوم أن (قد) نقيضة لحرف النفي، فهي تثبت المتوقع ، و (ما) ، أو (لا) تنفيه^(٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن النحاة بينوا طبيعة العلاقة الإسنادية في أنها تقتضي شيئين:^(٣)

الأول: التركيب، أي : تركيب كلمة مع كلمة أخرى .

الثاني: أن يكون تعلّق لإحدى الكلمتين بالأخرى على السبيل الذي يحسن موقع الخبر، وقام الفائدة .

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٢/١) - تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع - مصر - ط ١٩٩٠م .

(٢) ينظر : الكشف (٢٥/١) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (٢٠/١) .

وبالرغم من أن الجملتين في الآيتين الكريميتين جملتان خبريتان، فالإسناد الخبري يعني : " ضمّ كلمة، أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يُفيد أن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه " (١).

إن علاقة الفاعلية بين الفعل (أفلح)، أو (يفلح)، وكلّ من الفاعلين: (المؤمنون) و (الظالمون)، قامت على أساس إثبات مفهوم الفعل لأحدهما، ونفيه عن الآخر. ونخلص من هذا إلى أن أثر إظهار الفاعل في دلالة الجملة الفعلية إنما يكون في ضوء نظام التركيب لتلك الجملة، وهو في صورته هذه يعمل على إنتاج دلالات متنوعة تعطي سعة للمنشئ في التعبير عن أغراضه.

[٢] إظهار الفاعل في صورة الاسم المبهم :

الأسماء المبهمة تغاير في معانيها الأسماء الظاهرة من حيث إنّ مفهوم الاسم الظاهر يخطر في الذهن بصورة مُستقلة ، في حين أنّ مفهوم المبهم لا يخطر في الذهن إلاّ بمتعلقات يرتبط بها فتزيل إبهامه، فإذا ما وقع الاسم المبهم فاعلاً في جملة ما، فليس بالإمكان فهم مدلول هذه الجملة من (الفعل والفاعل) فقط؛ لأنّ لذلك الاسم خصوصية تميّزه هي الإشارة الخارجية في اسم الإشارة، والصلة في الاسم الموصول، فإذا قيل : (جاء هذا) ، فليس الذي يشعر به السامع هو لفظ (هذا) ، وإنما يكون شعوره متعلقاً بالمشار إليه، وقد وضّح (سيويه) هذه الحقيقة قائلاً : "واعلم أنّ المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً. وإنّما وُصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنّها والأسماء المبهمة كشيء واحد" (٢).

وبناء على هذا سيكون هناك تقارب دلالي بين جملة : " جاء الرجل " وجملة : "جاء هذا الرجل" ؛ لكنّ مجيء (هذا) في الجملة لا يخلو من فائدة دلالية هي أنّها ذكرت لتقريب الشيء، والإشارة إليه . (٣)

(١) انظر : التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني (ص ٤٤) - تح : د. عبد الرحمن عميرة - عالم الكتب بيروت - ط ١/١٩٩٦ م .

(٢) انظر : الكتاب (٧/٢ ، ٨) .

(٣) ينظر : الكتاب (٨/٢) .

ومهما يكن فالاسم المبهم يفتقر إلى شيء في الجملة يتعلّق به لكي يُحدّث معناه، ومع هذا فقد عدّ النحاة هذه الأسماء من المعارف؛ فأسماء الإشارة معارف " وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته " .^(١)

ومثل ذلك يُقال في الأسماء الموصولة ، فهي أسماء مبهمة لا تحدّث دلالتها إلّا بتعلّقها بصلتها، لا معنى لـ (مَنْ) و (ما) الموصولتين بغير حشوٍ لهما نحو (مررتُ بمنّ صالح) أي : " مررتُ بمنّ هو صالح " ، " والحشو لا يكون أبداً لمنّ وما إلّا وهما معرفة .

وذلك من قبل أنّ الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي، فكما أنّ الذي لا يكون إلّا معرفة، لا يكون ما ومنّ إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهو الصلة إلّا معرفة .^(٢)

إذن فالاسم الموصول تتحدّد دلالته بصلته، وبسبب هذا التحديد صار هذا الاسم معرفة، واستناداً إلى هذا تكون مثل هذه الأسماء ناقصة الدلالة، ومع هذا النقص لا يجوز أن تقع فاعلاً إلّا بعد تمام معناها، وفي هذا قال (ابن يعيش) : " معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به، ليتّم اسماً، فإذا تمّ بما بعده كان حكمة حكم سائر الأسماء التامة، يجوز أن يقع فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، ومبتدأ وخبراً، فتقول : (قام الذي عندك) ، فموضع (الذي) رفعٌ بآئته فاعل " .^(٣)

ويفاد من هذا أن هذه الأسماء لا تتضح معانيها عند المخاطب إلّا عند اقترانها بصلتها التي هي في حقيقتها بيان لها وتتميم لها ، وقد ورد الاسم المبهم فاعلاً في القرآن الكريم في (٢٦٠) موضع ، فهذا ما سيّضح في ضوء تحليل عدد من الآيات القرآنية، وعلى النحو الآتي :

أ - اسم الإشارة الذي يقع فاعلاً :

قال تعالى :

﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا ﴾

[سورة التوبة من الآية رقم : ١٢٤] .

(١) انظر : الكتاب (٥/٢) .

(٢) يُنظر : المصدر السابق (١٠٧/٢) .

(٣) انظر : شرح المفصل ، (١٣٨/٣) .

﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ
وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾

[سورة النساء من الآية رقم : ٦٩] .

﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ ﴾

[سورة الأنعام من الآية رقم : ٨٩] .

في هذه الآيات وقع (اسم الإشارة) فاعلاً ، وهو : (هذه) للفعل (زادته) في الآية الأولى، و (أولئك) للفعل (حَسُنَ) في الثانية، و (هَؤُلَاءِ) فاعلاً للفعل (يكفر) في الثالثة، لكنّ مدلول فاعلية هذه الأسماء لم يتحقق في الجملة من غير الرجوع إلى مطابقة الخاص وهو كالاتي :

السورة ← هذه

المطيعون لله والرسول ← أولئك

أهل مكة (كفّار قريش) ← هَؤُلَاءِ

فالفاعل (هذه) في الآية الأولى تمّ معناه بكلمة (السورة) ؛ لأنها مطابقة، وهي المشار إليه، والسؤال : " أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا " هو ما كان يقوله المنافقون بعضهم لبعض عند نزول (سورة) ؛ إنكاراً واستهزاءً بالمؤمنين ^(١) ، ويحتمل أن يكون ذلك قولاً منهم لقرابتهم المؤمنين طمعاً في ردّهم إلى النفاق ^(٢) ؛ أي: إنّ الخطاب تساؤل من المنافقين مع إخوانهم للاختبار، أو مع مَنْ يلقونه من المسلمين للتشكيك . ^(٣)

وحقيقة الأمر أنّ الحدث المفهوم من مادة الفعل (زاد) هو (الزيادة) أي : زيادة الإيمان؛ وقد يحدث ذلك بسبب (السورة) ، أي : إن نزول سورة يكون سبباً في زيادة الإيمان، وهذا يعني أن حقيقة السؤال هي : (أَيْكُمْ زَادَتْهُ السُّورَةُ إِيمَانًا) ؛ أمّا مجيء (هذه) فاعلاً للفعل (زادته) فكان لتحقيق فوائد دلالية ثلاث هي :

١- الإشارة إلى (السورة) فتحقق بذلك تعيين المشار إليه ، وتعريفه بالعين والقلب. ^(٤)

(١) ينظر : الكشف (٢٢٢/٢) .
(٢) ينظر : البحر المحيط (٥٢٩/٥) .
(٣) ينظر : تفسير المنار (٨٢/١١) .
(٤) ينظر : شرح المفصل (١٢٦/٣) .

٢- تقريب المشار إليه .

٣- تنبيه المخاطب إلى (السورة) ؛ لأنَّ السؤال منصبٌ عليها، وقد ذكر النحاة أن الهاء

في اسم الإشارة (هذا وهذه) تفيد (التنبيه) . (١)

وتجدر الإشارة بعد هذا إلى أن (هذه) جاءت فاعلاً في القرآن الكريم في موضعين، الأول في سورة التوبة (كما تبين) ، والثاني في سورة الكهف في قوله تعالى : " قال ما أظنُّ أنْ تبيدَ هذه أبداً " [سورة الكهف : من الآية رقم ٣٥] .

أما اسم الإشارة (أولئك) فقد جاء فاعلاً في موضع واحد في القرآن الكريم هو قوله تعالى : " وحَسُنَ أولئك رفيقاً " ، و (أولئك) هنا فاعل للفاعل (حَسُنَ) ، وهي اسم إشارة للجميع، أو للجماعة يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو (أولاء) ، وقد لحقته (كاف الخطاب) . (٢)

[ب] الاسم الموصول الذي يقع فاعلاً :

قال تعالى :

﴿ أو يعفُو الذي بيده عقدةُ النكاح ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢٣٧] .

﴿ وراودَّته التي هو في بيتها عن نفسه ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم : ٢٣] .

﴿ وقال الذين اتَّبَعُوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ١٦٧] .

﴿ يُسَبِّحُ لله ما في السموات وما في الأرض ﴾ [سورة التغابن من الآية رقم : ١] .

﴿ يسبحُ له مَنْ في السماوات والأرض ﴾ [سورة النور من الآية رقم : ٤١] .

في كلِّ آية من الآيات السابقة تركيب إسنادي، أسند فيه الفعل إلى فاعل هو الاسم الموصول، وهو في هذه الصورة اسم مبهم ومدلوله غير واضح؛ ولهذا فهو لا يُفيد السامع كونه فاعلاً؛ لأنه في حقيقته يفتقر إلى جملة، أو شبه جملة هي صلته التي تُتمُّ معناه، وتُزيلُ إبهامه وغموضه، وتجعله معرفة ذا دلالة محدَّدة .

(١) ينظر : مغني اللبيب (ص: ٤٥٦) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١٣٣/٣) .

وتأتي هذه الصلة دائماً بعد الموصول، ولا تتقدّم عليه؛ لأنّها بعضه^(١)؛ ولذلك جعل النحاة منزلة (الذي) - ونحوه من الموصولات - وحده منزلة حرفٍ من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه إلاّ بضمّ ما بعده إليه؛ وهذا سبب بنائه، فالموصول وحده من غير صلته اسم ناقص، أي: ناقص الدلالة؛ فإذا جيء بالصلة، قيل: موصول^(٢)؛ ومعنى هذا أنّ الاسم الموصول لا يُقال له موصول إلاّ إذا أُردف بصلة؛ ذلك أنّ "الموصول والصلة كجزأي اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومنع فصل بأجنبي إلاّ ما شذّ، فلا يتبع الموصول، ولا يُخبر عنه، ولا يُستثنى منه قبل تمام صلته، أو تقدير تمامها".^(٣)

إذن فدلالة الفاعل في كلّ من الآيات السابقة لا تفهم إلا من خلال (الاسم وصلته).

[٣] إظهار الفاعل في صورة المصدر المؤول :

يأتي الفاعل اسماً صريحاً، أو مؤولاً به^(٤)، والمؤول بالصريح ينسبك من حرف مصدري وصلته، وقد ورد ذكره في القرآن الكريم في موضع الفاعل (٣١) مرة من (أنّ والفعل) ومن (أنّ واسمها وخبرها)، و (١٨) مرة من (ما والفعل) وجميع المواضع التي وردت فيها (ما) في القرآن الكريم في موضع الفاعل يحتمل فيها أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي، فضلاً عن احتمالها أن تكون حرفاً مصدرياً.

والأحرف التي تنسبك مع ما بعدها بمصدر في باب الفاعل ثلاثة هي: "أنّ" و "أنّ"، و (ما) المصدرية.

وفيما يخصّ "أنّ" فهي حرف ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وعلى ما يرى النحاة أنّها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر^(٥)، نحو قوله تعالى :

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [سورة العنكبوت من الآية رقم: ٥١].

(١) ينظر: الأصول في النحو (٢٢٣/٢).

(٢) ينظر: شرح المفصل (١٥٠/٣).

(٣) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ص: ٣٨) تج: محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م)، وشرح التسهيل له (٢٣١/١).

(٤) ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى (ص: ٢٢٨).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٦٠).

وهنا "أنا" في موضع رفع بيكفي^(١)، أي : المصدر المنسبك من (أن واسمها وخبرها) ، ويكون تأويل المصدر في هذه الآية من لفظ الخبر ؛ لكونه مشتقاً^(٢) ، (أولم يكفهم إنزالنا) .
أما (أن) فهي حرف مصدري ناصب للفعل المضارع ، وهذا الحرف أكثر الأنواع وقوعاً في القرآن الكريم، وقد جاء وصلها بالفعل المضارع في مئين من الآيات^(٣) ومن الآيات التي جاءت فيها هي وصلتها فاعلاً .
قوله تعالى :

﴿ وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٢٢٨] .
﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٢٢٩] .
﴿ قَالَ إِنِّي لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم: ١٣] .
﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلِداً ﴾ [سورة مريم من الآية رقم: ٩٢] .
﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [سورة الحديد من الآية رقم: ١٦] .
في كل هذه الآيات جاء الفاعل مصدراً مؤولاً ، وهو في جميعها ينسبك من (أن)
والفعل المضارع المنصوب بها.

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (٢٥٩/٣) - تح: د. زهير غازي زاهد - عالم الكتب - بيروت - ط ١٩٨٨/٣ م .
(٢) ينظر : مغنى اللبيب (ص: ٦٠) .
(٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٤٢٧/١) .

وبالنظر في طبيعة المصدر المؤول يتضح السبب في عدم مجيئة مصدراً صريحاً، فالمصدر المؤول في هذه الآيات مكوّن من (أن) والفعل المضارع، وذكر النحاة أنّ (أن) تُخلصُ الفعل المضارع للاستقبال^(١)؛ وعليه فمجيئ المصدر المؤول بهذه الصورة يُفيد قطعاً من عنصر الزمن، وهو ما لم يُفده المصدر الصريح .

وقد ورد الفاعل في القرآن الكريم في صورة المصدر المؤول من " ما " والفعل، وفي هذه الحال تكون " ما " وجهاً من أوجه الحرفية وهي نوعان : زمانية ، وغير زمانية^(٢)، وعلى هذا الوجه تؤول هي وما بعدها بمصدر يُرادُ به الحدث^(٣)، وفيما يأتي الموارد التي جاءت فيها :

قال تعالى :

- ﴿ وَغَرَّهم فِي دينهم ما كانوا يفترون ﴾ [سورة آل عمران من الآية رقم: ٢٤] .
- ﴿ وَضَلَّ عنهم ما كانوا يفترون ﴾ [سورة الأنعام من الآية رقم: ٢٤] .
- ﴿ ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون ﴾ [سورة الأنعام من الآية رقم: ٨٨] .
- ﴿ وَضَلَّ عنهم ما كانوا يفترون ﴾ [سورة الأعراف من الآية رقم: ٥٣] .
- ﴿ فوقَ الحقِّ وبطلَ ما كانوا يعملون ﴾ [سورة الأعراف من الآية رقم: ١١٨] .
- ﴿ إِنَّ هؤلاءِ مُتَّبَرِّئُ ما هم فيه وباطلُ ما كانوا يعملون ﴾ [سورة الأعراف الآية رقم: ١٣٩] .
- ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم ﴾ [سورة التوبة الآية رقم : ١٢٨] .
- ﴿ وَحَبَطَ ما صنعوا فيها وباطلُ ما كانوا يعملون ﴾ [سورة هود من الآية رقم: ١٦] .
- ﴿ وَضَلَّ عنهم ما كانوا يفترون ﴾ [سورة هود من الآية رقم: ٢١] .
- ﴿ فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون ﴾ [سورة الحجر الآية رقم: ٨٤] .
- ﴿ وَضَلَّ عنهم ما كانوا يفترون ﴾ [سورة النحل من الآية رقم: ١٨٧] .

(١) ينظر : أسرار العربية لأبي البركات ابن الانباري ، (ص: ٣٢٨) - تح : محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د. ت) .

(٢) ينظر : مغني اللبيب (ص: ٣٩٩ ، ٤٠٠) .

(٣) ينظر : الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، (ص: ٢٥٨) - دار الفكر - دمشق - ط ٢٠٠١/١م - وكذلك : في الأدوات النحوية، د. أحمد فليح، (ص: ١٤٨) - المركز القومي للنشر - الأردن - ط ٢٠٠١/١م .

- ﴿ ما أغنى عنهم ما كانوا يُمتعون ﴾ [سورة الشعراء الآية رقم: ٢٠٧] .
- ﴿ و ضلّ عنهم ما كانوا يفترون ﴾ [سورة القصص من الآية رقم: ٧٥] .
- ﴿ فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون ﴾ [سورة الزمر من الآية رقم: ٥٠] .
- ﴿ فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون ﴾ [سورة غافر من الآية رقم: ٨٢] .
- ﴿ و حاق بهم ما كانوا به يستهزءون ﴾ [سورة غافر من الآية رقم: ٨٣] .
- ﴿ ولا يُغني عنهم ما كسبوا شيئاً ﴾ [سورة الجاثية من الآية رقم: ١٠] .
- ﴿ قلْ إن أدري أقرب ما توعدون ﴾ [سورة الجن من الآية رقم: ٢٥] .

هذه المواضع جميعها تكون (ما) محتملة لأن تكون حرفاً مصدرياً، واسم موصول بمعنى الذي، إذ بالإمكان أن تقول مع ما بعدها بمصدر، وأن يحل محلها بحسب ما أشار إليه العربون والمفسرون ^(١)، ففي قوله تعالى: " وحبط ما صنعوا " ذكر صاحب البحر المحيط أن: " ما في صنعوا بمعنى الذي ، أو مصدرية " ^(٢).

(١) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، (٥٢/٣) .
 انظر : البحر المحيط (١٣٣/٦)، الجدول في اعراب القرآن و صرفه و بياته لمحمود صافي (م ٢٣٥/٦ دار الرشيد - دمشق - بيروت ط ١٤١١/١ هـ - ١٩٩١ م .

المبحث الثاني

الفاعل في صورة الإضمار

هيات اللغة لمستعملها أشكالاً لفظية مختلفة للتعبير عن المعاني، وكانت الضمائر من بين تلك الأشكال التي تبين اتساع الإمكانيات المتاحة أمام المتكلم؛ إذ بإمكان الإضمار أن يُضفي على التركيب النحوي قيمةً دلاليةً قد تنعدم مع الإظهار، فقد يُعبّر المنشئ عما يريد باستعمال الاسم صراحةً، وقد يلجأ إلى العدول عنه باستعمال الضمير، فيكسب التركيب مزيةً يكون الفهم معها حسناً .

ومع أنّ الضمير والاسم الذي يعود عليه الضمير متحدان في المعنى، نجد لكل واحدٍ منهما أنظمتَهُ الدلالية والنحوية التي توحى بأن كل واحدٍ منهما غير الآخر، وقد أدرك علماء اللغة الأوائل هذه الحقيقة، وفي هذا قال ابن جني : " إنّ الأسماء المضمرّة إنّما رُغِبَ فيها، وفُزِعَ إليها، طلباً للخفة بها بعد زوال الشكِّ بمكانها؛ وذلك أنك لو قلت : زيدٌ ضربَ زيداً، فجئت بعائده مظهرّاً مثله، لكان في ذلك إلباس واستتقال " .^(١)

ثم وضّح وجه الإلباس والاستخفاف فقال : " أمّا الإلباس فلأنك إذا قلت : " زيد ضربتُ زيداً " لم تأمن أن يُظنَّ أنّ زيداً الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقّع مترقّب فإذا قلت : " زيد ضربته " قطعت بالضمير سبب الإشكال " .^(٢)

وأما وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت : العبيثران^(٣) شمتتُ، فجعلت موضع التسعة واحداً، كان أمثل من أن تعيد التسعة^(٤) كلها، فتقول : العبيثران شمتت العبيثران. نعم، وينضاف إلى الطول قبحُ التكرار المملول " .^(٥)

إنّ هذه السمات من خفة في اللفظ، واختصار يغني عن التكرار، إنّما هي سمات في الضمائر عامة، ولا يخرج عن ذلك الضمير الذي يقع فاعلاً، فالضمير بشكل عام لفظٌ قليل الحروف يختفي

(١) انظر : الخصائص (١٩٣/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق نفسه .

(٣) هو : نبت طيب الريح ، من نبات البادية .

(٤) أي : من الأحرف . وهي أحرف " العبيثران " .

(٥) ينظر : الخصائص (١٩٣/٢) .

وراءه الاسم الذي يعود عليه ويفسره، وربما كان مصطلح المضمير، أو الضمير^(١) مناسباً لطبيعة لفظ الضمير ومدلوله " وإثما سُمِّي مضمراً من قولهم " أضمرت الشيء" إذا سترته وأخفيتهُ، ومنه قولهم " أضمرتُ الشيء في نفسي " أو من الضمور وهو المُزال ؛ لأثمه في الغالب قليل الحروف " .^(٢)

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإنّ هذه الضمائر تعمل على إنشاء الدلالة وتوجيهها بالشكل الذي يكسب التركيب مزايا تظهر دقة اللغة وجاهاها، والمتأمل لمواضع الضمير، وظهوره، وخفائه، وتنوّعه في القرآن الكريم يُدرك الدواعي المعنوية واللفظية التي تقف وراء العدول عن الاسم الظاهر إلى الضمير، وقد ورد الضمير بمختلف أنواعه فاعلاً في القرآن الكريم في (٦٨٤٦) موضع. ومما تجدر الإشارة إليه أن الضمائر كلّها مبنية بالاتفاق، وقد ذكر صاحب التسهيل علّة بنائها في أربعة أسباب :^(٣)

١- شبه الحرف وضعاً، بأن تكون بعض المضمورات على حرف واحد، أو حرفين، وحُمِلَتْ البواقي على هذه .

٢- شبه الحرف افتقاراً، لأنّ المضمّر لا تتم دلالته على مسمّاه إلاّ بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

٣- شبه الحرف جموداً، أي عدم التصرّف في لفظه بوجه من الوجوه .

٤- الاستغناء باختلاف صيغهِ باختلاف المعاني .

بقي أن يشار إلى أن الضمائر التي تجي فاعلاً قسمان: بارزٌ ، وضمير مستتر، وستتجلى حقيقة كل منهما في ضوء تحليل عدد من الآيات القرآنية على النحو الآتي :

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (٣٥٩/١) - تح: د. عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - القاهرة - ط١/١٠١م .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري (ص: ١٣٦) - تح: د. إميل يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١/١٩٩٦م .

(٣) ينظر : التسهيل (ص: ٢٩) وشرح التسهيل (١٦٦/١ ، ١٦٧) ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣٦٢/١) .

أولاً: الضمير البارز:

خصّصت اللغة ستة من الضمائر المتصلة البارزة بأن تقع فاعلاً، هي : (التاء المتحركة، ونا الفاعلين، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون الإناث، وياء المخاطبة) ، وقد وردت جميعها في القرآن الكريم في (٨٠١٥) موضع.

وعلى ما يبدو أن الضمير المتصل محكوم بقوانين لغوية صارمة، إذ لا يجوز تغيير صورته بالعدول عنه إلى الضمير المنفصل، وإن كان هذا الأخير دالاً على المعنى نفسه، قال سيبويه : " ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلت، لا يجوز أن تقول : فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . ولا يقع نحن في موضع نا التي في فعلنا، لا تقول : فعل نحن " .^(١)

وقال المبرد: " اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمّر متصلاً بالمنفصل لا يقع فيه " .^(٢) وقال ابن جني مبيناً شيوع المتصل في الاستعمال : " فلما كان الأمر الباعث عليه، والسبب المقتاد إليه، إنما هو طلب الخفة، كان المتصل منه أثر في نفوسهم، وأقرب رُحماً عندهم؛ حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه " .^(٣)

وفضلاً عن هذا، هناك تقنين لصورته التي يكون فيها متصلاً، فالضمير المتحرك (التاء) مثلاً يستوي في صورته المذكر والمؤنث إذا كان للمتكلم وحده، وينفصل منه المذكر عن المؤنث إذا كان للمخاطب، وإلى هذا أشار ابن يعيش قائلاً: " فتقول في ضمير المرفوع المتصل (ضربت) إذا كان للمتكلم وحده تاء مضمومة يستوي فيه المذكر والمؤنث، لأن الفصل بين المذكر والمؤنث إنما يحتاج إليه لئلا يُتوهم غير المقصود في موضع المقصود، والمتكلم لا يُشاركه غيره في لفظه وعبارته عن نفسه وغيره؛ إذ لا يجوز أن يكون كلام واحد من متكلمين " .^(٤)

وهكذا أعطت اللغة الضمير صورةً وشكلاً مناسباً لوظيفته، فإظهار التاء بهذا الشكل الذي تكون فيه متحركة يكمن وراءه سبب يؤكد دقة اللغة في وضع الأشكال المناسبة لأداء المعنى أو الوظيفة النحوية؛ وهذا السبب كما يعلّل النحاة هو " أن التاء هنا اسم قد بلغ الغاية في القلّة، فلم يكن بدّ من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرفٍ ثانٍ " .^(٥)

(١) انظر : الكتاب (٣٥٠/٢) .

(٢) انظر : المقتضب (٣٩٦/١) .

(٣) انظر : الخصائص (١٩٣/٢) .

(٤) انظر : شرح المفصل (٨٦/٣) .

(٥) انظر : المصدر السابق نفسه .

إذن فشكل الضمير يناسب معناه، ويناسب وظيفته النحوية أيضاً، واتّضح ذلك في التاء المتحركة - على سبيل المثال - إذ يُلاحظُ تنوعها الشكلي، وتعدّد صورها، وبتفصيل أكثر جاء في شرح التسهيل : " ومن البارز المتصل المرفوع " تاء " يشترك فيها المتكلم والمخاطب، فضمّها مجرّدة دليلٌ على نفس المتكلم، وفتحها مجرّدة دليل على المخاطب المذكر، وكسرها مجرّدة دليل على مخاطبة الواحدة، وضمها متلوّة بما دليل على المخاطبين والمخاطبتين، وضمها متلوّة بنون مشدّدة دليل على المخاطبات، وضمها متلوّة بميم ساكنة باختلاس أو إشباع دليل على ذكور مخاطبين " .^(١)

وهكذا فالصورة التي يكون عليها الضمير مرتبطة بدلالة معينة، فإنّ " رُفِعَ الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضي، وقصد به إناث مخاطبات، أو غائبات فصورته نون مفتوحة، نحو : افعُلْنَ ، وتفعُلْنَ، ويفعلُنَ. وإن قُصِدَ به تشية المخاطب، أو المخاطبة، أو تشية الغائب، أو الغائبة فصورته الألف، نحو : افعلا، وتفعلا، والزيدان يفعلان، والهندان تفعلا، وإن قُصِدَ به جمع مذكر مخاطب، أو غائب فصورته واو، نحو : افعلوا، وتفعلون، ويفعلون. وإن قُصِدَ به مخاطبة واحدة فصورته ياء، نحو : أفعلي، وتفعلي " .^(٢)

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الضمائر البارزة المتصلة التي تحي فاعلاً مختصة بالرفع، وليس فيها ما يصلح للنصب والجرّ غير (نا) ، فهذا الضمير وحده يصلح للرفع، والنصب، والجرّ، وقد جاء في ألفية ابن مالك^(٣) ما يوضح ذلك :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَ نَا صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنْحَ

فموضع (نا) جرّ بعد الباء، ونصب بعد " إن " ، ورفع بعد الفعل^(٤) .

وبعد هذا يمكن الوقوف على الفاعل في صورة الضمير البارز المتصل في القرآن الكريم لبيان ما يترتب على تنوع صورته من مقاصد وأغراض دلالية ، على النحو الآتي :

- (١) ينظر : شرح التسهيل (١٢٢/١) .
- (٢) انظر : المصدر السابق نفسه (١٢٢/١) .
- (٣) هو : أبو عبد الله ، جمال الدين ، محمد بن عبد الله بن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) ولد بالأندلس ، وتوفي بدمشق ، من مؤلفاته ، الألفية ، وتسهيل الفوائد ، وشرحه ، وشواهد التوضيح ، [تنظر ترجمته في غاية النهاية (١٨٠/٢ ، ١٨١) ، وبغية الوعاة (١٣٠/١ - ١٣٧)] .
- (٤) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣٦٣/١) ، وشرح ابن عقيل (٩٣/١) .

[١] التاء المتحركة :

وهي - كما تبين - ضمير بارز متصل يشترك فيه المتكلم والمخاطب، مختصٌ بمحل الرفع، وعامل رفعه الفعل الماضي، ولهذا الضمير صور متنوعة في الاستعمال، وقد وردت جميعها في القرآن الكريم في (٦٧٤) موضع ومن ذلك قوله تعالى :

قال تعالى: ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾

[سورة البقرة من الآية رقم: ٤٠] .

﴿ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم: ٣٢] .

﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة من الآية رقم: ٧] .

﴿ يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا ﴾ [سورة مريم من الآية رقم: ٢٧] .

﴿ وَكُلًّا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٣٥] .

﴿ حَتَّى إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ ﴾ [سورة آل عمران من الآية رقم: ١٥٢]

﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [سورة النساء من الآية رقم: ٨٩] .

﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم: ٣٢] .

في هذه الآيات الكريمات جاء الضمير الفاعل (التاء) مستوفياً جميع الصور الممكنة في الاستعمال، على النحو الآتي :

في الآية الأولى أُسْنِدَ الفعل (أنعم) إلى الضمير الدال على لفظ جلالته، فالتاء المضمومة في (أنعم) هي اسم الله تبارك وتعالى، وقد جاء هذا الإسناد لبيان أنه سبحانه هو المانح للنعمة التي يستوجبُ على المأمور بذكرها أن يشكرها ويستعظمها .^(١)

وسياق الآية يؤكد المنعم (الفاعل) ، وما أنعمه عليهم (بني إسرائيل) ، فقصد أضيفت النعمة إلى لفظ جلالته (نعمتي) ، ثم جاء الفعل الذي في صلة الموصول مسنداً إليه - جلّ شأنه -

(١) ينظر : الكشف (٢٧٥/١) .

أيضاً بصيغة المتكلم؛ وكلّ ذلك يأتي لتشريف النعمة وإيجاب تخصيص شكرها به تعالى^(١) وحتى طبيعة (الجار) (عليكم) المتعلق بالفعل فيه دلالة على شمول النعمة لهم وفضل الله عليهم .^(٢)

أما في الآية الثانية فقد أُسند فعل المراودة إلى التاء المضمومة أيضاً لكنّ المتكلم هنا مؤنث، فزوجة العزيز أسندت فعل المراودة إلى نفسها (راودئهُ) إقراراً منها للنسوة بأنها راودته؛ لكنّه (يوسف) عليه السلام استعصم، أي امتنع امتناعاً بليغاً، وتحفّظ تحفّظاً شديداً.^(٣)

وفي الآية الثالثة أُسند الفعل إلى التاء المفتوحة للدلالة على الخطاب؛ لأن السياق سياق دُعاء، والطلب من الله تعالى للهداية إلى الصراط المستقيم، وهو صراط الذين أنعم الله عليهم، فجاء الفعل (أُنعم) المسند إلى اسمه تعالى في صلة الموصول " أطلق الإنعام ليشمل كلّ إنعام؛ لأنّ من أنعم الله عليه بنعمة الإسلام لم تبقى نعمة إلا أصابته واشتملت عليه " .^(٤)

وفي الآية الخامسة وُصلت التاء المضمومة بميم وألف للدلالة على المخاطبين الاثنين (شئتُما)، والخطاب هنا موجّه لآدم عليه السلام ولحواء إيذاناً بتساويهما في مباشرة المأمورية وهو الأكل والفعل (شئتُما) فيه إطلاق كلّي لإباحة الأكل لهما على وجه التوسعة من أيّ مكان أرادا حتى لا يبقى لهما عذرٌ في تناول ما مُنعا منه .^(٥)

وفي الآية السادسة والسابعة أُسند الفعل إلى التاء المضمومة الموصولة بميم سكّنت في الأفعال (فشلتُمْ) ، و (تنازعْتُمْ) و (عصيْتُمْ) ولم تسكن في (وجدقوهم) بسبب الضمير الذي يليها وهو (هم) وكما يُذكر أنه " إذا ولي الميم ضمير منصوب لزم الإشباع " ^(٦)، وهي في كلّ الأحوال دالة على ذكور مخاطبين .

أما في الآية الأخيرة فقد جاءت التاء المضمومة موصولة بنون مشدّدة للدلالة على إناث مخاطبات (مُتَنّتي) ، والخطاب موجّه من امرأة العزيز إلى النسوة اللاتي فعّلت فعل اللوم لتنديعن على ما صدر عنهن من اللوم .^(٧)

(١) ينظر : تفسير أبي السعود (١/٢٢٦) .

(٢) ينظر : الدر المصون ، للسمين الحلبي (١/٣١٢) - تج : د. أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - ط ١٩٨٦م

(٣) ينظر : البحر المحيط (٦/٢٧٢) .

(٤) انظر : الكشاف (١/٦٩) .

(٥) ينظر : تفسير أبي السعود (١/٢٢١) .

(٦) انظر : شرح التسهيل (١/١٢٢) .

(٧) ينظر : تفسير أبي السعود (٣/٣٨٨) .

[٢] ألف الاثنين ، وواو الجماعة، ونون النسوة :

وقد وردت جميعها في القرآن الكريم في موضع الفاعل في (٦١٤٠) موضع .
وهذه الضمائر الثلاثة تتصل بالفعل ماضياً، ومضارعاً، وأمرأً، وهي تصلح للخطاب حيناً،
وللغيبة حيناً آخر، فالألف صورة للضمير الذي يُقصد به تثنية المخاطب، أو المخاطبة، وقد وردت
في (١٤٠) موضع من ذلك قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٣٥] .

﴿ فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ [سورة المائدة من الآية رقم: ٢٤] .

﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم: ٤١] .

وقد يُقصد بالألف تثنية الغائب، أو الغائبة، نحو قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا ﴾ [سورة النساء من الآية رقم: ١٦] .

﴿ فَخَانَتْهُمَا ﴾ [سورة التحريم من الآية رقم: ١٠] .

ومثل ذلك (الواو) فهي ضمير يقصد به جمع ذكور مخاطبين، أو غائبين ، وقد وردت
في (٥٩٠٣) موضع ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٦] .

﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾

[سورة البقرة الآية رقم: ٣] .

﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٤٠] .

وقد تُحذف الواو عند توكيد الفعل المسند إليها بنون التوكيد،

قال تعالى :

﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ [سورة آل عمران من الآية رقم: ٨١] .

أما نون الإناث فهي ضمير يُقصد به جمع إناث مخاطبات ، أو غائبات ، وقد وردت في (٩٧) موضعاً من ذلك قال تعالى :

﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٢٢١] .
﴿ وقرن في بيوتكن ولا تُبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله ﴾ [سورة الأحزاب من الآية رقم: ٣٣] .

[٣] ياء المخاطبة :

وهي ضمير يُسند إليه الفعل المضارع ، وفعل الأمر بقصد مخاطبة الواحدة، وقد ورد في القرآن الكريم في (٣٢) اثنين وثلاثين موضعاً .
من ذلك قوله تعالى :

﴿ يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين ﴾ [سورة آل عمران الآية رقم: ٤٣] .
﴿ قالوا أتعجبين من أمر الله ﴾ [سورة هود من الآية رقم: ٧٣] .
ففي الآية الأولى أسندت الأفعال (اقنتي، واسجدي، واركعي) إلى الضمير المفسر بمريم وقد بدأت الآية الكريمة بالنداء وهو نداء مكرر، إذ سبقه نداء في قوله تعالى :
﴿ يا مريم إن الله اصطفاك ﴾ [سورة آل عمران من الآية رقم: ٤٢] .
وجاء " تكرير النداء للإيذان بأن المقصود بالمخاطبة ما يُرد بعده، وأن ما قبله من تذكير المنعم كان تمهيداً لذكره، وترغيباً في العمل بموجبه " .^(١)
ثم جاء الخطاب في صورة الأمر، فأمرت بالصلاة بالجماعة بذكر أركانها وإدامة الطاعات .^(٢)

ومثل هذا في الآية الثانية فقد أسند الفعل المضارع إلى ياء المخاطبة (أتعجبين) لخطاب زوج إبراهيم عليه السلام وهو خطاب في سياق الاستفهام الإنكاري، لتعجيبيها مما بُشِّرَتْ به من مولود .

(١) انظر : تفسير أبي السعود (٣٦٧/١) .

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه .

[٤] نا الفاعلين :

وهو ضمير مختص بمباشرة الفعل الماضي بإسناده له على سبيل الفاعلية، وهو ضمير لجماعة المتكلمين وقد أسند إليه فعل الخالق جلّ شأنه تعظيماً له تعالى ، وقد وردت في القرآن الكريم في موضع الفاعل في (١١٦٩) موضع .

من ذلك قوله تعالى :

﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا ﴾

[سورة الأعراف من الآية رقم: ١١] .

﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٤٩] .

﴿ يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا ﴾ [سورة النساء من الآية رقم: ٤٧] .

﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ [سورة المائدة من الآية رقم: ٤٥] .

وقد ورد هذا الضمير في سياقات مختلفة في القرآن الكريم فقد أسند إلى المخلوق كما في قوله تعالى :

﴿ ويقولون آمنا بالله وبالرسل وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ﴾

[سورة النور الآية رقم: ٤٧] .

فالضمير (نا) هنا أسند إليه الفعل (أمن) و الفعل (أطاع) للدلالة على الجماعة، فهذه الآية على ما ذكر أنها نزلت في المنافقين الذين كانوا يظهرون الإيمان ويسرون الكفر وقيل : أنها نزلت في (بشر المنافق) ، وآيا ما كان فصيغة الجمع للإيذان بأن للفاعل طائفة يساعدونه ويشايعونه في تلك المقالة .^(١)

وهكذا تتنوع دلالات هذا الضمير بتنوع سياقات وروده وقد جاء في القرآن الكريم في (١١٦٩) ألف ومائة وتسعة وستين موضعاً .

(١) يُنظر: تفسير أبي السعود (٤/٤٧٤) .

وبعد هذا تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الضمائر التي أُسندَ إليها الفعل في صور مختلفة كلها أسماء، ولكن هناك عدداً من النحاة يرى أن أربعة منها هي (الألف، والواو، والياء، ونون الإناث) علامات، وفي هذا الصدد قال ابن هشام: إنّ نون الإناث " اسم في نحو : "النسوة يذهبن" خلافاً للمازني، وحرف في نحو " يذهبن النسوة" في لغة من قال : " أكلوني البراغيث" خلافاً لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها، أو مبتدأ والجملة قبله خبر .^(١)

وظاهر الأمر أنّ عدداً قليلاً من الآيات بدتْ في شكلها أنها جاءت على (لغة أكلوني البراغيث) ، وهذه الآيات هي :

قوله تعالى :

﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ [سورة الأنبياء من الآية رقم: ٣] .

﴿ ثم غموا وصموا كثيرٌ منهم ﴾ [سورة المائدة من الآية رقم: ٧١] .

﴿ لا يملكون الشفاعة إلاّ من اتخذ عند الرحمن عهداً ﴾ [سورة مريم الآية رقم: ٨٧] .

واختلف النحاة، وكذلك المفسرون في تأويل هذه الآيات، وموضع التأويل هو الشكل الذي ظهرت فيه الأفعال على النحو الآتي :

أسروا ← الذين

غموا وصموا ← كثيرٌ

يملكون ← مَنْ

هذا الشكل يبدو فيه أنّ الفعل قد أُسندَ إلى اسم ظاهر، وفي الوقت نفسه اتصل به ضمير (الواو) ، فكانت لهم في ذلك أراء، كان أشهرها رأيين :

(١) ينظر : مقني اللبيب (ص: ٤٤٩ ، ٥٥٠) .

الأول :

الواو ضمير، والاسم الذي بعدها بدل منها، وقد خرّج (سيبويه) الآية " وأسرّوا النجوى الذين ظلموا " بأن جعل كلمة (الذين) بدلاً من الواو في (أسرّوا) ، وفي هذا قال : " وأما قوله جلّ ثناؤه: " وأسرّوا النجوى الذين ظلموا " فإنما يجيء على البذل " ^(١)
وأخذ بهذا الرأي عدد من النحاة فمن أنكروا دعوى حرفيتها، وإذا بطلت حرفيتها فلها تأويلان: ^(٢)

أحدهما : أنها هي الفاعلة والمظهر بعدها بدل منها .

والآخر : أن المظهرات مبتدآت وما قبلها خبر عنها .

الرأي الثاني :

الواو علامة للجمع وما بعدها فاعل، وفي هذا الرأي إثبات للغة بلحارث بن كعب وطى وأزد شنوءة، وهي لغة تجيز اتصال الفعل المسند إلى الاسم الظاهر بعلامة التثنية والجمع، وقد أشار إلى هذا الرأي ابن هشام ^(٣) وابن ^(٤) عقيل ^(٥)، والسيوطي ^(٦)، وغيرهم مع الاعتراف بأن هذه اللغة قليلة .

وسار المفسرون في هذا الاتجاه، فقد ذكر (الزمخشري) في تأويل قوله تعالى : " ثم عموا وصمّوا كثيرٌ منهم " ، " كثيرٌ منهم " ، بدل من الضمير، أو على قولهم (أكلوني البراغيث) ، أو هو خبر مبتدأ محذوف . ^(٧)

وفي الآية الكريمة " لا يملكون الشفاعة " قال : " ومحلّ " من اتخذ " رفع على البذل ، أو على الفاعلية " . ^(٨)

-
- (١) انظر : الكتاب (٤١/٢)
(٢) ينظر : المغني في النحو (١٤٦/٢) .
(٣) ينظر : شرح شذور الذهب (ص: ١٦٩ ، ١٧٠) ، ومغني اللبيب (ص: ٤٧٨) .
(٤) هو : قاضي القضاة ، أبو عبد الرحمن - عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل (٦٩٨ - ٧٦٩ هـ) القرشي الهاشمي ، العقيلي ، توفى بالقاهرة ، وتلقى عن الجلال القزويني ، وأبي حيان ، وغيرهما ، ومن مؤلفاته : شرحه على التسهيل ، وشرحه على الألفية . [ينظر ترجمته في : نشأة النحو للشيخ الطنطاوي (ص: ٢٨٣)] .
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل (٤٧٣/١)
(٦) ينظر : همع الهوامع (٥١٤/١) .
(٧) ينظر : الكشف (٦٣٤/١) .
(٨) انظر : المصدر السابق (٥٢٤/٢ ، ٥٢٥) .

وإلى مثل هذا ذهب الفخر الرازي لكنه يبين أن الاسم الظاهر بدل من الضمير في غاية الحسن، وفي هذا قال في قوله تعالى : " ثم عموا " : " وهذا الإبدال ها هنا في غاية الحسن؛ لأنه لو قال : عموا وصموا لأوهم ذلك أن كلهم صاروا كذلك ، فلما قال: "كثير منهم" دلّ على أن ذلك حاصل للأكثر لا لكل " .^(١)

ولم يخرج الباقون عن هذا الإطار .

ثانياً: الضمير المستتر :

هو الضمير الذي ليست له علامة ظاهرة، وكما ذكر (المبرد) أن علامته تكون في النية .^(٢)

وقد ربط النحاة بين صورة هذا الضمير في النية، والغاية التي جئ به من أجلها وهي الإيجاز والاختصار، قال (ابن يعيش) : " لما كانت المضمرات إنما جئ بها للإيجاز والاختصار قلّت حروفها، فجعل ما كان متصلاً منها على حرف واحد كالتاء في قمتُ " .^(٣)

ثم أشار إلى أن جعل بعض المضمرات مستتراً في أفعال مخصوصة كان غلّواً في الإيجاز^(٤)؛ ذلك لأن صورتها مستكنة منوية غير ظاهرة .

والضمير المستتر المختص بالرفع - وهو الذي لا يكون إلا فاعلاً - نوعان :

١ - واجب الخفاء :

وصورته التي في النية هي (أنت، أو أنا ، أو نحن) .

أما صورة عامله فكالاتي :

أ - الفعل في صورة (أفعلُ للمتكلم وحده) و (نفعلُ للمتكلم إذا كان معه غيره) ، و (افعلُ للأمر) و (تفعلُ للمخاطب) .

ب - اسم فعل الأمر وفيه يستوي خطاب الواحد المذكور وغيره وكذلك اسم الفعل المضارع .

(١) انظر : التفسير الكبير للفخر الرازي (٤/٤٠٧) .

(٢) ينظر : المقتضب (١/٣٩٧) .

(٣) انظر : شرح المفصل (٣/١٠٨) .

(٤) ينظر : المصدر السابق نفسه .

ج - فاعل صيغة (أفعل) التعجبية .

د - فاعل فعل الاستثناء (ما خلا - ما عدا) .

هـ - فاعل أفعل التفضيل في غير مسألة (الكحل) .

أما صورة الضمير المستتر وجوباً في القرآن الكريم فيمكن ملاحظتها من خلال النماذج الآتية من الآيات الكريمات :

أولاً : الضمير المستتر وجوباً (أنت) :

وهو أكثر الضمائر المستترة في القرآن الكريم؛ إذ وردَ مرفوعاً بأمر الواحد المخاطب (افعل)، وبالمضارع المبدوء بتاء الخطاب وباسم فعل الأمر في (١٤١٨) موضع .

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ اهدنا الصراطَ المستقيم ﴾ [سورة الفاتحة من الآية رقم: ٦] .

﴿ وبشّر الذين آمنوا ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٢٥] .

﴿ أتتخذنا هزواً ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٦٧] .

﴿ ولتجدنهم أحرصَ الناس على حياةٍ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٩٦] .

﴿ إنما نحن فتنةٌ فلا تكفر ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ١٠٢] .

﴿ ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ١٠٦] .

﴿ ولا تحسبن الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء ﴾

[سورة آل عمران من الآية رقم: ١٦٩] .

﴿ وقالت هيت لك ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم: ٢٣] .

وفي جميع هذه الآيات جاء الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً تقديره (أنت) وقد تنوع رافعه بين فعل الأمر للواحد المخاطب، والفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب وفي الآية الأخيرة جاء الرفع اسم فعل أمر (هيت) وفي هذا الأخير قراءات فقرأ ابن كثير : " هيتُ لك " بفتح الهاء وتسكين الياء وضم التاء، وقرأ نافع وابن عامر : " هيتَ لك " بكسر الهاء وتسكين الياء ونصب التاء، وقرأ

عاصم وأبو عمرو وحمة والكسائي : " هَيْتَ لَكَ " بفتح الهاء وسكون الياء وفتح التاء، ^(١) وهذه الأخيرة هي اللغة الفصحى وهي بمعنى (هَلَمْ لَكَ) . ^(٢)

ثانياً : الضمير المستتر وجوباً (أنا) :

وقد جاء مرفوعاً بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة ، وكذلك باسم الفعل المضارع في (٣٢٧) موضع ، وفيما يأتي نماذج على ذلك .

قال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ ﴾ [سورة المائدة من الآية رقم: ٦٠] .

﴿ فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أَفْ ﴾ [سورة الإسراء، من الآية رقم: ٢٣] .

وفي الآية الأخيرة (أف) اسم فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنا) .

ثالثاً : الضمير المستتر وجوباً (نحن) :

وقد ورد هذا الضمير منوياً في الفعل المضارع المبدوء بالنون في (٥٩٢) موضعاً وفي ذلك قوله تعالى :

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [سورة الفاتحة الآية رقم: ٥] .

٢- جائز الخفاء :

وهو الضمير الذي يخلفه الظاهر أو المضمرة البارز ، ويأتي مرفوعاً بفعل الغائب والغائبة، وصورته في النية (هو) ، وقد ورد في القرآن الكريم في (٣٥٥٥) موضع و (هي) وقد ورد في القرآن الكريم في (٣٠٧) موضع وفيما يأتي بعض النماذج على ذلك :

قال تعالى :

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٨] .

﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ١٧] .

﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ ﴾ [سورة آل عمران من الآية رقم: ٣٠] .

(١) يُنظر: كتاب السبعة في القراءات (ص: ٣٤٧) ، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، (ص: ١١١).

(٢) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها (٣٠٧/١) .

الفصل الثالث

{ الفاعل بين التقديم والتأخير }

وفيه سبعة مباحث :

- * المبحث الأول : التقديم والتأخير في الجملة العربية .
- * المبحث الثاني : رتبة الفاعل مع عامله .
- * المبحث الثالث : التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول .
- * المبحث الرابع : التقديم والتأخير بين الفاعل والمفاعيل الأخرى .
- * المبحث الخامس : التقديم والتأخير بين الفاعل والجار والمجرور .
- * المبحث السادس : التقديم والتأخير بين الفاعل والحال .
- * المبحث السابع : التقديم والتأخير بين الفاعل والتمييز .

المبحث الأول : التقديم والتأخير في الجملة العربية

يتبين من ظاهرة التقديم والتأخير في الجملة العربية، مدى المرونة التي أبدتها الدرس النحوي لمواقع الكلمات، والمتسع الذي مكّنت به اللغة مُستعملها لأنّ يَبوحَ بأفكاره، وأحاسيسه؛ ذلك أنّ كلّ تغيير يطرأ على موقع الكلمة يتبعه تغييرٌ في تشكيل المعنى، وكما بيّن ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ^(١) أنّ " من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخّر، وتأخيره وهو في المعنى مُقدم " ^(٢).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ هذه المرونة التي تسمحُ بالعدول عن أصل ترتيب عناصر الجملة تُعطي التركيب أكثر من صورة، تُمثّلُ واحدةً منها الأصل الذي تُقاسُ عليه الصور الأخرى .

إنّ اهتمام النحاة بالتقديم والتأخير، يوضّح أنّ هناك مستويين للدراسة النحوية عند المتقدمين، تمثّل الأول في رصد الصواب والخطأ في الأداء ، على حين تمثّل الثاني في رصد العلاقات بين عناصر الجملة، وما يترتب عليها من إبداع، وعليه لم ينصبّ الاهتمام على التركيب وحده، وإنّما كانت هناك عناية كبيرة بالغرض الذي من أجله كان التعبير بهذا النمط من التركيب، وهذا ناتج عن الإدراك العميق لعلاقة اللغة بالفكر .

لقد وضع الدرس النحوي حدوداً واضحة لترتيب عناصر الجملة، وإمكان تغييرها تقديماً وتأخيراً، وفي الوقت نفسه يُلاحظ أنّ هناك بياناً للعلل التي تجيز، أو تمنع ذلك، فعلى سبيل المثال ذكر ابن السراج في باب التقديم والتأخير ثلاثة عشر جزءاً لا يجوز تقديمها في الجملة العربية، وما سواها يجوز فيه التقديم والتأخير، ونصّ ما قاله في ذلك :

" فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع

(١) هو : أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين اللغوي، كان نحويّاً على طريقة الكوفيين، وقد صنّف الكثير من الكتب منها المجلد في اللغة، وفقه اللغة، ومقدمة في النحو، وقال الذهبي أنّه توفي سنة (٣٩٥هـ) بالرّي وهو أصحّ ما قيل في وفاته . [تُنظر ترجمته في : بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٣٥٢/١] .

(٢) انظر: الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس - (ص: ٢٤٤) - تح: د. عمر فاروق الطباع - مكتبة المعارف - بيروت - ط١/١٩٩٣ م .

توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرفاً زائداً لا يُقدّم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يُقدّم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يُقدّم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يُقدّم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تُشبه أسماء الفاعلين لا يُقدّم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يُقدّم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل، فلا يُقدّم المنصوب عليه، ولا يُقدّم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يُقدّم مرفوعه على منصوبه، ولا يُفَرّق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل " . (١)

ثم فصل القول فيها موضحاً ، وممثلاً ، ومعللاً ، ليبين أن ما عداها هو المساحة المتسعة للمنشئ لأن يرتب عناصر الجملة بالشكل الذي يناسب غرضه " وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف ، أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استثنياه " . (٢)

إن القاعدة النحوية، وإن شككت قيدا على المنشئ، ففيها من الاتساع ما يجعل اللغة وسيلة ميسرة للتعبير عن أغراض المتكلمين، وفي ضوء هذا جاءت نظرة النحاة إلى الجملة، يلاحظ أن (ابن جني) يوضح الكيفية التي حصل فيها التقديم في قوله تعالى :

﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة الأنبياء من الآية رقم : ٩٧] .

فقد قدّم الظرف " إذا " وهي منصوبة بـ " شاخِصة " ؛ وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، فكأنه على هذا قال: فإذا شاخِصة هي أبصار الذين كفروا، و (هي) ضمير القصّة، فالظرف المتعلق بأحد جزأي تفسير الضمير وهو (شاخِصة) قد تقدّم في الآية الكريمة، والظرف مما يتسع الأمر فيه ولا تضيق مساحة التعذر . (٣)

لقد أدرك النحاة أهمية التقديم والتأخير في الجملة العربية، ونتيجة إدراكهم هذا حاولوا الوقوف عند القيمة الأسلوبية والدلالية لهذه الظاهرة في القرآن الكريم؛ إذ تبين أن دقة التعبير عن المعنى هي التي اقتضت التغير الحاصل في ترتيب عناصر الجملة القرآنية،

(١) انظر : الأصول في النحو (٢/٢٢٢، ٢٢٣) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/٢٢٢) .

(٣) ينظر: الخصائص (٢/٣٩٨) .

وهذا ما دفع دارس القرآن الكريم إلى الوقوف عند هذه الظاهرة؛ إذ ظهر مصطلح التقديم في دراستهم منذ وقت مبكر، فمثلاً في قوله تعالى :

﴿ اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾

[سورة النمل الآية رقم : ٢٨] .

أشار الفراء إلى ما فيها من تقديم وتأخير قائلاً: " يقول القائل: كيف أمره أن يتولى عنهم، وقد قال: " فانظر ماذا يرجعون " ؛ وذلك في العربية بين ، أنه استحثه فقال: اذهب بكتابي هذا وعجل، ثم أختّر " فانظر ماذا يرجعون " ، ومعناه التقديم " .^(١)

وقال سعيد بن مسعدة (الأخفش) : " ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ " مؤخرّة ؛ لأنّ المعنى " فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ فانظر ماذا يرجعون، ثم تَوَلَّى عَنْهُمْ " .^(٢)

وفضلاً عن ذلك، فهناك من وقف عند الفائدة الدلالية المترتبة عن التصرف الواسع في هذا الباب، من ذلك ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في عدد من الآيات التي حصل فيها تقديم أو تأخير، من ذلك في قوله تعالى :

﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ [سورة الأنعام من الآية رقم : ١٠٠] .

فالذي حصل في هذه الآية الكريمة هو تقديم " شركاء " على " الجن " ، أي تقديم المفعول الثاني على الأول، ومجئ الآية بهذه الصورة له حُسْنٌ، وروعة، ومأخذ من القلوب، ولو جاءت بالصورة الأخرى، أي : بتأخير (شركاء) على (الجن) لانعدام ذلك الحُسْن .^(٣)

وهذه الرؤية يضعها عبد القاهر أمام صورتين للجملّة : الأولى نصّ الآية الكريمة، والثانية: افتراضية لم تأت عليها الآية، مع أنّ الصورتين سلیمتان نحویاً، فجملّة : (وجعلوا الجنّ شركاء لله) ، يكون فيها (الجنّ) مفعولاً أولاً، و (شركاء) مفعولاً ثانياً .

(١) انظر : معاني القرآن للفراء (٢/٢٩١) .

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (٢/٦٥١)، والعربية والنص القرآني د. عيسى شحاته عيسى علي (ص: ٦٤٧ وما بعدها) دار قباء - القاهرة - ٢٠٠١ م .

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز (ص: ٢٢١) .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ، فإنَّ صوريَّ الجملة الفعلية تؤديان محصول المعنى بالشكل المفهوم، وكما قال عبد القاهر : " ترى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجنَّ شركاء وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم " .^(١)

وإذا كان الأمر كذلك، فما الفائدة من تقديم (شركاء) ؟ يرى عبد القاهر أنَّ للتقديم فائدة شريفة، ومعنى جليلاً لا سبيل إليه مع التأخير، وهو أنَّ تقديم الشركاء يُفيد معنى جديداً فضلاً عن المعنى الحاصل من الآية وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجنِّ، ولا غير الجنِّ، وإذا أُخِّرَ ففيل: جعلوا الجنَّ شركاء لله، لم يُفد ذلك ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجنَّ مع الله تعالى .^(٢)

وهناك من يرى فائدة في تقديم الجار والمجرور (لله) ، وفي هذا يقول الزركشي: " قيل : " وجعلوا لله شركاء الجنَّ " ، ولم يقل " وجعلوا الجنَّ شركاء لله) ، تعظيماً لاسم الله تعالى؛ لأنَّ شأنَ الله أعظمُ في النفوس " .^(٣)

إذن هناك أسباب تقف وراء التقديم والتأخير، حاول الزركشي أن يشير إلى عدد منها وهي :^(٤)

- ١- أن يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول .
- ٢- أن يكون في التأخير إخلالٌ ببيان المعنى، كقوله تعالى :
﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾
[سورة غافر من الآية رقم : ٢٨] .
فإنَّه لو أخر قوله : " من آل فرعون " فلا يفهم أنه منهم .
- ٣- أن يكون في التأخير إخلالٌ بالتناسب فيقدّم لمشاكلة الكلام، ولرعاية الفواصل، كقوله تعالى :
﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [سورة طه من الآية رقم : ٦٧] .

(١) انظر : دلائل الإعجاز (ص: ٢٢١) .

(٢) يُنظر: المصدر السابق نفسه .

(٣) انظر : البرهان في علوم القرآن (٢٠١/٣ ، ٢٠٢) .

(٤) يُنظر: المصدر السابق (٢٣٣/٣، وما بعدها) .

فإنه لو أخر " في نفسه " عن " موسى " ؛ فاتّ تناسب الفواصل .

٤- لعظمه والاهتمام به ، نحو : قوله تعالى :

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٤٣] .

فبدأ بالصلاة؛ لأنها أهم .

٥- الاختصاص، وذلك بتقديم المفعول، والخبر، والظرف، والجار والمجرور على الفعل كقوله تعالى :

﴿ يَاكَ نَعْبُدُ ﴾ [سورة الفاتحة الآية رقم : ٥] .

وهكذا تتعدّد صور التركيب بتعدّد المقاصد والأسباب وفي كتاب الله تبدو هذه الحقيقة بوضوح " فقد يأتي بالجملة على أصلها، وقد يقدّم الكلمة على الكلمة، أو يقدمها على الكلمتين، أو يقدمها على الجملة كلها، ولكل ذلك سبب ومقصد " .^(١)

وقد يحصل أحياناً أن يرد الأسلوب في القرآن الكريم مرتين : الأولى بالتقديم والثانية بالتأخير، ومع كلّ تحوّل في الصياغة يحدث تغيير في المعنى بحيث يكتسب التركيب دلالات جديدة^(٢) مناسبة لسياق الآية الكريمة، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى :

﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَآخِرَ فِيهِ ﴾ [سورة النحل الآية رقم : ١٤] .

﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَآخِرَ ﴾ [سورة فاطر من الآية رقم : ١٢] .

ففي الآية الأولى تقدّم المفعول (مواخر) على الجار والمجرور، وفي الثانية تقدّم الجار والمجرور على المفعول، وربّما يدخل هذا التقديم في باب الاعتناء والاهتمام بالمتقدّم، فتقديم (مواخر) يوجّه الأنظار إلى الفلّك نفسها من حيث إنّها السبيل إلى استثمار البحر وتسهيل السير فيه، أمّا تقديم (فيه) على (مواخر) ففيه توجيه الأنظار إلى البحر، وفوائده الجمّة، التي هي من نعم الله .^(٣)

(١) انظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص: ٣٨) .

(٢) يُنظر: أسرار التشابه الأسلوبية في القرآن الكريم د. ثلثاغ عبود (ص: ٨٤) - دار المحجّة البيضاء

- بيروت - ط ٢٠٠٣ م .

(٣) يُنظر: المرجع السابق (ص: ٩٠) .

المبحث الثاني : رتبة الفاعل مع عامله

نظر الدرس النحوي إلى العلاقة الإسنادية الرابطة بين ركني الجملة بما يُفيد أنَّها أقوى العلاقات التي يمكن أن تقوم بين عناصر التركيب؛ إذ بانعدامها تنعدم الجملة .

وقد يكفي لفهم هذه الحقيقة، الوقوف عند الجملة الفعلية؛ لملاحظة ما قرّره النحاة فيما بين الفاعل وعامله من علاقة؛ إذ بينوا أنَّ " الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغنى عليها السكوت، وتمتَّ بها الفائدة للمخاطب، ويتمَّ الكلامُ به دون مفعول، والمفعول فضلة في الكلام " .^(١)

ويصلُ الأمر للتعبير عن تلك العلاقة إلى أن يتَّوَلَّ الفاعلُ من فعله منزلةَ الجزء من الكلمة^(٢)، وبناء على ذلك حاول النحاة الربط بين تلك العلاقة، وترتيب عناصر الجملة، وهذا ما يتَّضح من قول ابن يعيش : " وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يتَّربَّ بعده؛ ولهذا المعنى لا يجوز أن يتَّقدِّم عليه، كما لا يجوزُ تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها " .^(٣)

إنَّ حتميةَ الترتيب بين الفاعل وعامله أمرٌ يؤكدُه جههور النحاة، وهو أنَّ " حُكْمُ الفاعل التأخُّر عن رافعه - وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ ، نحو " قامَ الزيدان " ، و " زيدٌ قائمٌ غلاماه " ، و " قامَ زيدٌ " ، ولا يجوزُ تقديمُ رافعه؛ فلا تقول : " الزيدان قامَ " ، ولا " زيدٌ غلاماه قائمٌ " ، ولا " زيدٌ قام " ، على أن يكون " زيد " فاعلاً مُقدِّماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: " زيدٌ قامَ هو "، وهذا مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فأجازوا التقديمَ في ذلك كله .^(٤)

ولما أشار إليه النحاة في هذا السياق أنَّ علاقةَ الفعل بفاعله غيرُ علاقته بالعناصر الأخرى التي تأتي فضلة في الكلام كالمفعول به، وهذه المغايرة علَّلوا امتناعَ أن يكون للفعل

(١) انظر : الأصول في النحو (٧٤/١، ٧٥) .

(٢) يُنظر: الإتحاف في مسائل الخلاف (٧٩/١، ٨٠) المسألة رقم : ١١ وأسرار العربية (ص: ٧٩) .

(٣) انظر : شرح المفصل (٧٥/١، ٧٦) .

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل (٤٦٥/١) .

أكثر من فاعل واحد، في حين يمكن أن تعدّد له المفاعيل ؛ " واعلم : أن الفاعل لا يكون إلاّ واحداً؛ لأنّ نسبة الفعل إلى الفاعل نسبة إسناد، ولا يمكن إسناد الفعل إلاّ إلى واحد، بخلاف المفعول فإنّ نسبة الفعل إليه على جهة التعلّق، وهي تختلف؛ فلذلك تعدّدت المفاعيل: بحسب تعدّد التعلّق " .^(١)

إذن، فرتبة الفاعل عند جمهور النحاة من الرتب المحفوظة؛ أي: إنّ الفاعل يجرى دائماً - بعد عامله، فليس بينهما تقدّم أو تأخير؛ لأنّ تغيير موقع الفاعل بتقديمه على عامله، يعني: تغييراً لحكمه؛ إذ لا يبقى على فاعليته.

أما الكوفيون فيكون جائزاً وفقاً لمذهبهم التقديم وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة- وهي صورة الأفراد- نحو "زيد قام" فنقول على مذهب الكوفيين: "الزيدان قام، الزيدون قام".^(٢)

ومع هذا فإن إعراب الاسم المتقدم فاعل عند الكوفيين ليست بالحالة الغالبة وإنما هي حالة نادرة، وقد استدل د.فاضل السامرائي على ذلك مما جاء في (مجالس ثعلب): (عبد الله حدثني وعمرو) قال: يكون نسقاً على ما في (حدثني) ولا يكون على الأول.^(٣) وهذا يدل (والقول للسامرائي) على أن في الفعل ضميراً مستتراً عطف عليه كلمة (عمرو) و (عبد الله) مبتدأ وليس فاعلاً مقدماً و إلا كان الفعل فارغاً.^(٤)

ويبدو أنّ عدداً من الدارسين المعاصرين نظروا إلى الجملة على أساس الإسناد، وبسبب نظرهم هذه خالفوا لزوم تأخر الفاعل عن فعله، وأشاروا إلى أنّ الفاعل والمبتدأ ركنان إسناديان في الجملة، وممن الضروري - بحسب رؤيتهم - أن لهما حرية التحرك في الجملة تقديماً وتأخيراً، مع الإبقاء على وظيفة (الفاعلية، أو الابتداء) ، وهذا واحد من الأمور التي دعت الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى الدعوة إلى جمع الفاعل والمبتدأ في باب واحد، وفي هذا قال : " وأما الفاعل

(١) انظر : المعني في النحو (١٤٣/٢) .

(٢) ينظر : شرح بن عقيل (٤٦٦/١) .

(٣) ينظر : مجالس ثعلب (١٤٦/١) .

(٤) ينظر : تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي ص ١٠٤ .

والمبتدأ، فإنَّ النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة، ويجعلون لكل باب أحكاماً خاصة؛ لكنَّ شيئاً من الإمعان في درسها ينتهي إلى توحيد البابين " . (١)

ويُشدّد الأستاذ إبراهيم مصطفى على إعطاء الحرية للفاعل في أن يتقدّم أو يتأخر على فعله، ويرى أن ما ذهب إليه النحاة، والبصريون خاصة إنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة يجب التحرّر منه . (٢)

وقد لاقت دعوته هذه قبولاً عند من جاء بعده من الدارسين، منهم - على سبيل المثال - الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب (٣)، والدكتور مهدي المخزومي (٤)، والدكتور علي أبو المكارم . (٥)

وحجة هؤلاء في مخالفة جمهور النحاة في كون الاسم المتقدّم على الفعل مبتدأ، وليس فاعلاً، هو أنّ هذه الصورة من الجمل تقتضي تقدير فاعل للفعل هو الضمير المستتر الذي يعود على الاسم المتقدّم، وهذا التقدير هو المشكلة التي يحاول المعاصرون التخلص منها، قال د. المخزومي: " إنّ القول بأنّ جملة (البدر طلع) فعلية، يجنّبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي " . (٦)

لكنّ هذا الرأي لم يلاقِ قبولاً عند الكثير من المعاصرين؛ إذ نجد من يتصدى لذلك بالتفنيد، ومن ذلك ما ذكره د. فاضل السامرائي في مثل جملة: (محمد سافر) وهو أنّ الفعل إذا كان خالياً من الضمير اقتضى ذلك خلوه حيث تقدّم الفاعل، فينبغي أن نقول على هذا (الرجلان سافر) و (الرجال سافر) . ولكنّ اللغة تأتي مثل هذا التعبير؛

(١) انظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى (ص: ٥٤، ٥٥) - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ط ١٩٩٢/٢ م .

(٢) يُنظر: إحياء النحو (ص: ٥٥) .

(٣) يُنظر: كتابه دراسات نقدية في النحو العربي (ص: ٢٤٢) .

(٤) يُنظر: كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه (ص: ٤٢) .

(٥) يُنظر: كتابه الجملة القطعية (ص: ١٦٨) .

(٦) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه (ص: ٤٢) .

إذ لابد من ضمير مطابق للاسم المتقدم، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يُعرب نحو
(الرجلان سافرا) .^(١)

والسامرائي يريد أن يؤكد في ذلك أن هذه العلامات أسماء وليست حروفاً دالة على
الحضور والخطاب والغيبة، وهو يستدل على ذلك بما ذهب إليه النحاة القدماء من الألف
في المثني والواو في جمع المذكر السالم حروف بدليل تغييرها بتغير العوامل أما الضمائر السقي
تأتي في موضع الفاعل فلا تتغير بالعوامل ؛ لأن الفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله
(٢).

ومهما يكن فالشائع في لسان العرب أن أكثر الجمل التي تعبر عن حدث ما، تبدأ
بالفعل، ثم يتلوها الفاعل، وقد يحصل أحياناً أن يُنْخَر بالفعل (أو على وجه الدقة بالجملة
الفعلية) عن الاسم المقدم عليه، وقد كثر في القرآن الكريم التعبير عن الحدث في صورة
الجملة الفعلية التي حدها جمهور النحاة بأن يأتي فيها الفعل مقدماً على الفاعل، من ذلك
مثلاً :

قوله تعالى :

﴿ فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٥٥] .

﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٧٣] .

﴿ فَأَقْعَ لُونَهَا ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٦٩] .

ففي هذه الآيات - كما في غيرها - تقدّم العامل على فاعله تقدّماً لازماً؛ لأن
العامل يأتي أولاً، ثم يتبعه معموله .

أما في حال تقدّم الاسم على الفعل فذلك مدعاة لتغير وظيفته النحوية من
(الفاعل) إلى (المبتدأ) مع أنه هو القائم أو المتصف بالفعل حقيقةً وذلك ما يجنب الدرس
النحوي الوقوع في إشكالية إعرابية تؤدي في بعض التراكيب إلى أن يُعرب الاسم إعرابين

(١) يُنظر: تحقيقات نحوية د. فاضل السامرائي (ص: ٩٧) - دار الفكر للطباعة والنشر - عمان -
ط ٢٠٠١/١م .

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية (٤١٦/٢) والأصول في النحو (٦٤/١) .

المبحث الثالث : التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول

قد يكون الفعل متعدياً لمفعول واحد مثل قولهم : " ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا " ، " انتصبَ " زيد " ؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعلُ الفاعل " (١) ، والفعل (ضَرَبَ) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وهناك من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين، وهي نوعان : أحدهما: يمكن الاختصار فيه على أحد المفعولين دون الآخر، نحو : (أعطى عبدُ الله زيداَ درهماً) ، فهنا يجوز القول : (أعطى عبدُ الله زيداَ) ، ولا يُذكر ما أعطاه؛ لأنَّ الفائدة تقع بالمفعول الأول وحده .

وثانيهما : لا يمكن الاختصار فيه على أحدهما دون الآخر، وهي الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبرَ يقيناً، أو شكاً ، نحو : (خالَ عبدُ الله زيداَ أخاك) .

وهناك أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز الاختصار على مفعول منها دون الثلاثة، وحقيقة هذه الأفعال أنها تُقْلَت من (فَعَلَ) التي تنصب مفعولين إلى (أَفْعَلَ)، فصار الفاعل مع الأول مفعولاً مع الثاني (أَفْعَلَ) ، نحو : (٢)

- رأى زيدٌ بشراً أخاك .

- أرى الله زيداَ بشراً أخاك .

ومع أنَّ الفاعل والمفعول اسمان واقعان تحت تأثير الفعل، فرَّق النحاة بينهما من جهات متعددة شملت الناحيتين : اللفظية والمعنوية، فمثلما يختلفان في الإعراب، وأصل الرتبة، كذلك يختلفان في المعنى، ذلك أنَّ المفعول يعني : أنَّ الفعل المتعدي قد لاقى شيئاً وأثرَ فيه ، " واعلم : أنَّ هذا قيلَ له مفعول به؛ لأنه لما قال القائل : ضَرَبَ ، وقَتَلَ، قيلَ له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : بزيد، أو بعمرو، فهذا إنما يكون في المتعدي (...)، ولا يُقال فيما لا يُتعدى، نحو : قام، وقعد، لا يُقال : هذا الفعل بمن وقع؟ ولا هذا القعود بمن حلَّ ؟ " (٣) .

(١) انظر : الكتاب (٣٤/١) .

(٢) يُنظر : المصدر السابق (٣٧/١-٤٠) والأصول في النحو (١٧٥/١، ١٨٠، ١٨٧) .

(٣) انظر : الأصول في النحو (١٧١/١) .

أما الفاعل، فليس لزماً أن يكون فاعلاً حقيقياً، وعلى ما قيل: إنه ثلاثة أقسام: فاعل في اللفظ والمعنى، نحو: قام زيد، وفاعل في اللفظ دون المعنى، نحو: مات زيد، وفاعل في المعنى دون اللفظ، نحو: أعجبتني قيامُ زيد^(١) ويبدو أن الفعل في عُرفِ النحويِّ صيغةٌ تقتضي حصول المصدر للفاعل، وحصول المصدر له أعم من حصوله له بإيجاده، فإن (قام زيد) يدلّ على حصول القيام باختياره، و (مات زيد) يدلّ على حصول الموت في ذاته لا باختياره، فحصول المصدر هو القدر المشترك.^(٢)

وعليه يكون من الممكن أن يجيء الاسم فاعلاً مع صيغة من صيغ الفعل، ثم يصير نفسه مفعولاً مع صيغة أخرى للفعل، كما في الجملتين الآتيتين:

١- تحركَ الشجرُ.

٢- حركَ الهواءُ الشجرَ.

وهنا وقع (الشجر) في الجملة الأولى تحت تأثير الفعل بوصفه فاعلاً نحوياً، وليس هو الفاعل الحقيقي؛ لأنّ الفاعل الذي قام بالفعل غائبٌ عن الجملة، أما في الجملة الثانية فقد وقع (الشجر) تحت تأثير الفعل بوصفه مفعولاً؛ لأنّ الفاعل الحقيقي قد ظهر في الجملة، وبهذا يتضح الفرق بين الفاعل والمفعول.^(٣)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فالمفعول - كما سبقت الإشارة إليه - يقعُ خارج طرقي الإسناد، أي: إنه فضلة في الكلام؛ ولذا أعطي رتبة التأخر عن الفاعل في أصل الترتيب، وكما هو مقرر في الدرس النحوي أنّ " الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فحقهما أن يتصلا، وحقّ المفعول أن يأتي بعدهما "^(٤)، ففي قوله تعالى:

﴿ وَوَرِثَ سَلِيمَانُ دَاوُدَ ﴾ [سورة النمل من الآية رقم: ١٦].

جاءت عناصر الجملة الفعلية على وفق الأصل: (فعل، فاعل، مفعول)، وهناك سياقات يتغير فيها موقع الفاعل بالنسبة إلى المفعول تقدماً وتأخيراً، وقد حدّد الدرس

(١) يُنظر: المغني في النحو (١٤٧/٢).

(٢) يُنظر: المصدر السابق (١٣٨/٢).

(٣) يُنظر: النحو الوافي (٦٤/٢).

(٤) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٣٤).

النحوي هذه السياقات وحصرها في قسمين: (لازمة، وجائزة)، وفيما يأتي بيان الحالات التي تندرج تحت كل قسم منهما، وقد ورد التقديم بين الفاعل والمفعول به في القرآن الكريم في (٦٦٠) موضع.

أولاً: السياقات اللازمة:

وفيها يتخذُ العنصر موقعاً واحداً في الجملة لا يمكن تغييره، كما هو مبين في الحالات التالية :

أ) ما يجب فيه تقدّم المفعول على الفاعل :

١- يلزم تأخير الفاعل، وتقديم المفعول عليه، إذا كان الفاعل متصلاً بضمير يعود على المفعول؛ وعلة ذلك أن الضمير يجب أن يتقدم له ذكر، وهذا الذي جعل النحاة يعدّونه من المعارف " وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمّر اسماً بعدما تعلم أن مَنْ يُحَدَّثُ قد عرف مَنْ تعني، وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه " (١)، ففي مثل قولهم : " ضَرَبَ زَيْدٌ غَلامَهُ " تأخر الفاعل (غلام) ، عن المفعول (زيد)؛ لأنّ الضمير المتصل بالفاعل قد تقدّم ذكره في الاسم الذي يعود عليه وهو (زيد) (٢)، " ولو قلت : ضَرَبَ غَلامُهُ زَيْدًا " ، برفع الغلام مع أنه متصل بضمير المفعول لكان ممتنعاً؛ لأنّ الضمير فيه قد تقدّم على الظاهر لفظاً ومعنى؛ لأنّ الفاعل قد وقع أولاً، وهي مرتبته، والشئ إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي بها غيرها " (٣).

وهذا شرط من شروط الإضمار، أي: أن يتقدّم للمضمر ذكر، وهذا هو الأعم الأغلب . (٤)

وقد جاء ذلك في القرآن الكريم في (١١٦) موضع، ومن ذلك قوله تعالى:

(١) انظر : الكتاب (٦/٢) .

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي (ص : ١٠٢) ، والمقتصد في شرح الإيضاح (٣٣٢/١ ، ٣٣٣) .

(٣) انظر : شرح المفصل (٧٦/١) .

(٤) ينظر: المعني في النحو (١٧٩/٢) .

- ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ١٢٤] .
 ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ [سورة الأنعام من الآية رقم : ١٢٨] .
 ﴿ كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ [سورة المؤمنون من الآية رقم : ٤٤] .
 ﴿ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْدِرَتُهُمْ ﴾ [سورة الروم من الآية رقم : ٥٧] .
 ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْدِرَتُهُمْ ﴾ [سورة غافر من الآية رقم : ٥٢] .

في كل هذه الآيات تقدّم المفعول، وتأخر الفاعل؛ لاتصاله بضمير يعود على المفعول .

وقد ذكر الزمخشري توضيحاً كاملاً للآية الأولى، يمكن أن يسري على غيرها من الآيات السالفة الذكر، ومما قاله : " فَإِنْ قُلْتَ : الفاعل في القراءة المشهورة يلي الفعل في التقدير، فتعليق الضمير به إضمار قبل الذكر، قلتُ، الإضمار قبل الذكر أن يُقال : (ابتلى ربُّه إبراهيم)، فأما " ابتلى إبراهيم ربُّه " ، أو " ابتلى ربُّه إبراهيم " ، فليس واحد منهما بإضمار قبل الذكر، أمّا الأول : فقد ذكر فيه مقدّم في المعنى، وليس كذلك (ابتلى ربُّه إبراهيم) ، فَإِنَّ الضمير فيه قد تقدّم لفظاً ومعنى، فلا سبيلَ إلى صحته " .^(١)

ويشير الزمخشري إلى ثلاث صور للجملة الفعلية من حيث ترتيب عناصرها، واحدة منها غير ممكنة، واثنان سليمتان نحويّاً، وفيما يأتي إيضاح لذلك :

- ١- " ابتلى ربُّه إبراهيم " : هذه الصورة غير ممكنة؛ لأن الضمير في الفاعل (ربّه) يعود على المفعول المتأخر لفظاً ومعنى (إبراهيم) .
- ٢- " ابتلى ربُّه إبراهيم " : هذه الصورة ممكنة ؛ لأنّ الفاعل الذي يعود عليه الضمير، وإن جاء متأخراً فهو مقدّم في المعنى .
- ٣- " ابتلى إبراهيم ربُّه " : بنصب " إبراهيم " ، ورفع " ربّه " ، وهي القراءة المشهورة " قراءة الجمهور " ^(٢)

(١) انظر : الكشف، (٣٠٨/١، ٣٠٩) .

(٢) قرأ ابن عباس، وأبو الشعثاء، وأبو حنيفة " ابتلى إبراهيم ربُّه " برفع (إبراهيم) ، ونصب " ربّه " ، والمعنى : أنه دعاه بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه إليهن أم لا . (ينظر : المصدر السابق نفسه، والبحر المحيط (٦٠٠/١) .

ونقل صاحب البحر المحيط عن ابن عطية قوله : " وقدّم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء به ؛ إذ معلوم أنّ الله تعالى هو المتبلي، وإيصال المفعول بالفاعل موجب لتقديم المفعول " ^(١)، وفي هذا يحاول ابن عطية أن يجد سبباً معنوياً، لهذا التقديم فضلاً عن السبب الصناعي ^(٢)، وأخيراً فما يُقال هنا، يمكن أن يُقال في الآيات الأخرى التي تقدم في كل منها ذكر المفعول على الفاعل المتصل بضمير المتقدم، كما هو مبين في أدناه :

المفعول المتقدم	الفاعل المتأخر وفيه ضمير المفعول
نفساً	إيعائها
أمةً	رسولها
الذين	معذرئهم
الظالمين	معذرئهم

إنّ هذا الاستعمال شائعٌ ومعروف في كلام العرب، ولا يحتاج طويلاً للوقوف عليه، وهذا ما سوّغ لصاحب البحر المحيط أن يقول مشيراً إلى ما ذكره الزمخشري في هذا الأمر: " وقد طوّل الزمخشري في هذه المسألة بما يُوقّف عليه من كلامه في الكشف، وليست من المسائل التي يطوّل فيها؛ لشهرتها في العربية " ^(٣).

٢- يجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل، إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً ^(٤)، ففي مثل قولهم: " ضربني زيد " وجب وصل المضمّر (المفعول) بالفعل،

(١) انظر : البحر المحيط (١/٦٠٠) .

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/٩٧) .

(٣) انظر : البحر المحيط (١/٦٠٠) .

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/٥٩٥) ، والأشباه والنظائر في النحو (٢/٨٢) .

وتأخير الفاعل (الظاهر) ؛ لأنه لو قُدِّمَ الفاعل والحالة هذه وجبَ أن يؤتى بالضمير مفصلاً مع إمكان اتصاله؛ إذ لا يجوز أن يُقال : " ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّايَ " .^(١)

وفي القرآن كَثُرَ مجئ هذه الصورة، فقد وردت في (١٥١ موضع) جاء فيها المفعول ضميراً متصلاً بالفعل والفاعل اسماً ظاهراً ، منها : قوله تعالى :

﴿ فَأَخَذْتُكُمُ الصَّاعِقَةَ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٥٥] .

﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ﴾

[سورة آل عمران من الآية رقم : ١٢٠] .

﴿ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾ [سورة المائدة من الآية رقم : ٥٢] .

﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ آيَةٌ ﴾ [سورة الأنعام من الآية رقم : ١٢٤] .

﴿ وَإِن تُصِيبْكَ مُصِيبَةٌ ﴾ [سورة التوبة من الآية رقم : ٥٠] .

﴿ جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ [سورة يونس من الآية رقم : ٢٢] .

﴿ فَإِن أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِن أَصَابَتْهُ فَتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ ﴾

[سورة الحج من الآية رقم : ١١] .

﴿ لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ ﴾ [سورة سبأ من الآية رقم : ٣] .

٣- يجب تقديم المفعول، وتأخير الفاعل، إذا كان الفاعل محصوراً (حتى لو كان مضمراً) يالاً، أو بالما، نحو : " ما ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عمرو " و " هل ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا أَنْتَ " ، و " إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عمرو " ، وعلى ما قيل : " كُلَّ مَا قُصِدَ حَصْرُهُ اسْتَحَقَّ التأخير (...) ، فلو قُصِدَ الحصرُ في الفاعل لَقِيلَ : " إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرٌ زَيْدٌ " ، و " ما ضَرَبَ عَمْرٌ إِلَّا زَيْدٌ " ، وأجاز الكسائي - وحده - تقديم المحصور يالاً ؛ لأنَّ المعنى مفهوم معها، قدَّم المقترون بها، أو أُخِّرَ، بخلاف المحصور بـ (إِنَّمَا) ، فإنه لا يُعلم حصره إِلَّا بالتأخير، فلذلك لم يختلف في منع تقديمه .

وغير الكسائي يلتزم تأخير المحصور بـ (الّا) ؛ ليجري الحصرين على

سنن واحد.^(٢)

(١) أنظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى (ص: ٢٣٥) ، و التصريح على التوضيح (١/٤١٩) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (١/٢٦٣) .

وقد علّل النحاة وجوب التقديم والتأخير هنا؛ بأنّ هناك فرقاً في المعنى فيما لو انعكست صورة الجملة أي : لو تقدّم الفاعل وتأخر المفعول بعد (إلّا) ، وفي هذا قال تقيّ الدين اليميني : " إذا أريدَ حصرُ الفاعلية للمفعول وَجِبَ إيقاعُ الفاعل بعد إلّا نحو: ما ضربَ زيداً إلّا عمرو، وإنما ضربَ زيداً عمرو، وهما هنا لا يجوز أن يضربه غيرُ عمرو " .^(١) ، ويوضّح الرضي الاسترياضي ذلك قائلاً : " إذا ذكرتَ قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية، أو المفعولية، أو الحالية، أو غير ذلك محصوراً في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال، لم يدخله الخصوص ولا العموم " .^(٢) ، وعلى هذا فالجملة السابقة : " ما ضربَ زيداً إلّا عمرو " تكون فيها مضروبية (زيد) مقصورة على (عمرو) ، أي لم يضربه إلّا عمرو، وضاربية (عمرو) باقية على الاحتمال، أي يصحّ أن يكون ضارباً لغير زيد، أيضاً ، وقد وردت هذه الصورة في القرآن الكريم في (٤٢) موضعاً ، وما يمكن الوقوف عنده قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [سورة فاطر من الآية رقم : ٢٨]

ففي هذه الآية حُصِرَت الفاعلية (العلماء) للمفعول (لفظ الجلالة) ، وبهذا وجبَ تقديم المفعول، وتأخير الفاعل . وهناك مَنْ قرأ " إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ " ، وهو عمر بن عبد العزيز،^(٣) ووجه قراءته هذه أنّ الخشية مستعارةٌ للتعظيم، فإنّ العظيم يكون مهيباً .^(٤)

(١) انظر : المغني في النحو (١٧٨/٢) .

(٢) انظر : شرح الرضي على الكافية (١٩١/١ ، ١٩٢) .

(٣) هو : عمر بن عبد العزيز بن مروان (٦١ - ١٠١ هـ) الخليفة العادل ، خامس الخلفاء الراشدين ، ونجيب بني أمية الذي ملأ الأرض عدلاً ، وأمناً في فترة كانت الأمة في أشد الحاجة إلى ذلك بعد ما استبدّ الظلم والجور بها - رضی الله عنه - وأرضاه [تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي (١١٤/٥ - ١٤٨) تح : شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ / ١٩٨١ م ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص : ٢٦١) تح : محمد محبى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ١٩٨٩ م ، والأعلام (٢٠٩/٥) ط ٣ / ١٩٦٩ م] .

(٤) ينظر : الكشف (٣٠٨/٣) ، تفسير أبي السعود (٢٨١/٥) .

وعلى القراءة الأولى، فالآية الكريمة حصرت الخشية في العلماء؛ لأنّ العالم يعرف الله، ويرجوه، وهذا دليل على أنّ العالم أكمل درجة من العابد^(١)، فالعلماء هم الذين عظموه - جلّ شأنه - ، وقدّروه حقّ قدره، وخشوه حقّ خشيته، ومن ازداد علماً، ازداد خوفاً .^(٢)

ويذكر صاحب البحر المحيط أن هناك من يرى أن "إنما" هنا ليست للحصر، وينقل عن ابن عطية قوله : " وإنما في هذه الآية تخصيص العلماء، لا الحصر، وهي لفظة تصلح للحصر، وتأتي أيضاً دونه " (٣) أما عند من يرى أنها للحصر، فتعني أن: ما يخشى الله إلا العلماء، فغيرهم لا يخشاه .^(٤)

وقال أبو السعود في هذه الآية : " وقوله تعالى : " إنما يخشى الله من عباده العلماء " تكملة لقوله تعالى : " إنما تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ " [سورة فاطر الآية رقم: ١٨] ، بتعيين من يخشاه عزّ وجلّ من الناس بعد بيان اختلاف طبقاتهم، وتباين مراتبهم، أما في الأوصاف المعنوية فبطريق التمثيل، وأما في الأوصاف الصّورية فبطريق التصريح؛ توفية لكلّ واحدة منهما حقّها اللائق بها من البيان، أي: إنما يخشاه تعالى بالغيب العالمون به عزّ وجلّ، وبما يليق به من صفاته الجليلة وأفعاله الجميلة، لما أنّ مدار الخشية معرفة المخشيّ، والعلم بشئونه، فمن كان أعلم به تعالى كان أخشى منه عزّ وجلّ (...) .
وتقديم المفعول؛ لأن المقصود حصر الفاعلية، ولو أُخّر انعكس الأمر^(٥) .

ب) ما يجب فيه تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول :

هناك مواضع يلزم فيها أن يبقى الفاعل على رتبته مقدّماً على المفعول، أي إن الجملة الفعلية تكون على ما هي عليه في الأصل من حيث الترتيب ، وذلك فيما يأتي :

١ - يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول، إذا خيف الالتباس بينهما، وانتفت الدلالة على فاعلية أحدهما، ومفعولية الآخر؛ لعدم ظهور الإعراب، وعدم وجود قرينة، نحو

(١) يُنظر: التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٣٦/٩) .

(٢) يُنظر: البحر المحيط (٣١/٩) .

(٣) انظر : المصدر السابق نفسه .

(٤) ينظر : المصدر السابق نفسه

(٥) انظر : تفسير أبي السعود (٢٨١/٥) .

قولهم: "ضرب موسى عيسى"، و "زارت سغدي سلمى" ^(١)، ففي مثل هذه الحال ينبغي الترتيب على وفق الأصل؛ إذ ليس غير الترتيب يُعرف به الفاعل من المفعول، وقد وردت هذه الصورة في القرآن الكريم في (٥) مواضع.

٢- أيضاً يلزم تقديم الفاعل على المفعول، إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، نحو: "أكرمك، وأهنت زيدا".

وجاء ذلك في القرآن الكريم في (٤٥٦٩) موضع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم: ٥٤].
﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [سورة الإسراء من الآية رقم: ٤٥].
﴿وَلَنْ أَطْعَمَهُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ﴾

[سورة المؤمنون الآية رقم: ٣٤].

﴿حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ﴾ [سورة الأعراف من الآية رقم: ٣٧].
﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا﴾ [سورة طه من الآية رقم: ١٢٦].
﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [سورة المنافقون من الآية رقم: ٤].

وفي جميع هذه الآيات جاء الفاعل ضميراً متصلاً، والمفعول اسماً ظاهراً في الآيات الثلاث الأولى، وجاء كل منهما ضميراً متصلاً في الآيات الثلاث الأخيرة، فلزم تقديم ضمير الفاعل ^(٢) و ذلك في يتوفونهم، فنسيها، ورايتهم.

٣- يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، إذا كان المفعول محصوراً يالاً، وإثماً، نحو: "إثماً ضرب زيداً عمراً"، و "ما ضرب زيداً إلا عمراً"، ويعلل النحاة وجوب التقديم في هذه المسألة، بأن المعنى يقتضي ذلك؛ لأن معنى قولهم "ما ضرب زيداً إلا عمراً"، هو أن ضاربة زيد محصورة في عمرو، أي: ليس ضارباً لأحد إلا

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢٦٣/١) وشرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٣٥، ٢٣٦).

(٢) ينظر: المغني في النحو (١٧٤/٢).

لعمرو، وأما مضروبية عمرو، فعلى الاحتمال، أي : يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً؛ وهذا فإن تأخير الفاعل يؤدي إلى قلب المعنى .^(١)

وجاء في القرآن الكريم في (٩٤) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ ﴾

[سورة المائدة من الآية رقم : ٩١] .

وقوله تعالى :

﴿ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ ﴾

[سورة طه من الآية رقم : ١٠٩] .

وهكذا " يجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً، أو ضميراً محصوراً يائماً إجماعاً، خوف الإلباس، وكذا يالاً على الأصح إجراء لها مجرى " إنما " .^(٢)

جـ (ما يجب فيه تقديم المفعول على الفعل والفاعل :

١- يجب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً، إذا كان المفعول مما له الصدارة في الكلام، كأن يكون اسم استفهام، أو شرط^(٣)، وقد وردت هذه الصورة في القرآن في (٩٢) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ [سورة غافر من الآية رقم : ٨١] .

" فأَيَّ " مفعول مقدّم لـ " تنكرون " .^(٤)

وجاء اسم الشرط مفعولاً مقدّماً، نحو : قوله تعالى :

﴿ مَا نُنَسِخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾

[سورة البقرة من الآية رقم : ١٠٦] .

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية (١٩٢/١)، والتصريح على التوضيح (٤١٣/١) .

(٢) انظر : همع الهوامع (٥١٦/١) .

(٣) يُنظر: التصريح على التوضيح (٤١٨/١) .

(٤) يُنظر: التصريح على التوضيح (٤١٨/١) .

وقوله تعالى :

﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [سورة الإسراء من الآية رقم : ١١٠] .

وقوله تعالى :

﴿ وَمَا تَقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾

[سورة البقرة من الآية رقم : ١١٠] .

فهنا تقدّم اسم الشرط " ما " وهو مفعول به بما بعده من الأفعال .^(١)

٢- يجب تقديم المفعول به على عامله إذا وقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب " أمّا " ظاهرة أو مقدّرة، وقد وردت هذه الصورة في القرآن الكريم في (٨) مواضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [سورة الضحى الآية رقم : ٩] .

فهنا " اليتيم " مفعول به منصوب بفعل وقع جواباً لـ (أمّا) ؛ ولذا لزم تقديمه ، والتقدير : (مهما يكن من شيء ، فلا تقهر اليتيم) .^(٢)

ومثل ذلك مع " أمّا " المقدّرة، نحو قوله تعالى :

﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [سورة المدثر الآية رقم : ٣] .

والتقدير هنا : " وأما ربك فكبر " ، وهكذا فالمفعول به في الآيتين قد تقدّم وجوباً " وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذراً من أن تلي الفاء " أمّا " الملقوطة أو المقدّرة، ففصل بينهما بالمفعول، فإن قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، فكيف عمل ههنا في المفعول؟ فالجواب أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي، وهي ههنا ليست فيه، لأنها مؤخّرة من تقديم، وكان حقّها أن تدخل على المفعول المتقدّم لطلبها المصدر ما أمكن، ولكنها رُحِلت إلى الفعل حذراً من إيلائها أمّا بخلاف ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدّم على الفاء، فإنه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب، فلا يجب تقديم المفعول ، نحو : (أمّا اليوم فاضرب زيداً) ، فالعامل وهو فعل الأمر له

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (١٠٢/١) .

(٢) يُنظر: شرح التسهيل (١٥٣/٢، ٣٢٩) .

منصوبان، وهما : الظرف والمفعول به ، وتقدّم الظرف، وحصل الفصل به فاستُغنى عن تقديم المفعول " .^(١)

٣- يجب تقديم المفعول به إذا كان ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله، لوجب اتصاله به^(٢)، وقد جاء مثل هذا في القرآن الكريم (١٤) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [سورة الفاتحة من الآية رقم : ٥] .

فـ " إِيَّاكَ " مفعول به مقدّم على " نَعْبُدُ " قُدّم للاختصاص، وهو واجب الانفصال .^(٣)

ثانياً: السياقات الجائزة :

إن الأسباب الموجبة للتقديم والتأخير إنما هي أسباب معنوية وكان سيبويه قد وضّح ذلك بالقول : " فَإِنْ قَدِمْتَ المفعول، وأَخَّرْتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ بِهِ مُؤَخَّرًا مَا أَرَدْتَ بِهِ مُقَدِّمًا، وَلَمْ تُرِدْ أَنْ تَشْغَلَ الفِعْلَ بِأَوَّلِ مَنْه، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ، فَمَنْ ثُمَّ كَانَ حَدُّ اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مُقَدِّمًا، وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ، كَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْدَمُونَ الَّذِي بَيَّانُهُ أَهَمُّ لَهُمْ، وَهُم بَيَّانُهُ أَغْنَى، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهِمُّانِهِمْ، وَيَعْنِيانِهِمْ " .^(٤)

وفي هذا يُشِيرُ سيبويه إلى نقطتين أساسيتين :

الأولى: إن تغيير موقع الفاعل، أو المفعول يقيهما على وظيفتهما، ولن يُغَيَّرَ مِنْ حَكَمَهُمَا، وهذا هو التقديم الذي يُقال فيه : " إنه على نية التأخير، وذلك في كلّ شيء أقرّره مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه " .^(٥)

(١) انظر : التصريح على التوضيح (٤١٨/١، ٤١٩) .

(٢) يُنْظَرُ: النحو الوافي (٩٠/٢) .

(٣) يُنْظَرُ: الدر المصون (٥٥/١) .

(٤) انظر : الكتاب (٣٤/١) .

(٥) انظر : دلائل الإعجاز (ص: ٩٦) .

والثانية : إنَّ لتقديم العنصر وتأخيرهِ فائدةً دلالية، لا يمكن أن تتحقق دونهما .

وهذه الناحية الأخيرة هي التي وقف عندها عبد القاهر الجرجاني أكثر من غيره،
فراى أن باب التقديم والتأخير " باب كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد
الغاية " .^(١)

وقد دعا إلى التأمل و إنعام النظر في حالات التقديم والتأخير، فلا يكفي أن يُقال:
إنَّه قُدِّمَ للعناية، ولأنَّ ذكره أهم، من غير أن يذكرَ من أين كانت تلك العناية؟ وبِمَ
كان أهم ؟^(٢)

وفي هذا الاتجاه يرى أنَّ تقديم المفعول تحصل معه فائدة لا يمكن أن تحصل مع
تأخيرهِ؛ لأنَّ ذلك التقديم والتأخير يرتبطان بمقاصد، ودلالات تنعدم لو تغيَّرت الرتبة عن
الموضع الذي سيقَتْ له، وتتجلى حقيقة هذا الأمر في إشارته إلى ما قاله النحويون في مثل
حال الخارجي، يخرجُ فيعيثُ، ويُفسدُ، ويُكثرُ في الأذى، أنَّهم يريدون قتله، فإذا قُتلَ، وأراد
مريدُ الإخبارَ لذلك، فإنَّه يقدِّم ذكرَ الخارجي، فيقول: (قَتَلَ الخارجي زيدٌ) ، ولا يقول
(قَتَلَ زيدٌ الخارجي؛ لأنه يعلم أنَّ ليس للناس في أن يعلموا أنَّ القاتلَ له زيدٌ جدوى وفائدة،
فيعينهم ذكره، ويَهْمُهُم، ويتصل بمسرتهم، ويعلمُ من حالهم أنَّ الذي هم متوقعون له،
ومتطلعون إليه متى يكون القتلُ بالخارجي المُفسدِ، وأنهم قد كفوا شره، وتخلصوا منه .

أما إذا كان رجل ليس له بأس، ولا يَقْدَرُ فيه آتُه يقتلُ، فقتلَ رجلاً، وأراد المخبرُ أن
يخبرَ بذلك، فهنا من المفيد أن يُقدِّم ذكر القاتل، فيقول: (قَتَلَ زيدٌ رجلاً) ؛ لأنَّ الذي يعني
الناسَ في شأن هذا القتل طرافته، وهذه الطرافة لا تكون في وقوع القتل بالرجل، وإنما في
الذي وقع القتلُ منه؛ إذ لم يكن مُتَوَقَّعاً ذلك .^(٣)

إنَّ هذا التفصيل، والوقوف عند الناحية الدلالية، أو الجمالية المترتبة عن التغيير في
ترتيب عناصر الجملة، هو الذي يريده عبد القاهر، وليس الإشارة فقط إلى أنَّ التقديم يقع
للعناية والاهتمام، أو الاتساع في الكلام كما هو غالبٌ على الدرس النحوي الذي ركَّز

(١) انظر : دلائل الإعجاز ص (٩٦) .

(٢) يُنظر : المصدر السابق (ص: ٩٨) .

(٣) يُنظر: دلائل الإعجاز (ص: ٩٧) .

على الوقوف عند سلامة التركيب، واستقامة المعنى، فعلى سبيل المثال قال ابن يعيش في ما يجوز فيه تقدّم المفعول على الفاعل : " وقد تقدّم المفعول لضربٍ من التوسع والاهتمام به، والنية به التأخير " .^(١)

إنّ نقل الفاعل عن رتبته وحقّه، يأتي ضمن أساليب الكلام التي أتى بها العرب، دلالةً على تمكّنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام، وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موضع، وأعذب مذاق .^(٢)

وإذا كانت موجبات التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول قد تبيّنت فيما سبق، فكلّ ما عداها يجوز فيه التقديم والتأخير، ومن ذلك :^(٣)

١- إذا اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل، جاز تقديمه على الفاعل، أو تأخيره عنه، وفي حال تقديم المفعول فإن الضمير يعود على المتأخر لفظاً لا رتبةً .

ويأتي هذا الجواز في إطار نظرة النحاة إلى عناصر الجملة على أساس: العمدة، والفضلة، وفي هذا قال ابن مالك بعد أن بيّن مترلة الفاعل من الفعل: " وليس المفعول من الفعل بتلك المترلة، بلى هو فضلة؛ ولذلك جاز تقديمه والاستغناء عنه لفظاً .

والأصل فيه إذا ذُكرَ أن يُفصلَ بالفاعل، فإنّ اتّصلَ بالفعل فهو منويّ التأخير، والفاعل منويّ الاتصال إذا أخر ؛ فلذلك حَسُنَ تقديم المفعول متصلاً به ضمير عائد إلى الفاعل " .^(٤)

وجاء في الترتيل اتصال المفعول بضمير الفاعل، في (٤٥٩) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ [سورة يونس من الآية رقم : ٢٤] .
وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [سورة الزلزلة من الآية رقم : ٢] .

(١) انظر : شرح المفصل (٧٦/١) .

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢٣٣/٣) .

(٣) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٥٢٨/٨)، والنحو القرآني قواعد وشواهد، د. جميل أحمد

ظفر، (ص: ١٩٦، ١٩٧) - مطابع الصفا - مكة المكرمة - ط١٩٨٨م .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية (٢٦١/١) .

ففي هاتين الآيتين اتصل ضمير الفاعل بالمفعول، وجاء الفاعل في أصل موضعه مقدماً على المفعول، ويجوز في غير القرآن تأخيره عن المفعول، ومثل ذلك في قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ [سورة سبأ من الآية رقم : ٢٠] .

على قراءة مَنْ شَدَّدَ " صَدَّقَ " ، وهي قراءة الكوفيين، وقرأ الباقون " صَدَّقَ " بالتخفيف، " وَحُجَّةٌ مَنْ شَدَّدَ أَنَّهُ عَدَى " صَدَّقَ " إلى الظنِّ، فنصبه به على معنى: أن إبليس صدَّقَ ظَنَّهُ، فصار يقيناً حين اتَّبعَهُ الكفار، وأطاعوه في الكفر، وقد كان ظنَّ ظَنّاً لا يدري هل يصحّ، فلَمَّا اتبعوه صحَّ ظَنُّه فيهم .

وحجة من خَفَّفَ أَنَّهُ لم يُعَدَّ " صَدَّقَ " إلى مفعول، لكن نصبَ " ظَنُّه " على الظرف، أي صدَّقَ في ظَنِّه حين اتبعوه، كالمعنى الأول. ^(١)

وكان الفراء قد سبق أن قال بمثل هذا ^(٢)، إلا أن ابن جني لم يوافق في نصب الظنِّ على معنى الظرفية، وفي ذلك قال : " وذهب الفراء إلى أَنَّهُ على معنى في ظَنِّه، وهذا تمحل للإعراب، وتحرّف عن المعنى ؛ ألا ترى أن من رفع " ظَنُّه " فإنما جعله فاعلاً، فكذلك إذا نصبه جعله مفعولاً على ما مضى، وكذلك أيضاً من شَدَّدَ، فقال: " صَدَّقَ " ، فنصبَ (الظنَّ) على أَنَّهُ مفعول به " . ^(٣)

إذن فالجملة الفعلية في الآية الكريمة قد تكوّنت من فعل، وفاعل، ومفعول، وقد اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل، وجاءت رتبة المفعول على الأصل، بعد الفاعل؛ ولهذا يجوز في غير القرآن تغيير هذه الرتبة بحسب مقتضيات الدلالة .

٢- إذا كان الفاعل والمفعول اسمين ظاهرين، جاز أن يبقى الفاعل على الأصل مقدماً على المفعول، وجاز تأخيره بحسب القصد، والغرض الذي أنشئت الجملة من أجله،

(١) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (٢٠٧/٢) .

(٢) ينظر : معاني القرآن (٣٦٠/٢) .

(٣) انظر : المحتسب لابن جني (١٩١/٢) - تح: علي النجدي ناصف و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي

- لجنة إحياء كتب السنة في وزارة الأوقاف المصرية - القاهرة - ١٩٩٠ م .

وفي ضوء هذا تكون للجملة الفعلية ثلاث صور ممكنة، كما هو مبين في أدناه ، في الجمل الآتية: ^(١)

١- أعان محمد خالداً .

٢- أعانَ خالداً محمدٌ .

ومع هذا، فليست هذه الصورة أشكالاً مختلفة لمعنى واحد، وإنما ترتبط كل صورة بدلالة هي التي اقتضت أن تكون عناصرها بهذا الترتيب .

فالتعبير الأول (أعان محمد خالداً) نقوله والمخاطب خالي الذهن، فأخبرته إخباراً ابتدائياً .

والتعبير الثاني الذي تقدّم فيه المفعول على الفاعل يُقالُ إذا كان المخاطب يعنيه أمرُ خالد؛ إذ المهم أن يكون خالد هو المعان لا من أعانه .

وفي التزويل تتجلى دقة الاستعمال لأداء المعنى، وعلى سبيل المثال، يُلاحظ في سورة الشعراء أن عدداً من قصص الأنبياء التي جاءت فيها، قد بدأت كل واحدة بجملة فعلية ترتبت عناصرها على وفق الأصل (فعل ← فاعل ← مفعول) ، ومع جواز تقدم المفعول على الفاعل لكنّ المعنى هو الذي اقتضى ما عليه الآيات الكريمات ، وذلك على النحو الآتي : قال تعالى :

﴿ كَذَبَتْ قَوْمٌ نُّوحَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الآية رقم : ١٠٥] .

﴿ كَذَبَتْ عَادَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الآية رقم : ١٢٣] .

﴿ كَذَبَتْ ثمودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الآية رقم : ١٤١] .

﴿ كَذَبَتْ قَوْمٌ لُوطَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الآية رقم : ١٦٠] .

﴿ كَذَبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الآية رقم : ١٧٦] .

إنّ هذه الآيات جاءت في سياق بيان أن هناك تكذيباً واستهزاء وإعراضاً قد حصل مع المرسلين وهم يبلغون رسالات السماء، وهو الأمر الذي حصل لرسولنا الكريم محمد

(١) يُنظر: معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي (٥١/٢) .

صلى الله عليه وسلم عندما بدأ بتبليغ رسالته، وهو ما أشارت إليه السورة منذ بدايتها ، فقال تعالى :

﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾ ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَتْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾

[الآية رقم : ٥ ، ٦] .

إنَّ ما جاء من قصصٍ يبيِّن أنَّ ما يلاقيه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، من قومه، قد لاقاه غيره من المرسلين، فقد كان نوح عليه السلام أعظم من نأ غيره، لأنه كان يدعو قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً، ومع ذلك كذَّبه قومه، وذكرُ المرسلين بدلاً من اسم الرسول (المكذَّب) ؛ لأنَّ تكذيب واحدٍ منهم في المعنى يتضمَّن تكذيب غيره .^(١)

إذن فالشئ المهم في كل قصة هو أولئك الذين وقعَ منهم التكذيب، وإذا كانت الآيات الكريمات فيها سرِّد لأحوال هؤلاء المكذبين، ثم عاقبتهم، فقد كان من المناسب تقديمهم .^(٢) وقد يقتضي المعنى تغييراً في الرتبة بتأخر الفاعل، وتقديم المفعول، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في (٦٦٠) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ١٣٣] .

وفي هذه الآية تقدَّم المفعول وتأخَّر الفاعل، وفيها قال ابن النحاس (ت ٣٣٨هـ) ^(٣) (" يعقوب " ، مفعول مقدَّم، وفي تقديمه فائدة على مذهب سيويه ")^(٤) أي : إنه قد قُدِّم لأهميته وللعناية به .

(١) يُنظر: التفسير الكبير للفخر الرازي (٥٢٠/٨) .

(٢) يُنظر: معاني النحو (٥٠/٢) .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي ، ويعرف بابن النحاس ، أبو جعفر النحوي المصري من أهل العلم الذائع ، رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر ، والمبرد ، والزجاج ، وآخرين ، ثم عاد إلى مصر ، ومات غرقاً في النيل سنة ٣٣٨ هـ [تنظر ترجمته في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٣٦٢/١)] .

(٤) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٢٦٤/١) تح : د. زهير غازي زاهد - عالم الكتب - بيروت - ط ١٩٨٨ / ٣ .

و يتبين من سياق الآية الكريمة أن هناك شيئاً مهماً سيحصل حين بدأت أسباب الموت تلوح ليعقوب وهذا الشيء هو الوصية لبيه " إذ حضر يعقوب الموتُ إذ قالَ لَبيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي " .

وكما قال الفخر الرازي : " الآية دالة على أن شفقة الأنبياء عليهم السلام على أولادهم كانت في باب الدين، و همّتهم مصروفة إليه دون غيره " .^(١)

والآية الكريمة بهذه الصورة على القراءة المشهورة " والجمهور على نصب " يعقوب " ، ورفع " الموت " ، وقرئ بالعكس، والمعنيان متقاربان " .^(٢)

وقال صاحب البحر المحيط : " وقَدّم المفعول هنا على الفاعل للاعتناء " .^(٣) ولم يخرج الآخرون عن هذا الإطار، فقد ذكر صاحب الدر المصون: " والمشهور نصب " يعقوب " ، ورفع " الموت " ، قُدّم المفعول اهتماماً " .^(٤)

وجاء في تفسير أبي السعود : " المراد بحضور الموت حضور أسبابه، وتقديم يعقوب عليه السلام للاهتمام به إذ المراد بيان كيفية وصيته لبيه بعدما تبسّن ذلك إجمالاً ومعنى " .^(٥)

وبهذا يتضح سبب تقديم المفعول وتأخير الفاعل، وقد جاء في آيات أخر تأخير (الموت) فاعلاً ، من ذلك ما يأتي : قال تعالى :

- ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ١٨٠] .
- ﴿ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [سورة النساء من الآية رقم : ١٨] .
- ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ ﴾ [سورة المؤمنون من الآية رقم : ٩٩] .
- ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [سورة المنافقون من الآية رقم : ١٠] .

(١) انظر : التفسير الكبير للفخر الرازي (٦٥/٢) .

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن (١١٨/١) .

(٣) انظر : البحر المحيط (٦٤٠/١) .

(٤) انظر : الدر المصون، (١٢٩/٢) .

(٥) انظر : تفسير أبي السعود (٢٠٢/١) .

وهكذا بتدبر المعنى يتبين أن الآيات التي قُدِّمَ فيها المفعول تُشير إلى أن هناك عناية به، لكي يوليه القارئ اهتماماً في فهم مدلول الآية، ولزيد من الفائدة، يُلاحظ ما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَتَغْشَىٰ وَجُوهَهُمُ النَّارُ ﴾ [سورة إبراهيم من الآية رقم : ٥٠] . وقوله تعالى :
﴿ تَلْفَحُ وَجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالْحُوتِ ﴾

[سورة المؤمنون من الآية رقم : ١٠٤] .

وفي الآية الأولى جاء في البحر المحيط: " وقرأ الجمهور : " وتغشى وجوههم " بالنصب، وقرئ بالرفع، فالأول على نحو قوله : " والليل إذا يغشى " فهي على حقيقة الغشيان، والثانية على التجوُّز، جعل ورود الوجه على النار غشياناً .

وقرئ: " وتغشى وجوههم " بمعنى : " تتغشى "، وخصَّ الوجوه هنا (...) ، لأنَّ الوجه أعزَّ موضع في ظاهر البدن وأشرفه " .^(١)

إذن فتقديم الوجه على النار في غاية الأهمية في تشكيل الدلالة؛ إذ المهم التركيز على الموضع الذي تحيط به النار؛ لأن معنى " يغشى " : أي تغطوها وتحيط بها النار، ومع أن الحكم المذكور عام لسائر الأعضاء، لكن الآية الكريمة خصَّت الوجه بالحكم، لكونه أعزَّ الأعضاء الظاهرة، كما أن الفؤاد أشرف الأعضاء الباطنة .^(٢)

وما يُقال في هذه الآية يمكن أن يُقال في الثانية (تَلْفَحُ وَجُوهَهُمُ النَّارُ) ومعنى تلفحُ: تحرق . والتلفح كالنفخ إلا أنه أشدَّ تأثيراً منه، وقد خصَّت الوجوه بالتلفح لشرفها - كما ذكر - ، فبيان حالها أزجر عن المعاصي المؤدية إلى النار، وهو السر في تقديمها على الفاعل .^(٣)

وبهذا تتضح القيمة الدلالية للعنصر المتقدم، وهو ما يُلاحظ في جميع الآيات التي قُدِّمَ فيها المفعول وأُخِّرَ الفاعل ، ومنها : قوله تعالى :

(١) انظر : البحر المحيط (٤٥٩/٦) .

(٢) يُنظر: تفسير أبي السعود (٥٠٤/٣) .

(٣) يُنظر: المصدر السابق (٤٣٣/٤) .

- ﴿ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ ﴾ [سورة الأنفال من الآية رقم : ٥٠] .
- ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ [سورة هود من الآية رقم : ٩٤] .
- ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا ﴾ [سورة الحج من الآية رقم : ٣٧] .
- ﴿ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة النور من الآية رقم : ٢] .
- ﴿ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ﴾
- [سورة النور من الآية رقم : ٨] .
- ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ ﴾ [سورة الزمر من الآية رقم : ٨] .

بعد هذا تجدر الإشارة إلى أن هناك صورة للتقديم، والتأخير في الجملة الفعلية، وهي: أنه يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل بناءً على أهميته، وحاجة الجملة دلاليًا إلى تغيير رتبته، نحو قولهم: " عمراً ضربَ زيدٌ " ، " فعمراً مفعول مقدّم منصوب حيث وقع، لأنّ نصبه دليلٌ على أنّه مفعول " . ^(١) وجاء في التثريب في (٢٤) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٨٧] .

" فـ " فريقاً " فيهما مفعول مقدّم للفعل الذي بعده، ويجوز في غير القرآن تأخيرهُ " . ^(٢)

ومثل ذلك في قوله تعالى :

﴿ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ [سورة المائدة من الآية رقم : ٧٠] .

وقوله تعالى :

﴿ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴾ [سورة الأحزاب من الآية رقم : ٢٦] .

وفي هذه الآية الأخيرة جاء المفعول مقدّمًا مرة، ومؤخراً مرة، وقد قيل في ذلك " ولعلّ تأخير المفعول في الجملة الثانية مع أن مساق الكلام لتفصيله وتقسيمه (...) ؛ لمراعاة الفواصل " . ^(٣)

(١) انظر : شرح جمل الزجلجي (ص : ١٠٨) ، وشرح قطر الندى وبل الصدى (ص : ٢٣٦) .

(٢) انظر : التصريح على التوضيح (٤١٨ / ١) .

(٣) انظر : تفسير أبي السعود (٢٢١ / ٥) .

إنّ لهذا التقديم فوائد دلالية بيّنها علماء اللغة والمفسرون في مظانّها، فمثلاً في قوله تعالى :

﴿ قُلْ ءَآلَ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ﴾

[سورة الأنعام من الآية رقم : ١٤٣] .

فهنا قدّم المفعول به : الذكرين " ، ليكون الإنكار المفهوم من همزة الاستفهام واقعاً عليه، وفي هذا قال عبد القاهر الجرجاني : " أخرج اللفظ مُخرِجُهُ إذا كان قد ثَبَتَ تحريمٌ في أحدِ أشياء، ثم أُريدَ معرفة عين المحرّم مع أن المراد إنكار التحريم من أصله، ونفي أن يكون قد حُرِّمَ شَيْءٌ مما ذكروا أنه محرّم؛ فذلك أنّ الكلام وُضِعَ على أن يُجعل التحريم كأنه قد كان، ثم يُقال لهم: أخبرونا عن هذا التحريم الذي زعمتم فيمَ هو؟ في هذا أم ذاك أم في الثالث؟ ليتبيّن بطلان قولهم، ويظهر مكان القرية منهم على الله تعالى " .^(١)

ومثل ذلك قال الزمخشري في قوله تعالى :

﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ [سورة آل عمران من الآية رقم : ٨٣] .

" وقدّم المفعول الذي هو (غير) دين الله على فعله؛ لأنه أهم من حيث إنّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل " .^(٢)

وبهذا تتضح القيمة الدلالية للتغيير الحاصل في ترتيب عناصر الجملة الفعلية؛ ذلك أنّ هذا التعبير يقدّم باباً مفتوحاً لعبقرية المبدعين باللغة والشارحين لها جميعاً، وإلاّ كانت الأبنية اللغوية قوالب مصبوبة لا تتيح الحرية للإبداع والابتكار .^(٣)

(١) انظر : دلائل الإعجاز (ص: ١٠٢) .

(٢) انظر : الكشف (١/ ٤٤١، ٤٤٢) .

(٣) يُنظر: في بناء الجملة العربية (ص: ١٨٣) .

المبحث الرابع : التقديم والتأخير بين الفاعل والمفاعيل الأخرى

المفاعيل في العربية أسماء منصوبة تحي في الجملة بعد تمام الكلام، باستثناء الرفع بالرفوع، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وهي خمسة أقسام: (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه)^(١).

وقد وضع النحاة لكل مفعول من هذه أحكاماً يتعين بموجبها موقعه في الجملة مع بيان إذا كان بالإمكان الاتساع في الأصل، والتبادل بينه وبين الفاعل من جهة، وبينه وبين الفعل والفاعل من جهة أخرى.

وبعد معرفة التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به، سيكون التركيز هنا على أسلوب الترتيب بين الفاعل والمفاعيل الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الترتيب بين الفاعل والمفعول المطلق:

المفعول المطلق هو المصدر الذي يعمل فعلة فيه، نحو: (ضَرَبَ ضَرْباً)، متعدياً كان ذلك الفعل، أو لازماً، ومعلوم أن الفعل لا ينصب شيئاً إلا وفيه دليل عليه، فإذا قلت: (قام) ففي (قام) دليل على أنه: فعل قياماً؛ فلذلك قلت: قام زيداً قياماً، فعديته إلى المصدر، وهكذا يتعدى إلى غير ذلك من المنصوبات.^(٢)

ويقع المفعول المطلق على ثلاثة أحوال:^(٣)

أحدها: أن يكون مؤكداً، نحو: " ضَرَبْتُ ضَرْباً ".

الثاني: أن يكون مبيناً للنوع، نحو: (سَرْتُ سِرّاً ذي رشد) و (سَرْتُ سِيراً حسناً).

الثالث: أن يكون مبيناً للعدد، نحو: (ضربتُ ضربةً، وضربتُ، وضربتُ).

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/١٥٩)، والإيضاح العضدي (ص: ١٥٠ وما بعدها)، والمقتصد

في شرح الإيضاح (١/٥٧٩ وما بعدها) .

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/١٦٠، ١٦١)، والإيضاح العضدي (ص: ١٥٠، ١٥١)،

والمقتصد في شرح الإيضاح (١/٥٧٩، ٥٨٠ وما بعدهما)

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل (١/٥٦٠) .

وفيما يخصّ رتبته في الجملة لم يُشرّ النحاة إلى ما يفيد إمكان تقديمه وتأخيره على الفاعل أو على عامله، ثمّ يُفهم أنّ الأصل هو الشائع في ترتيب عناصر الجملة التي تعدّى فعلها إلى المفعول المطلق أي :

(فعل ← فاعل ← مفعول مطلق).

ومع هذا نجد إشارة عند الأستاذ عباس حسن مفادها: أنّ المصدر المبيّن للنوع إذا اختلفت أنواعه ^(١) ، أو المبيّن للعدد يجوز تقدّمهما على العامل .

أما المصدر المؤكّد فلا يجوز تقديمه وتأخير عامله عليه؛ لأنّ المصدر جاء لتقوية عامله، وتقريره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنى حقيقي، لا مجازي، والتأخير ينافي الاهتمام ^(٢) .

أمّا في القرآن الكريم فالشواهد الواردة على المفعول المطلق جاءت على وفق الأصل أي: الفعل ثمّ الفاعل ثمّ المصدر ، و ذلك في (١٢٤٠) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء من الآية رقم : ١٦٤] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾

[سورة الأحزاب من الآية رقم : ٥٦] .

﴿ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾

[سورة الفرقان من الآية رقم : ٥٢] .

﴿ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾

[سورة الحاقة الآية رقم : ١٤] .

(١) إذ قيل : " سِرْتُ سِرِّي زيد الحسن والقبیح " فهذا يعني أن السير هنا ليس نوعاً واحداً وإنما هو نوعان مختلفان، وهذا المصدر المبين للنوع إذا اختلفت أنواعه جاز تثنيته وجمعه وكذلك المصدر المبين للعدد، وربما لهذا السبب جاز تقديمهما على العمل . [يُنظر: شرح ابن عقيل (١/٥٦٣)، والنحو الوافي (٢/٢١٢)] .

(٢) يُنظر: النحو الوافي (٢/٢١١، ٢١٢) .

ثانياً: الترتيب بين الفاعل والمفعول فيه :

ينقسم المفعول فيه إلى قسمين: زمان، ومكان، أما الزمان، فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه، معرفة كان ، أو نكرة ، في حين يتعدى إلى الظرف المكاني المبهم الفعل الذي لا يتعدى .^(١) فإن كان المكان مخصوصاً لا يتعدى إليه إلا بحرف الجر نحو: وقفت في الدار.

ويقبل اسمُ الزمان النصبَ على الظرفية مبهماً كان، نحو : " سُرْتُ ساعة " ، أو مختصاً، نحو : سُرْتُ يومَ الجمعة " .

أما اسم المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان : أحدهما : المبهم كالجهاات الست، نحو: " فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف، وما أشبه ذلك مما ليست له حدود معلومة تحده، فإذا قيلَ : " قام زيدٌ خلف المسجد " لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها .

والثاني: ما صيغ من المصدر بشرط أن يكون عامله من لفظه، نحو : " فَعَدْتُ مَقْعَدًا زِيد " .^(٢)

والعامل في الظرف ما وقع فيه وهو ثلاثة أشياء^(٣)؛ الأول: الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [سورة آل عمران ، من الآية رقم : ١٨٥] . وهنا العامل في ظرف الزمان " يومَ القيامة " ، الفعل " تُوفَّقُونَ " ، وكذلك يجيى عاملاً في ظرف المكان ، نحو قوله تعالى :

﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ [سورة الأنفال من الآية رقم: ١٢] .

والثاني : المصدر، كما في قوله تعالى :

﴿ وَهُمْ مِنْ فَرَعٍ يَوْمَتِهِ آمُتُونَ ﴾ [سورة النمل من الآية رقم: ٨٩] .

(١) يُنظر: الأصول في النحو (١٩٠/١، ١٩١)، والإيضاح العضدي (ص : ١٥٧) ، والمقتصد في شرح الإيضاح (٦٣١/١) .

(٢) يُنظر: الأصول في النحو (١٩٧/١)، وشرح ابن عقيل (٥٨٢/١، ٥٨٣) .

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل (٥٨٠/١) .

والثالث: الوصف، نحو قوله تعالى :

﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ يَوْمَ يَغْشَاهُمْ الْعَذَابُ ﴾

[سورة العنكبوت من الآية رقم : ٥٤ و ٥٥] .

وهذا الظرف يجوز فيه التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، فمن الممكن أن يتبادل الموقع مع الفاعل، ومن الممكن أن يتقدم على الفعل والفاعل، نحو : ^(١)

قَامَ عِنْدَكَ زَيْدٌ ← (توسط ظرف المكان بين الفعل والفاعل) .

قَامَ زَيْدٌ عِنْدَكَ ← (جاء ظرف المكان على الأصل بعد الفعل والفاعل) .

عِنْدَكَ قَامَ زَيْدٌ ← (تقدم ظرف المكان على الفعل والفاعل) .

ومثل ذلك ظرف الزمان ، نحو :

سَارَ جَعْفَرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

سَارَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ جَعْفَرٌ .

يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَارَ جَعْفَرٌ .

وفي حال كون الظرف معمولاً للمصدر، فلا يتقدم عليه، وقد كثر ورود الظرف في التزيل، وبصور مختلفة، فقد جاء مُقَدِّمًا، وذلك في (٣٠٩) موضع ، من ذلك قوله تعالى :

﴿ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم : ٥١] .

ففي هذه الآية الكريمة تقدم ظرف الزمان (الآن) المنسوب بما بعده (حصحص)، على الفعل والفاعل، وقد اقتضت الآية الكريمة تقديمه؛ للإشارة إلى الوقت الذي ظهر فيه الحق، وهو وقت في غاية الأهمية لما يترتب عليه من إثبات براءة يوسف عليه السلام ، هذا وإن زوجة الملك عندما قالت قولها هذا : " قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ " كانت على علم بما جرى من مناظرات بين الملك ويوسف عليه السلام عن طريق رسول الملك،

(١) يُنظر: الخصائص (٣٨٢/٢) .

وهي تعرف أنها السبب في كل ما وقع ليوسف، ولعل ما ذكر في الآية من قوله عليه السلام : " ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن " [من الآية رقم : ٥٠] ، فيه مراعاة لجانب امرأة العزيز؛ إذ ذكر النسوة، ولم يذكر تلك المرأة البتة، حتى في الإشارة إلى الكيد جاءت على العموم : " إن ربي بكيدهن غليم " [من الآية رقم : ٥٠] ، فعرفت من ذلك أنه إنما ترك ذكرها رعاية لحقها، وتعظيماً لجانبها، وإخفاء للأمر عليه؛ فأرادت أن تكافئة على هذا الفعل الحسن، وكان ذلك ، أن شهدت شهادة جازمة بأنه عليه السلام كان مبرراً من كل الذنوب، مطهراً عن جميع العيوب؛ ولكي تقطع بأن الحق قد وضح، وانكشف، وتبين بعد خفاء علقت وقوع الفعل بالآن لتؤكد أن هذه اللحظة هي اللحظة التي تجلى فيها كل شيء ولا مجال لأن يشك أحد في يوسف عليه السلام .^(١)

إن تقدم ظرف الزمان يعني تأكيد أهمية الوقت الذي وقع فيه الفعل، ومثل هذا جاء في آيات أخر : قال تعالى :

- ﴿ الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٧١] .
- ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ١٨٧] .
- ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ [سورة الأنفال من الآية رقم : ٦٦] .

ولا يقتصر التقديم على هذا الظرف، وإنما جاءت ظروف أخرى مقدمة بحسب مقتضيات الدلالة من ذلك قوله تعالى :

- ﴿ فاليوم نساهم ﴾ [سورة الأعراف من الآية رقم : ٥١] .

وتقديم الظرف يأتي في التأكيد على أهمية يوم الحساب، إذ يُترك الكافرون في عذابهم بسبب الإعراض عن آيات الله واتخاذهم الدين هواً ولعباً وأن الدنيا غرقم فأنستهم حقيقة الإيمان^(٢) " فاليوم نساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا " و " اليوم " ظرف زمان منصوب بما بعده ؛ أي : الفعل " نساهم " .^(٣)

ومثل ذلك في قوله تعالى :

- ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمْ ﴾ [سورة النور ، من الآية رقم : ٢٥] .

(١) ينظر: التفسير الكبير للفخر الرازي (٤٦٧/٦، ٤٦٨) والدر المصون (٥١٣/٦) .

(٢) ينظر: التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٥٣/٥) .

(٣) ينظر: الدر المصون (٣٣٥/٥) .

" يومئذ " ظرف زمان، والعامل فيه الفعل " يُؤفّيههم " .^(١)

وقد يحصل أن يتقدّم الظرف على الفاعل فقط، وذلك في (٢٣) موضع ،
ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴾ [سورة القمر الآية رقم : ٣٨] .

وهنا جاء الظرف (بكرة) منصوب على الظرف بالفعل " صَبَّحَهُمْ " ، وقد تقدّم
الظرف على الفاعل ليكون الظرف جواباً على من يسأل عند سماع " صَبَّحَهُمْ " متى كان
ذلك؟ لأنّ " صَبَّحَهُمْ " معناه : أتاهم وقت الصبح، لكن التصحيح يطلق على الإتيان في
أزمنة كثيرة من أول الصبح إلى ما بعد الإسفار، فإذا قال : " بكرة " أفاد أنه كان أول جزء
منه، وما أُوخِر إلى الإسفار، وهذا أوجه وأليق؛ لأنّ الله تعالى أوعدهم به وقت الصبح، بقوله:
" إن موعدهم الصبح " [سورة هود: من الآية رقم: ٨١] ، وكان من الواجب بحكم
الإخبار بتحقيقه في أول الصبح، ومجرد قراءة : " صَبَّحَهُمْ " ما كان يفيد ذلك .^(٢)

وقد جاء " بكرة " منوئاً لكونه نكرة، ولو قصد به وقت بعينه لامتنع من الصرف
للتعريف والتأنيث .^(٣)

وهكذا الظرف يتقدم على الفعل والفاعل، أو على الفاعل فقط لعلّة دلالية، وقد
يتأخر عن الفاعل فتأتي الجملة على الأصل (فعل ← فاعل ← ظرف) ، وقد جاء هذا
في (٧٤٠) موضع حتى إنّ بعض الظروف جاءت على التأخير في جميع الآيات التي
وردت فيها، ومن هذا الظرف (أبداً) الذي ورد في ثمانية وعشرين موضعاً مؤخراً فيها بعد
الفاعل ومع أن التأخير واجب فإن فائدته الدلالية واضحة كما في قوله تعالى :

﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٩٥] .

﴿ إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا ﴾ [سورة المائدة من الآية رقم : ٢٤] .

﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ [سورة التوبة من الآية رقم : ٨٤] .

(١) يُنظر: التبيين في إعراب القرآن (٩٦٨/٢) .

(٢) يُنظر: التفسير الكبير للفخر الرازي (٣١٧/١٠) .

(٣) يُنظر: الدر المصون (١٤٣/١٠، ١٤٤) .

﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [سورة النساء من الآية رقم : ٥٧ ، ١٢٢ ، ١٦٩ ،
وغيرها من سور القرآن] . ^(١)

﴿ وَلَنْ تَفْلَحُوا إِذَا أَبَدًا ﴾ [سورة الكهف من الآية رقم : ٢٠] .
ففي كل هذه الآيات جاء الظرف (أبداً) منصوباً بالفعل، أو باسم الفاعل
(خالدين) و (أبداً) ظرف زمان يقع للقليل والكثير، ماضياً كان أو مستقبلاً . ^(٢)
ومثل ذلك في قوله تعالى :

﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢٥٥] .
وقوله تعالى :

﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ﴾
[سورة آل عمران من الآية رقم : ٣٧] .
فهنا جاء ظرف المكان " عنده " منصوباً بالفعل (يشفع) و " عندها " منصوباً
بالفعل وجد ^(٣) .

ثالثاً: الترتيب بين الفاعل والمفعول لأجله :

المفعول لأجله هو الاسم المنتصب؛ لأنه موقوف له؛ ولأنه تفسير لما قبله لِمَ
كَانَ ؟ ^(٤)

ويأتي المفعول لأجله معرفة، كما يأتي نكرة، ولا يكون إلا مصدراً، ولكن العامل فيه
فعل غير مشتق منه، وإثما يُذكر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر ^(٥) ، فذكره يتضح الغرض الذي

(١) وردت هذه الآية أيضاً في : سورة المائدة من الآية رقم : ١١٩ و (سورة التوبة، من الآية رقم :
١٢ ، ١٠٠) ، و (سورة الأحزاب من الآية رقم : ٦٥) ، و (سورة التغابن من الآية رقم : ٩) ،
و (سورة الطلاق من الآية رقم : ١١) ، و (سورة الجن من الآية رقم : ٢٣) ، و (سورة البيئنة،
من الآية رقم : ٨) .

(٢) يُنظر: النر المصون (٩/٢) .

(٣) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (١، ٢٠٤، ٢٥٥) .

(٤) يُنظر: الكتاب (٣٦٧/١) .

(٥) يُنظر: الأصول في النحو (١/٢٠٦، ٢٠٨) .

من أجله كان الفعل، وذلك قولك: جئتكَ إكراماً لك، فالمعنى جئتكَ للإكرام، فلَمَّا حُذِفَ الحرف وصلَ الفعلُ إلى المصدر فنصبه .^(١)

أما فيما يخصّ رتبة المفعول لأجله بالنسبة إلى الفاعل، وإلى ناصبه، فقد جَوَزَ النحاة أن يتقدّم المفعول لأجله المنصوب على الناصب، وفي هذا قال أبو البركات ابن الأنباري: "يجوز ذلك؛ لأنّ العامل فيه يتصرّف، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه " .^(٢)

أما ما جاء في التزليل من شواهد فلم يرد فيها تقديم أو تأخير، وإنما جاءت جميعها على الأصل أي: (فعل ← فاعل ← مفعول لأجله) وذلك في (١٢٠) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [سورة الروم من الآية رقم : ٢٤] .

وقوله تعالى :

﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [سورة السجدة من الآية رقم : ١٦] .

فهنا " خوفاً وطمعاً " في الآيتين الكريميتين منصوبان على المفعول له .

ويحاول المفسرون والنحاة أن يوجدوا تعليلاً لنصبهما؛ إذ من شروط النصب أن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً، وفي هذا قال الزمخشري: " فيه وجهان : أحدهما أن المفعولين فاعلون في المعنى لأنهم راءون، فكأنه قيل: يجعلكم رائيين البرق خوفاً وطمعاً. والثاني أن يكون على تقدير حذف المضاف: أي : إرادة خوف وإرادة طمع، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.^(٣)

ومثل ذلك يُقال في الآية الثانية^(٤) ، وكذلك في قوله تعالى :

﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾

[سورة البقرة من الآية رقم : ١٩] .

(١) ينظر: إيضاح العضدي (ص ١٧٠) ، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/٦٦٥ ، ٦٦٦) .

(٢) انظر : أسرار العربية (ص: ١٨٩) .

(٣) ينظر الكشاف (٢/٢١٩) ، والبحر المحیط (٨/٣٨٣) .

(٤) ينظر: البحر المحیط (٨/٤٣٧) .

فهنا فاعل " الجعل " ، و " الحذر " واحد وهم الكفار، أما إذا اختلف الفاعلان امتنع النصب، فلا يجوز : " جنتك محبتك إياي " ، لأن فاعل " المنجي " المتكلم، وفاعل " المحبة " المخاطب .^(١)

إذن فـ (حَذَرَ) مفعول لأجله؛ لأنّ شروط المفعول لأجله موجودة فيه؛ إذ هو مصدر متحد بالفاعل فاعلاً وزماناً .

هذا ما ذكره صاحب البحر المحيط؛ إلّا أنّه قال: " وفيه نظر " ؛ لأنّ قوله : من الصواعق هو في المعنى مفعول لأجله، ولو كان معطوفاً لجاز، نحو: قوله تعالى :

﴿ ابْتَغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾

[سورة البقرة من الآية رقم : ٢٦٥] .

ولعلّ هذا كان سبباً في أن يرى بعضهم وجهاً آخر في إعراب " حذر " وهو أنّه منصوب على المصدر وعامله محذوف والتقدير : (يحذرون حذر الموت)^(٢) ، لكن الوجه الإعرابي الأظهر هو أنه مفعول لأجله، وناصبه " يجعلون " ولا يضّر تعدّد المفعول لأجله، لأنّ الفعل يُعلّل بعلل^(٣) .

بعد هذا تجدر الإشارة إلى أنّ ما جاء في التبريل من آيات انتصب فيها المفعول لأجله، قد ذكر فيها وجه آخر للإعراب، وهذا ما بيّنه الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ ﴾

[سورة المائدة من الآية رقم : ٩٦] .

قال الرّمحشري في إعراب " متاعاً " : " مفعول له : أي أحلّ لكم تمتيعاً لكم، وهو في المفعول له بمرّة قوله تعالى :

﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ [سورة الأنبياء من الآية رقم : ٧٢] .

(١) يُنظر: التصريح على التوضيح (٥١١/١) .

(وذكر صاحب التصريح خمسة شروط لنصب المفعول لأجله هي :

١- كونه مصدراً . ٢- كونه قليلاً . ٣- كونه علة . ٤- اتحاده بالمطل به وقتاً .

٥- اتحاده بالمطل به فاعلاً) [يُنظر التصريح على التوضيح (٥٠٩/١) وما بعدها] .

(٢) يُنظر: البحر المحيط (١٤١/١) ، والذّر المصون (١٧٣/١) .

(٣) يُنظر: الذّر المصون (١٧٣/١) .

في باب الحال ، لأنّ قوله " متاعاً لكم " مفعول له مختص بالطعام، كما أنّ، نافلةً " حال مختصة بيعقوب " . (١)

وقال العكبري: " متاعاً : مفعول من أجله، وقيل : مصدر : أي متّعتم بذلك تمّيعاً " . (٢)

وهكذا في الآيات الأخر، فعندما يُذكر المفعول لأجله، يشار إلى الوجه الآخر كالمصدر ، والحال . (٣)

رابعاً: الترتيب بين الفاعل والمفعول معه :

المفعول معه اسمٌ فضله، يأتي بعد " واو " ؛ بمعنى " مع " ، وحقيقة هذه الواو أنّها تدلّ على الجمع بين شيئين، ولكن بغير عطف، وهي واو غير عاملة، وهذا الذي جوّز للفعل قبلها أن يعمل فيما بعدها. (٤)

وبما أنّ الأصل في هذه الواو أنّها للعطف، وأنّ الأصل في المعطوف أن يكون بعد المعطوف عليه، فقد منع النحاة التقديم للمفعول معه في هذا الباب . (٥)

وذكر ابن مالك أنّ هذه (الواو) التي بمعنى (مع) مُعدّية، وأنّ لها شيئاً بالواو العاطفة في اللفظ والمعنى، ولذلك لم تعمل عمل حروف الجرّ في لفظ ما عدّت إليه العامل، بل أوصلت إليه عمل العامل لفظاً ومحلاً، ولازمت محلاً واحداً لشبهها بهمزة التعدية، فلا تتقدّم على عامل المصاحب . (٦)

لهذا لا يتقدّم على عامله، فلا يقال: " والنيل سرت " ولا يتوسط، نحو: " سارَ والنيل زيلاً " ؛ لأنّ الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة،

(١) انظر : الكشف (٦٤٦/١) ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (٥٧١/٩) .

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن (٤٦٢/١) ، ويُنظر: البحر المحيط (٣٧/٥) والذّر المصون (٤٢٩/٤) .

(٣) يُنظر: تفصيل ذلك في دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٥٧١/٩ وما بعدها) .

(٤) يُنظر: الأصول في النحو (٢٠٩/١) ، والإيضاح العضدي (ص : ١٦٨) ، والمقتصد في شرح الإيضاح (٦٥٩/١) .

(٥) يُنظر: الأصول في النحو (٢١١/١) .

(٦) يُنظر: شرح التسهيل (٢٥٢/٢) .

فكما لا يجوز تقديم المعطوف، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه، فكذلك هذا .^(١)
وقد ورد المفعول معه في القرآن الكريم في (٧) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [سورة يونس من الآية رقم : ٧١] .

في هذه الآية انتصب " شركاءكم " بالفعل " فأجمعوا " ، وهو مفعول معه، ولا يجوز جعلها هنا معطوفة، لأن " أجمع " لا ينصب إلا الأمر والكيد، ونحوهما؛ ولذلك فمن جعل " شركاءكم " مفعولاً به، نصبها بفعل مقدر " اجمعوا " ، كأنه قيل : فأجمعوا أَمْرَكُمْ، وأجمعوا شركاءكم .

ومثل هذا في قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [سورة الحشر من الآية رقم : ٩] .

فمن الممكن أن يكون " الإيمان " مفعولاً معه، ومن الممكن نصبه مفعولاً به بفعل مقدر (اعتقدوا)^(٢)

(١) يُنظر: التصريح على التوضيح (١/٥٣١، ٥٣٢) .

(٢) يُنظر: شرح التمهيل (٢/٢٦١) .

البحث الخامس: التقديم والتأخير بين الفاعل والجار والمجرور

لحروف الجرّ في العربية أسماء متعددة ، نحو حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، فإذا قلت : (مررتُ بزيد) ، فإنما أضفتَ المرور إلى زيد بالباء .^(١)

كما تسمى حروف الجرّ؛ لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء، أي تخفضها، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات .

وقد أوضح ابن يعيش أن ليس في الكلام حرف جرّ إلّا وهو متعلّق بفعل، أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ والتقدير، ولا يخفى أن هذه الحروف فائدة عظيمة في تركيب الجملة فهي من جهة توصل معاني الأفعال إلى الأسماء التي بعدها، ومن جهة أخرى تقوّي الفعل الذي ضعف عن مجاوزة الفاعل إلى المفعول^(٢)، وقد يُدعم اسم الفاعل بحرف الجرّ في بعض المواضع وإن كان فعله متعدّياً بنفسه، نحو : أنا ضاربٌ لزيد، لكونه أضعف عملاً من الفعل .^(٣)

إذن لهذه الحروف فائدة تركيبية في الجملة الفعلية وهي كونها (موصلة ومقوية) ، ولها فائدة دلالية؛ ذلك أنّ الجار والمجرور عندما يدخلان الجملة يضيفان معنى جديداً للمعنى الرئيس الناجم عن ركني الإسناد (الفعل والفاعل) ، ولكلّ حرف معانٍ متعدّدة يوضح السياق المعنى المطلوب، فالحرف (مِنْ) له خمسة عشر معنى^(٤)، وكلّ معنى من هذه المعاني لا يُستدلّ عليه بلفظ الحرف، وإنّما بما يتعلق به الحرف من الأسماء والأفعال، فدلالة (من) على بيان الجنس يكون فيما يرتبط به هذا الحرف من ألفاظ الجملة لا في الحرف نفسه، فمثلاً في قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ . [سورة المائدة من الآية رقم : ٩٥] .

(١) يُنظر: الكتاب (٤٢١/١)، والأصول في النحو (٤٠٨/١)، وشرح المفصل (٧/٨) .

(٢) يُنظر: تفصيل ذلك في شرح المفصل (٧/٨، ٨) .

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية (٢٠٣/٢) .

(٤) يُنظر: مغني اللبيب (ص: ٤١٩ وما بعدها) .

يُلاحظ أن حرف الجرّ " من " في قوله : " فجزاءً مثلُ ما قتلَ من النعم " أفادَ في استنباط حكم شرعي من الآية الكريمة هو " الجزاء في قتل الصيد للمحرم " حيث استدل بعض الفقهاء كالشافعي على أن المحرم في حج أو عمرة إذا قتل صيداً، وكان لذلك الصيد نظير من الغنم، أو البقر، أو الإبل، فإن الواجب عليه الافتداء بما يشابه ذلك الصيد في الصورة والهيئة، ولا تجب عليه قيمة ذلك الفداء، فمن قتل ظبية فعليه شاه، وهكذا .^(١)

إن الدليل النحوي في هذا الاستدلال هو حرف الجرّ " من " فهي هنا لبيان الجنس، وكما يُذكر أن علامتها عندما تكون للجنس، صحة وقوع موصول موضعها إذا تبيّنت معرفة نحو قوله تعالى :

﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [سورة الحجّ من الآية رقم : ٣٠] .

أي الذي هو الأوثان، فإن بيّنت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة، نحو قوله تعالى :

﴿ يُحْلَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ [سورة الكهف من الآية رقم : ٣١] .

فالخرف " من " في " من ذهب " بيان لـ " أساور " أي : هي ذهب^(٢)، وكذلك في الآية " من نعم " بيان لـ " مثل " ، وكما أشار الزمخشري أن " من النعم " تفسير للمثل .^(٣)

هذا من حيث الدلالة، أمّا من حيث الترتيب فالواضح من متابعة الاستعمال العربي أن الجار والمجرور - كما هو الحال في الطرف - يتمتعان بحرية كبيرة في الانتقال من الموضع الأصلي الذي هو بالأساس بعد ركني الإسناد ، وبعد المتعلقات؛ إذ كثيراً ما يحدث أن يتقدم الجار والمجرور على متعلقه، وبهذا فالجملة مع الجار والمجرور تتخذ صوراً متعددة منها :

(١) يُنظر: الكشف (٦٤٤/١)، وأثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن

النشريعة للدكتور عبد القادر المسدي (ص: ١٢٥) - دار عمّار - عمّان - ط ٢٠٠٠ م .

(٢) يُنظر: التصريح على التوضيح (٦٣٧/١) .

(٣) يُنظر: الكشف (٦٤٤/١) .

- (فعل + فاعل + جار ومجرور) .
- (فعل + جار ومجرور + فاعل) .
- (جار ومجرور + فعل + فاعل) .

وقد وردت هذه الصور جميعها في القرآن الكريم في (٦٣٩٨) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

- ﴿ لِإِلَهِ اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [سورة آل عمران من الآية رقم : ١٥٨] .
- ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [سورة هود من الآية رقم : ٨٨] .
- ﴿ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [سورة القصص من الآية رقم : ٨٨] .

في كل هذه الآيات تقدم الجار والمجرور على الفعل والفاعل، ففي الآية الأولى اللام في (لإلى) جواب قسم محذوف، ولدخولها على حرف الجار جاز أن يأتي " يُحشرون " غير مؤكد بالنون، والأصل " تُحشرون إلى الله " ^(١)، وقد جاء التقديم في جميع الآيات مع الإثبات للدلالة على الاختصاص، أما إن كان في النفي فالتقديم يفيد تفضيل النفي عنه . ^(٢) كما في قوله تعالى :

- ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ [سورة الصافات من الآية رقم : ٤٧] .

وورد الجار والمجرور بين الفعل والفاعل نحو قوله تعالى :

- ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [سورة طه الآية رقم : ٦٧] .
- ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى ﴾ [سورة يس من الآية رقم : ٢٠] .

وكل ذلك يحصل لفوائد دلالية: فضلاً عن الجانب الشكلي في كثير من الأحيان كما في الآية الأولى " فأوجس في نفسه خيفة موسى " ، فذلك التقديم والتأخير

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (٣٠٥/١) .

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢٣٦/٣، ٢٣٧) .

مفيداً في مشكلة رءوس الأي، فإنه لو آخر " في نفسه " عن " موسى " ؛ فات تناسبُ
الفواصل؛ لأن قبله: " يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى " ، وبعده : " إِنَّكَ أَنْتَ
الأعلى " .^(١)

أما مجئ الجار والمجرور على الأصل، أي: بعد الفعل والفاعل فذلك كثير،
نحو قوله تعالى :

- ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٧] .
- ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢٨] .
- ﴿ فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٣٦] .

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢٣٤/٣) .

المبحث السادس : التقديم والتأخير بين الفاعل والحال

الحال في مفهوم النحاة وصف منصوب، يقع فضلةً في الجملة، وهو في الجملة الفعلية وصف من أوصاف الفاعل، أو المفعول؛ لكونه مبيّناً هيئة كل واحدٍ منهما .

وقد ذكر سيبويه أنّ الحال يعملُ فيه الفعلُ فينتصب، نحو: " ذهبَ زيدٌ راكباً " ، فراكباً حال وقع فيها الفعل، وهي هنا تبيّن هيئة الفاعل (زيد) وقت وقوع الفعل، وليس كذلك المفعول، نحو: " كسوتُ الثوبَ " ، فالثوب مفعول به، وهو يختلف عن الحال؛ إذ تنتصب الحال بالفعل اللازم، والفعل المتعدي، ولا تكون إلا نكرة، وليس كذلك المفعول .^(١)

وانتصاب الحال دليلٌ على كونها فضلةً في الجملة؛ " لأنّ الاسم الذي منه الحال قد حجز بينه وبين ما يعمل فيه غير النصب ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: جاءني زيدٌ راكباً، فزيد قد حجز بين " جاءني " ، وبين " راكب " ؛ لأنه ارتفع به، وجاء " راكب " بعد تمام الفعل بفاعله، واستغنى الكلام عنه، فلا بُدَّ من نصبه " .^(٢)

وبما أنّ الفضلات في أصل ترتيب الجملة تكون بعد العُمَدِ ، فالأصل في ترتيب الجملة الفعلية مع الحال كالآتي :

فعل ← فاعل ← حال

وهناك سياقات تتبادل فيها الحالُ الموقعَ مع عناصر الجملة الفعلية، وذلك إذا كان العامل في الحال فعلاً متصرفاً، فهنا يجوز التقديم والتأخير بالصورة المبينة الآتية:

(١) ينظر : الكتاب (٤٤/١ ، ٤٥) .

(٢) انظر : المصدر السابق و التبصرة والتذكرة (٢٩٧/١) .

فعل ← فاعل ← حال : (جاء زيدٌ ركباً) .

فعل ← حال ← فاعل : (جاء ركباً زيدٌ) .

حال ← فعل ← فاعل : (ركباً جاء زيدٌ) .

ويمتنع التقديم والتأخير ، إذا كان العامل في الحال معنى الفعل، مثل: " في الدار زيدٌ قائماً " ، فهنا لا يجوز تقديم الحال ؛ لأن العامل ليس بفعل، وفي مثل قولهم : " مررتُ بزيدٍ ركباً " ، يجوز القول : " مررتُ ركباً بزيد " ، إذا كانت الحال من ضمير المتكلم، ولا يجوز التقديم، إذا كانت الحال من زيد؛ لأنَّ ما عملت فيه الباء لا يجوز تقديمه؛ ذلك أنَّ التقديم والتأخير إنما يجوز فيما يتصرّف في نفسه، وما لم يتصرّف في نفسه لا يتصرّف في معموله ^(١) " لأنَّ العامل لما كان متصرّفاً، تصرّف عمله، فجاز تقديم معموله عليه، وإن كان العامل فيه معنى فعل (...) لم يجوز تقديم الحال عليه ، (...) ، لأنَّ معنى الفعل لا يتصرّف تصرّفه، فلم يجوز تقديم معموله عليه " . ^(٢)

إذن فالتقديم والتأخير بين الفاعل والحال يترتب في الجملة الفعلية التي فعلها متصرّف، وكذلك ما أشبهه من الصفات، يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً فيها، فتقول: " زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً " ، و " قائماً زيدٌ ضاربٌ عمراً " ، وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل ، حكم الجميع شيء واحد، أمّا الصفات التي لا تشبه

(١) يُنظر: التبصرة والتذكرة (١/٢٩٧، ٢٩٨) .

(٢) انظر : أسرار العربية (ص: ١٩١، ١٩٢) .

الفعل كاسم التفضيل الناصب للحال، فلا يجوز تقديم الحال عليه، وكذلك فعل التعجب لا تتقدم الحال عليه؛ لكونه غير متصرف^(١).

ومما ذكره النحاة في أوصاف الحال أنها نفسُ صاحبها في المعنى؛ لأنها وصفٌ له، وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفسُ المخبر عنه؛ فلذلك الاتحاد جاز: (جاء زيدٌ ضاحكاً) ؛ لأنَّ الضاحك هو " زيد " في المعنى^(٢).

ووقوفاً عند سياقات التقديم والتأخير في الحال، سيكون تسليط الضوء في ذلك مع صاحبها (الفاعل) فقط؛ إذ لا تخرج تلك السياقات عن حالاتٍ ثلاث: ^(٣)

(١) جواز التقديم والتأخير :

إذا لم يكن هناك ما يمنع تقديم الحال، أو تأخيرها على صاحبها (الفاعل)، فالعدول عن أصل الترتيب جائز بين الحال وصاحبها الذي تبين هيئته، بحسب ما يقتضيه المعنى، وقد جاء في القرآن ما فيه الحال على الأصل بعد الفاعل، وذلك في (١٣٧٨) موضع ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى :

﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٣٨] .

فـ " جميعاً " هنا " (حال) ، أي مجتمعين، إمّا في زمن واحد، أو في أزمنة، بحيث يشتركون في الهبوط . ^(٤)

(١) يُنظر: شرح المفصل (٥٧/١)، وشرح ابن عقيل (٦٤٧/١، ٦٤٨) .

(٢) يُنظر: التصريح على التوضيح (٥٧٩/١، ٥٨٠) .

(٣) يُنظر: المصدر السابق (٥٨٩/١ - ٥٩٣) .

" والمراد بالحال هنا : الحال المؤسّسة، وليست المؤكّدة ؛ إذ الحال ضربان: مؤسّسة ، وتسمى مُبَيَّنّة أيضاً ؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، وهي التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها، نحو : (جاء زيدٌ راكباً)، فلا يُستفاد معنى: " الركوب " إلا بذكر " راكباً "، ومؤكّدة، وهي التي يُستفاد معناها بدون ذكرها، نحو: " تبسم ضاحكاً "، فضاحكاً حال من فاعل " تبسم "، وهي مؤكّدة لعاملها معنى؛ لأنَّ التبسم نوع من الضحك، فهما يختلفان في اللفظ فقط " . [يُنظر: التصريح على التوضيح (٥٨٩/١، ٥٩٠)] .

(٤) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (٥٤/١) .

وهي حال من الضمير (الفاعل) في : " اهبطوا " ، ^(١)

ومثل هذا في قوله تعالى :

﴿ وَخَرَّ مُوسَى صَعْقًا ﴾ [سورة الأعراف من الآية رقم : ١٤٣] .

فـ " صَعْقًا " حال من الفاعل " موسى " ، وهي حال مقارنة ^(٢) ، أي : إنها وقعت مع وقوع الفعل ، وإن معناها قد تحقّق في زمن تحقّق معنى عاملها ، والخرور : السقوط ، أي أنّ موسى عليه السلام خرّ مغشياً عليه حين تجلّى للجبل من ملكوت الله تعالى ما تدكّسك به ، ولم يُطق تلك الرؤية .

وكذلك جاءت الحال على الأصل بعد صاحبها المرفوع في قوله تعالى :

﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾

[سورة الأعراف من الآية رقم : ٤] .

وهنا انتصب " بَيَاتًا " على الحال ، وهو مصدر أي : " فجاءها بأُسنا " بئتين ، وهو

بمعنى الفاعل واقع موقع الحال . ^(٣)

وهكذا جاءت الحال في هذه الشواهد بعد صاحبها الفاعل وهو جائز لعدم وجود ما

يوجب تقديمها أو تأخيرها ، ويجوز التقديم وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في (٣٤)

موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [سورة القمر من الآية رقم : ٧] .

ففي هذه الآية تقدّمت " خُشْعًا " وهي حال من ضمير يخرجون (الفاعل) والعامل

فيها " يخرجون " ، لأنّه فعل متصرّف ، وهو الذي سوّغ تقديمها وقرئ " خُشْعًا " ،

و " خاشعاً " ، و " خاشعة " ، والظاهر أنّ قراءة " خُشْعًا " على " يخشعون أبصارهم " وهذا

يبدو موافقاً للغة أكلوني البراغيث ، وهم طيء ، لكن هناك من تأوّلها في أن جعل في " خُشْعًا

" ضميراً فاعلاً ، وتقع أبصارهم بدلاً منه .

أما خاشعة فعلى : تخشع أبصارهم ، وخاشعاً على الأفراد . ^(٤)

(١) يُنظر: البحر المحيط (٢٧٠/١) .

(٢) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (٥٩٤/١) ، والبحر المحيط (١٦٧/٥) ، والذر المصون (٤٥٠/٥) .

(٣) يُنظر: البحر المحيط (١١/٥) ، وتفسير أبي السعود (٤٧٤/٢) .

(٤) يُنظر: الكشف (٣٦/٤) ، والبحر المحيط (٣٥/١٠ ، ٣٦) ، وتفسير أبي السعود (١٦٦/٦) .

٢) وجوب التقديم :

تتقدّم الحال على صاحبها، وعلى العامل فيها وجوباً إذا كانت اسماً له الصدارة في الكلام، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في (٥٢) موضع ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ٢٨] .

وهنا تقدّمت " كيف " وجوباً وهي في موضع نصب على الحال والعامل فيها " يكفرون " ؛ لكونها اسم استفهام .

ووقعها في هذا الموضع له فوائد دلالية كبيرة، ففيها معنى الهمزة، وذلك مثل قولهم: أتكفرون بالله، وهذا يعني أنّ " كيف " في الآية الكريمة وقعت إنكاراً للحال التي يقع عليها كفرهم، أي : كيف تكفرون بالله وحالكم أنكم كنتم أمواتاً نطقاً في أصلاب أبنائكم، فجعلكم أحياء، ثم يُميتكم بعد هذه الحياة، ثم يحييكم بعد الموت، ثم يحاسبكم، ومما تبدو عليه القصة في هذه الآية أنّ بعضها ماضٍ، وبعضها مستقبل، والماضي والمستقبل كلاهما لا يصح أن يقعا حالاً حتى يكون فعلاً حاضراً وقت وجود ما هو حال عنه، فما الحاضر الذي وقع حالاً ؟ وتفسير ذلك هو أنّ الحاضر هو العلم بالقصة كأنه قيل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصة بأولها وآخرها .^(١)

ومثل ذلك في قوله تعالى :

﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾

[سورة آل عمران من الآية رقم : ٨٦] .

" كيف " هنا اسم استفهام في محل نصب حال تقدّمت وجوباً على عاملها " يهدي " ^(٢) .

وقد تتقدم (الحال) على صاحبها وجوباً إذا كان صاحبها محصوراً، نحو: (ما جاء راكباً إلا زَيْدٌ) ، ولم يرد في التزليل على هذه الصورة التي يكون صاحبها فاعلاً محصوراً .

(١) يُنظر: الكشف (٢٦٩/١)، والتبيين في إعراب القرآن (٤٥/١) .

(٢) يُنظر: التبيين في إعراب القرآن (٢٧٨/١) .

٣) وجوب التأخير :

تتأخر الحال عن صاحبها وجوباً إذا كان صاحبها مجروراً بالإضافة نحو: يعجبني وقوف علي خطيباً و إذا كانت محصورة، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في (٣٤) موضعاً ، من ذلك قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ ذُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ ﴾

[سورة الأنفال من الآية رقم : ١٦] .

قوله تعالى : " متحرِّفاً " أو " متحيِّزاً " حالان من ضمير الفعل في " يُؤْلِهِمْ " .^(١)

ومثل ذلك قوله تعالى :

﴿ وَ مَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [سورة الأنعام من الآية رقم : ٤٨] .
فـ" مبشرين " و" منذرين" حالان من (المرسلين) ولا يجوز تقديمهما على (المرسلين) ؛
لكونهما محصورين.

وقوله تعالى :

﴿ إِنَّ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ [سورة الأحزاب من الآية رقم : ١٣] .

وقوله تعالى :

﴿ وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا أَشْحَةً عَلَيْكُمْ ﴾

[سورة الأحزاب من الآية رقم : ١٨ ، ١٩] .

أما تأخر الحال عن عاملها وجوباً فذلك يكون في المواضع الآتية :^(٢)

١- إذا كان عاملها فعلاً جامداً، نحو : " ما أحسنه مقبلاً " .

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/٦٢٠) .

(٢) يُنظر: التصريح على التوضيح (١/٥٩٦ وما بعدها) .

٢- إذا كان العامل صفةً تُشبه الفعل الجامد كاسم التفضيل نحو: " هذا أحسنُ الناس خطيباً".

٣- إذا كان العامل لفظاً مضمناً معنى الفعل، نحو قوله تعالى :

﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ ﴾ [سورة النمل من الآية رقم : ٥٢] .

فـ " خاوية " حال من " بيوتهم " ، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو " تلك " وفيها معنى الفعل، وهو " أشير " دون حروفه، وحقيقة الأمر أنَّ العامل في الحال هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره : أشيرُ إليها خاويةً .

٤- إذا كان العامل مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري نحو: " يعجبني اعتكاف أخيك صائماً" .

٥- إذا كان العامل عاملاً آخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله نحو " لأصبرُ محتسباً" فـ " محتسباً" حال من فاعل " أصبر " المستتر فيه، وكذلك "لأعتكفنُ صائماً" فـ "صائماً" حال من فاعل "اعتكف" المستتر فيه، ولا يجوز في "محتسباً" و "صائماً" أن يتقدما على عاملهما، (فإن ما في حيز لام الابتداء) وهو "محتسباً" وما في حيز (لام القسم وهو "صائماً" لا يتقدم عليهما أي على لام الابتداء و لام القسم لأفهما من أدوات الصدور وقد وردت الحال متأخرة عن عاملها وجوبا في القرآن الكريم في (٢٤٢) موضع .

المبحث السابع : التقديم والتأخير بين الفاعل والتميز

التميز اسم منصوب بفعل، أو مما هو في معنى الفعل، وهو فضلة في الكلام؛ لكونه من المنصوبات التي تأتي بعد تمام الجملة بركني الإسناد، إلا أن النحاة يرون في هذا المنصوب أنه هو المرفوع في المعنى، أي : إن التميز وإن كان يشبه المفعول في اللفظ ، فهو فاعل في المعنى، ففي قولهم : " امتلاً الإناء ماءً " ، جاءت " ماء " تمييزاً منصوباً بالفعل " امتلاً " ، و " الإناء " فاعل مرفوع بالفعل، لكن الماء هو الذي ملأ الإناء، فهو فاعل في المعنى، وكذلك التميز المنصوب بما يقوم مقام الفعل، نحو : " زيد أحسنهم وجهاً " ، فهنا " وجهاً " تميز منصوب باسم التفضيل " أحسنهم " ، وفي هذا الأخير ضمير مرفوع به، وهو ضمير " زيد " ، ولكن ما يفهم من معنى الجملة أن الحسن للوجه ^(١)

أما موقع التميز في الجملة، فيأتي بالصورة الآتية :

فعل أو ما في معنى الفعل ← فاعل ← تميز .

أي إن رتبة التميز بعد رتبة عناصر الإسناد، وقد ألزم أغلب النحاة الجملة بهذا الترتيب، فمنعوا تقديم التميز على عامله، وبهذا لا يتقدم لا على الفاعل، ولا على الفعل والفاعل وهذا هو مذهب سيويه الذي يفهم من قوله : " وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك : امتلأت ماءً وتفقت شحماً، ولا تقول : امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة " . ^(٢)

وذكر أبو علي الفارسي أن " سيويه لا يجيز التقديم في هذا، فلا يقول : شحماً تفقأ زيد ، وأجاز غيره التقديم " . ^(٣)

(١) ينظر: الأصول في النحو (٢٢٢/١)، والإيضاح العضدي (ص : ١٧٣) .

(٢) انظر : الكتاب (٢٠٤/١، ٢٠٥) .

(٣) انظر الإيضاح العضدي (ص : ١٧٤) .

ويلخص أبو البركات ابن الأنباري رأي النحاة في هذه المسألة فيقول :

" اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيويه إلى أنه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله؛ وذلك لأن المنصوب ههنا هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أنك لو قلت: " تصبب زيدٌ عرقاً " كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً؛ وذهب أبو عثمان المازني، وأبو العباس الميرد، ومن وافقهما، إلى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه " .^(١)

فالمشهور عند جمهور النحاة أن التمييز لا يُقدّم على عامله، فعلاً كان، أو معنى، فإذا كان العامل فعلاً متصرفاً منعوا تقديم التمييز؛ لأن الفعل مُسندٌ إليه في المعنى، ولو تقدّم فإنه يُوقَعُ موقعاً لا يقع فيه الفاعل؛ ذلك أن الفاعل يخرجُ بالتقديم عن كونه فاعلاً .

أمّا إذا كان العامل معنى غير فعل، فالتقديم ممتنع لضعف العامل، كما هو في الحال، فلا يجوز القول : (سمناً عندي منوان) ولا (براً عندي قفيزان) على تقدير (عندي منوان سمناً، وقفيزان برأ) .^(٢)

وذهب ابن مالك إلى غير ذلك؛ إذ لم يوافق على حجج من منع التقديم، وبين أن منع تقديم التمييز عند من منعه مُرتباً على كونه فاعلاً في الأصل، إنّما هو في بعض الصور، وفي غيرها بخلاف ذلك، نحو : امتلأ الكوز ماءً، وفي هذا دلالة على ضعف علّة المنع؛ بقصور عن جميع الصور؛ ذلك أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو : " أعطيتُ زيدا درهماً " ، فإن زيدا في الأصل فاعل، وبعد جعله مفعولاً لم يُعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أُجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور، فثبت أن تقدم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً جائز، وإن كان غير فعل، أو فعلاً غير متصرف لم يجوز التقديم بإجماع .^(٣)

ويبدو من خلال الأمثلة أن تمييز المفرد لا خلاف فيه من التزام الترتيب وعدم التقديم، أما تمييز النسبة فهو موضع الخلاف إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، والظاهر أن

(١) انظر : أسرار العربية (ص: ١٩٦، ١٩٧) .

(٢) يُنظر: شرح المفصل (٧٣/٢، ٧٤) .

(٣) يُنظر: شرح التسهيل (٣٩٠/٢) .

خلافهم كان في تقديم التمييز خطوتين أي : على الفعل والفاعل، أما تقدم التمييز على المرفوع فذلك على ما يبدو لا خلاف فيه ؛ إذ " اتفق الجميع ^(١) على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدماً، نحو : " طابَ نفساً زيدٌ " .

أما في التزيل، فكلّ الشواهد الواردة كانت عناصر الجملة فيها مرتبة على الأصل، ولم يحصل فيها تقديم، ولا تأخير، وقد ورد ذلك في (١١٨) موضع ، من ذلك على سبيل المثال : قوله تعالى :

﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [سورة يوسف من الآية رقم : ٣٠] .

فهنا، انتصبَ " حُبًّا " على التمييز المنقول من الفاعل، وأصل هذا :

شغفها حبةً، أي : بلغَ حبةً شغاف قلبها . ^(٢)

وقوله تعالى :

﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً ﴾ [سورة غافر من الآية رقم : ٧] .

يتضح من الآية الكريمة أنّ الرحمة والعلم هما اللذان وسعا كلّ شيء في المعنى، والأصل وَسَعَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَتَكَ وَعِلْمُكَ، ولكن أزيلَ الكلامُ عن أصله بأن أسند الفعلُ (وسع) إلى صاحب الرحمة والعلم، وبذلك نُقِلَ ما كان فاعلاً، إذ أخرجت الرحمة والعلم منصوبين على التمييز، للإغراق في وصفه بالرحمة والعلم، كأنّ ذاته رحمة وعلم واسعان كلّ شيء . ^(٣)

وقوله تعالى :

﴿ فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [سورة مريم من الآية رقم : ٢٦] .

(١) ينظر: التصريح على التوضيح (٦٢٩/١)، والجملة الفعلية لعلي أبو المكارم (ص: ٣٤٧*).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٢٦٦/٦)، والذّر المصون (٤٧٥/٦) .

(٣) ينظر: الكشاف (٤١٦/٣، ٤١٧) .

في هذه الآية " عيناً " نصب على التمييز، منقول من الفاعل؛ إذ الأصل:
لَتَقَرَّ عَيْنُكَ .^(١)

وهكذا في كل الشواهد الأخرى يجيء التمييز بعد الفاعل، وفيما يأتي شواهد
أخرى :

قال تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [سورة البقرة من الآية رقم : ١٦٥] .

وفي هذه الآية " حباً " منصوب على التمييز وعاملة اسم التفضيل " أشد " والمفضل
عليه محذوف، ومقتضى التمييز بالأشدية أفراد المؤمنين له بالحبّة، أو لمعرفة بموجب الحبّ،
أو لخبثهم إياه بالغيب، أو لشهادته تعالى لهم بالحبّة .^(٢)

وتمييز اسم التفضيل قد يتقدم على المفضل عليه ، نحو قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ ﴾ [سورة فصلت من الآية رقم : ٣٣] .

وقد يتأخر عليه، نحو : قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا ﴾ [سورة المائدة من الآية رقم : ٥٠] .

(١) يُنْظَر: الذر المصون (٥٨٩/٧) .

(٢) يُنْظَر: البحر المحيط (٨٧/٢) .

الخاتمة

١- وضع القرآن الكريم بتروله حركة الإنسان في إطار نظام لحكم يسود فيه العدل والأمان؛ فتحقق بذلك النموذج المنشود من السلوك على المستويين : الفردي والجماعي .

من هنا تتجلى أهمية الفعل مقروناً بفاعله، وهو ما حفل به كتاب الله العزيز، حيث تنوعت صورة العامل، كما تنوعت صورة الفاعل، مما حدا بالنحاة والمفسرين إلى تقصّي هذا الأمر ، والكشف عن مكنوناته .

وإذا كان جهد النحاة قد انصبّ كثيراً على دراسة نظام التركيب، فإنّ جهد المفسرين وقف كثيراً عند معنى التركيب، وما يراه البحث هو أنّ دراسة موضوع ما من موضوعات النحو في القرآن الكريم ينبغي أن يكون لها موردان : (كتب النحو، وكتب التفسير) ، لأنّ الوقوف عند جهد النحاة في دراسة التركيب القرآني قد لا يتمخض عنه أكثر لما حققه من سبق من النحاة .

٢- إن تنوع صورة الفاعل في القرآن الكريم ، وكذلك تنوع عامله، تؤكد الرأي الذاهب إلى اعتماد القرآن شاهداً ودليلاً على القاعدة النحوية؛ لأنّ اللغة فيه قد بلغت قمة الفصاحة والبيان، فكان الكتاب المعجز لأصحاب اللسان في كلّ وجه من وجوهه .

٣- إنّ كثرة مجيء الفاعل في صورة الضمير تبين الاعتناء بالناحية الفنية في التعبير القرآني ؛ لأنّ الإضمار يُعدّ عدولاً عن الإظهار الذي هو الأصل، وبهذا فالعدول يمثل الطاقات الإيحائية في الأسلوب .

٤- يُظهر مجيء الفاعل في صورة الجمع أهمية فعل الجماعة في الإسلام، وهذا ما يتضح في مجيء واو الجماعة فاعلاً في (٥٩٠٣) مرة .

إنّ الخطاب القرآني كثيراً ما يتوجه إلى الأمة، أمّا الفاعل الفرد فهو طاقة تصبّ في مسار الجمع من أجل خدمة الأمة .

٥- إنّ لمجيء الفاعل في صورة الاسم المبهم فوائد دلالية كبيرة في القرآن الكريم كتقريب الشيء وتبنيه المخاطب إلى ذلك الفاعل وتأكيده، وقد يتحدّد مكانه من حيث القرب والبعد كما هو الحال مع أسماء الإشارة .

٦- وصل البحث إلى قناعة بأن نظرية العامل التي هي موضع اعتراض أو رفض من بعض الدارسين المعاصرين، إنما هي نظرية تحليلية يمكن في ضوئها تحليل الكلام، وفهم دلالة عناصره، وما هو المراد من التركيب .

إنّ ما قيل عن نظرية العامل في أنّها صناعة لفظية لا تمتّ إلى المعنى بصلة، إدعاء لا مسوّغ له؛ لأنّ الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، إنما هو إلغاء للأسس التي بُني عليها النحو العربي .

٧- مثلما كشفت الدراسة القيمة الدلالية والأسلوبية للفاعل، فإنها عملت مثل ذلك مع العامل في الفاعل؛ إذ بيّنت مغزاه، وعلة اختياره دون سواه، وقد تبين في ضوء ملاحظة الآيات الكريمات أنّ الفعل المتصرف يعطي سعة في الدلالة أكثر من الفعل غير المتصرف، لأن معنى التركيب يتشكل من ارتباط الفعل المتصرف مع السياق، أما الأفعال غير المتصرفة فهي تُشبه الحروف في إفادتها للمعنى لكونها قد خرجت عن بابها فمُنعت التصرف .

٨- عند دراسة (الفاعل بين التقديم والتأخير) تبين أن هناك مستويين للدراسة النحوية عند المتقدمين من النحاة، وقد تمثّل المستوى الأول في رصد الصواب والخطأ في الأداء، على حين تمثّل الثاني في رصد العلاقات بين عناصر التركيب فكشف الدرس النحوي الأغراض التي أدت إلى استعمال نمط من التركيب دون غيره .

وفي إطار ذلك يؤكد البحث أنّ القاعدة النحوية لا تشكل قيداً على المنشئ، وإنّما فيها من الاتساع ما يجعل اللغة وسيلة ميسرة للتعبير عن أغراض المتكلمين .

فهرس الشواهد القرآنية (حسب ورودها في سور القرآن الكريم)

نص الآية	رقمها في السورة	رقمها في صفحة الرسالة
سورة الفاتحة		
— إياك نعبد	٥	١١٥-١٢١-١٣٧
— اهدنا الصراط المستقيم	٦	١١٤
— صراط الذين أنعمت عليهم	٧	١٠٦
سورة البقرة		
— ألم * ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين * ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤		١٠٨
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون * والذين يؤمنون بما أنزل وما أنزل من قبلك وبالأخرة هم يوقنون .		
— إن الذين كفروا .	٦	١٠٨
— ختم الله على قلوبهم	٧	١٦١
— ومن الناس من يقول	٨	١١٥
— مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً	١٧	١١٥
— كيف تكفرون بالله	٢٨	١٦١-١٦٦
— ما ننسخ من آية	١٠٦	١٣٥
— أو كصيب من السماء فيه ظلمات	١٩	٧٤-١٥٤
— وبشر الذين آمنوا	٢٥	١١٤

٣٢	٣٤	— وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر .
١٦١	٣٦	— فأزلهما الشيطان عنها
١٦٤	٣٨	— قلنا اهبطوا منها جميعاً
١٢١	٤٣	— وأقيموا الصلاة
١٣٤	٥٤	— إنكم ظلمتم أنفسكم
١٣١-١٢٥	٥٥	— فأخذتكم الصاعقة
١١٠	٤٩	— وإذ نجيناكم من آل فرعون
١١٤	٦٧	— أتتخذنا هزواً
١٥١	٧١	— الآن جئت بالحق
١٢٥	٧٣	— ثم قست قلوبكم
١٢٥	٦٩	— فاقع لونها
١٤٥	٨٧	— ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون
٤٤	٩٠	— بنسما اشتروا به أنفسهم .
١٥٢	٩٥	— ولئن يئمنوه أبداً بما قدمت
١١٤	٩٦	— ولتجدنهم أحرص الناس على حياة
١١٤	١٠٢	— إنما نحن فتنة فلا تكفر
١١٤	١٠٦	— ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها .
١٣٦	١١٠	— وما تقدموا لأنفسكم
١٢٩	١٢٤	— وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات
٦٩	١١٧	— بديع السموات والأرض .
١٤٢	١٣٣	— إذ حضر يعقوب الموت
١٧٢-٦٩	١٦٥	— وأن الله شديد العقاب .

٩٧	١٦٧	— وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم .
٤٩	١٧٥	— فما أصبرهم على النار
١٤٣	١٨٠	— إذ حضر أحدكم الموت
٩	١٨٤	— وأن تصوموا خير لكم
١٥١	١٨٧	— فالآن باشروهن
٦٩	١٩٦	— وأعلموا أن الله شديد العقاب
٤٤	٢٠٦	— فحسبه جهنم وبئس المهاد
٥٢-٥١	٢١٦	— وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم .
٩٩	٢٢٨	— ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن .
٩٩	٢٢٩	— ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً .
٣١	٢٣١	— وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضراراً .
٨٣	٢٣٣	— لا تضار والدة
٩٧	٢٣٧	— أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح .
٦١	٢٥١	— ولولا دفع الله الناس
١٥٣	٢٥٥	— من ذا الذي يشفع عنده
١٥٥	٢٦٥	— ابتغاء مرضاة الله
٤٤	٢٧١	— إن تبدوا الصدقات فنعم هي
٣٨	٢٨٠	— وإن كان ذو عسرة

سورة آل عمران

١٠٠	٢٤	— وغرهم في دينهم ما كانوا يفترون
١١٥	٣٠	— يوم تجد كل نفس ما عملت

٨٣	٣٥	— إذ قالت امرأة عمران
١٥٣	٣٧	— كلما دخل عليها زكريا
١٠٩	٤٢	— يا مريم إن الله اصطفاك
١٠٩	٤٣	— يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين
١٠٨	٨١	— لتؤمنن به ولتنصرنه
١٤٦	٨٣	— أغير دين الله يبغون
١٦٦	٨٦	— كيف يهدي الله قوماً كفروا
٧٢	٩٦	— إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة .
٦٢	٩٧	— والله على الناس حج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً .
٧٢	١١٠	— كنتم خير أمة أخرجت للناس .
١٣١	١٢٠	— إن تمسكم حسنة
٤٤	١٥١	— وماؤاهم النار وبئس مئوى الظالمين
١٠٦	١٥٢	— حتى إذا فشلتم
١٦٠	١٥٨	— إلى الله تحشرون
٤٤	١٧٣	— وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل .
١٤٩	١٨٥	— وإنما توفون أجوركم

سورة النساء

١٠٨	١٦	— فإن تابا وأصلحا .
١٤٣	١٨	— حتى إذا حضر أحدكم الموت
٥٢	١٩	— فعسى أن تكرهوا شيئاً
٢٠	٤٣	— لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى .
١١٠	٤٧	— يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا .
١٥٣	٥٧	— خالدين فيها أبداً

٩٦	٦٩	— والصالحين وحسن أولئك رفيقا .
١٠٦	٨٩	— واقتلوهم حيث وجدتموهم .
١٤٨	١٦٤	— وكلم الله موسى تكليما

سورة المائدة

١٥٢-١٠٨	٢٤	— فاذهب أنت وربك فقاتلا .
١٧٢	٥٠	— ومن أحسن من الله حكماً
١٣١	٥٢	— نخشى أن تصيبنا
١١٠	٤٥	— وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس .
١١٥	٦٠	— قل هل أنبئكم بشر من ذلك .
٣٢	٦١	— وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به
١٤٥	٧٠	— فريقا كذبوا وفريقا يقتلون
١١١-٨٠	٧١	— ثم عموا وصموا كثير منهم .
١٣٥	٩١	— إنما يريد الشيطان
١٥٨	٩٥	— يأأيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد
١٥٥	٩٦	— أحل لكم صيد البحر

سورة الأنعام

١٢٠	٢٨	— وجعلوا لله شركاء
١٠٠	٢٤	— وضل عنهم ما كانوا يفترون
١٦٧	٤٨	— وما نرسل المرسلين إلا مبشرين
١٠٠	٨٨	— ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون .
١٣١	١٢٤	— وإذا جاءتهم آية
٩٦	٨٩	— أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة فإن يكفر

بها هؤلاء .

١٢٨	١٢٩	— لا ينفع نفسا إيمانها
١٠٤	٦٦	— وما أنا عليكم بحفيظ .
١٤٣	١٤٦	— قل ء الذكرين حرم أم الأنثيين
١٥٠	٥٧	— قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا.
١٦٤	٨٥	— ولا تزر وازرة وزر أخرى .

سورة الأعراف

٤	١٦٥	— وكم من قرية أهلكناها
١١	١١٠	— ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا
٣٧	١٣٤	— حتى إذا جاءتهم رسلنا
٥١	١٥١	— فاليوم ننسأهم
٥٣	١٠٠	— وضل عنهم ما كانوا يفترون .
١١٨	١٠٠	— فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون
١٣٩	١٠٠	— إن هؤلاء متبر ما هم فيه وباطل ما كانوا يعملون .
١٤٣	١٦٥	— وخر موسى صعقا
١٥٦	٨٤	— ورحمتي وسعت كل شيء
١٧٧	٤٥	— ساء مثلاً القوم الذين كذبوا
١٨٥	٥٢	— عسى أن يكون قد اقترب أجلهم .

سورة الأنفال

١٦	١٦٧	— ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً
٣٠	٣٠	— ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين .
٥٠	١٤٥	— إذ يتوفى الذين كفروا
١٢	١٤٩	— فا ضربوا فوق الأعناق

— الآن خفف الله عنكم ٦٦ ١٥١

سورة التوبة

— وإن أحد من المشركين استجارك فآجره . ٦ ٧٦

— قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله . ٢٤ ٧٢

— وإن تصبك مصيبة ٥٠ ١٣١

— ولا تصل على أحد منهم ٨٤ ١٥٢

— إن إبراهيم لأواه حليم ١١٤ ٥٧

— وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيمانا . ١٢٤ ٩٥

— لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم . ١٢٨ ١٠٠

سورة يونس

— جاءتها ريح عاصف ٢٢ ١٣١

— حتى إذا أخذت الأرض ٢٤ ١٣٩

— ثم نقول للذين أشركوا مكانكم أنتم وشركاؤكم . ٢٨ ٥٧

— فأجمعوا أمركم ٧١ ١٥٧

سورة هود

— وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون . ١٦ ١٠٠

— وضل عنهم ما كانوا يفترون . ٢١ ١٠٠

— قالوا أتعجبين من أمر الله . ٧٣ ١٠٩

— عليه توكلت وإليه أُنِيب ٨٨ ١٦٠

١٤٥	٩٤	— وأخذت الذين ظلموا
٤٤	٩٨	— بنس الورد المورد .
٦٦	١٠٧	— إن ربك فعال لما يريد
٣٨	١٠٨	— ما دامت السموات والأرض .
٨٥	١١٩	— وتمت كلمت ربك .

سورة يوسف

٨٠	٤	— إذ قال يوسف
٧١	٨	— قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا .
٩٩	١٣	— قال إني ليحزنني أن تذهبوا به .
٥٧	٢٣	— وغلقت الأبواب وقالت هيت لك
٩٧-٨٦-١١٤-	٢٣	— وراودته التي هو في بيتها عن نفسه .
٨٠		

٨٤	٢٤	— ولقد همت به
١٧١-٨٦	٣٠	— قد شغفها حبا
١٠٦	٣٢	— فذلكن الذي لمتني فيه
٨٠	٣٦	— ودخل معه السجن فتيان .
١٠٨	٤١	— وقضى الأمر الذي فيه تستفتيان .
١٥٠-٨٣-٣٢	٥١	— وقالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق .
٨٠	٥٨	— وجاء إخوة يوسف

سورة الرعد

٤٤	٢٤	— سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار
----	----	--

سورة إبراهيم

- أفي الله شك ١٠ ٧٥
— وتغشى وجوههم النار ٥٠ ١٤٤

سورة الحجر

- وما يأتيهم من رسول ١١ ١٢٣
— فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون . ٨٤ ١٠٠

سورة النحل

- وترى الفلك مواخر فيه ١٤ ١٢١
— فلبئس مثوى المتكبرين . ٢٩ ٤١
— يخرج من بطونها شراب مختلفا ألوانه . ٦٩ ٦٤
— وضل عنهم ما كانوا . ١٨٧ ١٠٠

سورة الإسراء

- فلا تقل لهما أف ٢٣ ١١٥-٥٧
— وإذا قرأت القرآن ٤٥ ١٣٤
— قل عسى أن يكون قريبا . ٥١ ٥٢
— أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ١١٠ ١٣٦

سورة الكهف

- كبرت كلمة تخرج من أفواههم . ٥ ٤٤-٤٦
— إذ أوى الفتية إلى الكهف . ١٠ ٣٢
— ولن تفلحوا إذا أبدا ٢٠ ١٥٣

٤٤	٢٩	— بنس الشراب وساعت مرتفقا .
١٥٩	٣١	— يحلون فيها من أساور
٤٤-٤١	٥٠	— بنس للظالمين بدلا
٧١	١٠٣	— قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا .
٩٧	٣٥	— قال ما أظن أن تبديد

سورة مريم

١٧١	٢٦	— فكلي و أشربي وقرى عينا
١٠٦	٢٧	— يا مريم لقد جئت شيئا فريا .
٤٧	٣٨	— أسمع بهم وأبصر .
٩	٤٦	— أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم .
٥٢	٤٨	— عسى ألا أكون بدعاء ربي شقيا .
١١١-٨٠	٨٧	— لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا .
٩٩	٩٢	— وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا .

سورة طه

١٦٠-١٢٠	٦٧	— فأوجس في نفسه خيفة
٥٧	٩٧	— فإن لك في الحياة أن تقول لا مساس .

١٣٥	١٠٩	— لا تنفع الشفاعة إلا من
١٣٤	١٢٦	— كذلك أتتك آياتنا

سورة الأنبياء

١١٨	٩٧	— فإذا هي شاخصة
-----	----	-----------------

١١١-٨٠	٣	— وأسروا النجوى الذين ظلموا .
٨٦	٣	— لاهية قلوبهم .
٢٠	١٦	— وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين .
١٥٥	٧٢	— ووهبنا له إسحاق ويعقوب
٣٠	٩٠	— إنهم كانوا يسارعون في الخيرات .
٦٢	١٠٤	— يوم تطوي السماء

سورة الحج

١٣١	١١	— فإن أصابه خير
١٥٩	٣٠	— فاجتنبوا الرجس من الأوثان
١٤٥	٣٧	— لن ينال الله لحومها
٧٨	٤٠	— لهدمت صوامع وبيع وصلوات .

سورة المؤمنون

١٣٤	٣٤	— ولئن أطعتم بشرا
٥٧	٣٦	— هيهات هيهات لما توعدون .
١٢٩	٤٤	— كلما جاء أمة رسولها
١٤٣	٩٩	— حتى إذا جاء أحدهم الموت
١٤٤	١٠٤	— تلفح وجوههم النار

سورة النور

١٤٥	٢	— وليشهد عذابهما طائفة
١٤٥	٨	— ويدروا عنها العذاب
١٥١	٢٥	— يومئذ يوفيهم الله

- يسبح له من في السموات والأرض . ٤١ ٩٧
- ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق — ٧٤ ١١٠
- من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين .

سورة الفرقان

- فلا تطع الكافرين وجاهدهم ٥٢ ١٤٨

سورة الشعراء

- ما أغنى عنهم ما كانوا يمتعون ٢٠٧ ١٠١

سورة النمل

- قالت نملة ١٨ ٨٤

- وورث سليمان داود . ١٦ ١٢٧

- أذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون ٢٨ ١١٩

- أنا آتيك به . ٣٩ ١٦

- فلما رآته حسبته لجة وكشفت عن ساقها . ٤٤ ٨٤

- فتلك بيوتهم خاوية ٥٢ ١٦٨

- قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي ستعجلون . ٧٢ ٥٢

- وهم من فزع يومئذ آمنون . ٨٩ ١٤٩

سورة القصص

- عسى أن ينفعنا . ٩ ٥٢

- عسى أن يكون من المفlichen . ٦٧ ٥٢

- وضل عنهم ما كانوا . ٧٥ ١٠١

— ويكأنه لا يفلح الكافرون ٨٢ ٥٦-٥٧

— له الحكم وإليه ترجعون ٨٨ ١٦٠

سورة العنكبوت

— كمثل العنكبوت اتخذت بيتا . ٤١ ٨٤

— أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب . ٥١ ٩٨

— وإن جهنم لمحيطة بالكافرين ٥٥-٥٤ ١٥٠

سورة الروم

— فسبحن الله حين تمسون وحين تصبحون ١٧ ٣٨

— ومن آياته يريكم البرق ٢٤ ١٥٤

— لا ينفع الذين ظلموا ٥٧ ١٢٩

سورة لقمان

— ولا تمش في الأرض مرحا . ١٨ ١٨

سورة السجدة

— يدعون ربهم خوفا ١٦ ١٥٤

سورة الأحزاب

— إن يريدون إلا فرارا . ١٣ ١٦٧

— ولا يأتون البأس إلا قليلاً أشحة عليكم . ١٨ ، ١٩ ١٦٧

— فريقاً تقتلون وتأسرون فريقاً ٢٦ ١٤٥

— وقرن في بيوتكن ٣٣ ١٠٩

— والذاكرين الله كثيراً . ٣٥ ٦٤

— يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً . ٥٦ ١٤٨

سورة سبأ

— لا تأتينا الساعة . ٣ ١٣١

١٤٠	٢٠	— ولقد صدق عليهم إبليس ظنه .
سورة فاطر		
١٦٢	١٢	— وترى الفلك فيه مواخر .
٦١	١٤	— ويوم القيامة يكفرون بشرككم .
١٣٣	١٨	— إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب .
٦٥	٢٨	— ومن الناس والدواب والأنعام مختلفا ألوانه .
١٣٢	٢٨	— إنما يخشى الله من عباده العلماء .
سورة يس		
١٦٠	٢٠	— وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى .
سورة الصفات		
١٦٠	٤٧	— لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون .
سورة ص		
٤١	٣٠	— نعم العبد إنه أواب .
٤٤	٤٤	— إنا وجدناه صابراً .
سورة الزمر		
١٤٥	٨	— وإذا مس الإنسان ضر .
١٠١	٥٠	— فما أغني عنهم ما كانوا يكسبون .
٧٦	٥٧	— لو أن الله هداني .
سورة غافر		
١٧١	٧	— ربنا وسعت كل شيء رحمةً وعلماً .
١٢١	١٢	— وترى الفلك فيه مواخر
١٢٠	٢٨	— وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه .
١٢٩	٥٢	— يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم .
١٣٥	٨١	— فأى آيات الله تنكرون .

— فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون . ٨٢ ١٠١

— وحق بهم ما كانوا يستهزئون . ٨٣ ١٠١

سورة الشورى

— وكذلك يوحى إليك وإلى الذين قبلك الله . ٣ ٧٨

— ألا إلى الله تصير الأمور . ٥٣ ٣٨

سورة الزخرف

— ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله . ٨٧ ٧٧

سورة الجاثية

— ولا يغنى عنهم ما كسبوا شيئا . ١٠ ١٠١

سورة الحجرات

— يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن ١١ ٥٢

يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء .

— قالت الأعراب . ١٤ ٨٦

سورة القمر

— خشعا أبصارهم يخرجون . ٧ ١٦٥

— ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر . ٣٨ ١٥٢

— فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر . ٤٢ ٦١

سورة الواقعة

— أنتم تخلقونه . ٥٩ ٧٨

سورة الحديد

— ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله . ١٦ ٩٩

سورة المجادلة

— إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الأنلين . ٢٠ ٧١

سورة الحشر

— والذين تبوءوا الدار والإيمان . ٩ ١٥٧

سورة الممتحنة

— إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات . ١٠ ٨٦

سورة الجمعة

— بنس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله . ٥ ٤٤

سورة المنافقون

— وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم . ٤ ١٣٤

من قبل أن يأتي أحدكم الموت ١٠ ١٤٣

سورة التغابن

— يسبح له ما في السموات والأرض . ١ ٩٧

— أبشر يهدوننا . ٦ ١١-٧٨

سورة الطلاق

— إن الله بالغ أمره . ٣ ٦٤

— وإن تعاسرتم فسترضع له الأخرى . ٦ ٨٦

سورة التحريم

— عسى ربه أن طلقن أن يبدله أزواجا . ٥ ٥٣

— فخانتها ١٠ ١٠٨

سورة القلم

— خاشعة أبصارهم . ٤٣ ٨٦

سورة الحاقة

- وحملت الأرض والجبال ١٤ ١٤٨
— فأما من أوتى كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرءوا ١٩ ٥٧
كتابه

سورة الجن

- قل إن أدري أقريب ما توعدون . ٢٥ ١٠١

سورة المدثر

- وربك فكبّر . ٣ ١٣٦

سورة عبسى

- قتل الإنسان ما أكفره . ١٧ ٤٩
— كلا لما يقضى ما أمره . ٢٣ ٣٠
— فإذا جاءت الصاخة . ٣٣ ٨٥

سورة التكوير

- إذا الشمس كورت ١ ٨٤

سورة الانفطار

- إذا السماء انفطرت ١ ٨٤

سورة الانشقاق

- إذا السماء انشقت ١ ٧٦

سورة الفجر

- وثمرود الذين جابوا الصخر بالواد . ٩ ٣٢

سورة البلد

٦٠	١٤ ، ١٥	— أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً .
		سورة الليل
١١	١	— والليل إذا يغشى
		سورة الضحى
١٣٦	٩	— فأما اليتيم فلا تقهر .
		سورة الزلزلة
١٣٩	٢	— وأخرجت الأرض أثقالها .

فهرس الحديث النبوي الشريف

رقم صفحة الرسالة

نص الحديث

٧٣

— ما من أيام أحب إلى الله العمل فيها منه في عشر
ذي الحجة .

فهرس الأعلام

رقم صفحة الرسالة	العالم
	(أ)
١٠٧	آدم عليه السلام .
١٠٩	إبراهيم عليه السلام .
١٥٤، ٣٥، ٢٥	ابن الأنباري .
٣٨	أبي
١١٩	الأخفش
٤٤	أيوب
	(ب)
١٥٥	أبو بكر
	(ت)
١٧٣	تقي الدين اليماني .
٣٣	د. تمام حسان
	(ج)
٨٩	أبو جعفر النحوي .
١٤٠، ١٠٢، ٧٦، ٦١، ٣٤، ٢٩، ٢٤، ٣	ابن جني
	(ح)
٦٤	حفص
١١٥	حمزة

(خ)

خالد الأزهرى .

ابن خالويه

ابن الخشاب

(ر)

الرضى الاسترابادى .

(ز)

الزجاج

الزجاجي

الزركشى

زكريا

الزمخشري

(س)

ابن السراج

أبو السعود

سيبويه

السيوطي

(ش)

الشافعي

(ص)

صالح عليه السلام .

(ع)

عاصم

أبو عامر

١٩

١٢٤ ، ١١٩

٦٨

١٣٢ ، ٢٧، ٧٧، ٦١

٤٢

٨٩ ، ٣٤ ، ٢٨

١٢٠

١٢١ ، ١١٣ ، ١٢٢

١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥٤ ، ١٥٥، ٣٢ ، ٧٥ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٨ ،

٣ ، ٤٩ ، ٧ ، ١٢ ، ١١٢ ، ١٣ ، ٩٠

٢٨، ٩٠ ، ٤١ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٢، ٣٢

١٤٣ ، ١٣٣

٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٢٨ ، ٧٩ ، ٥٠ ،

٨٥ ، ٥٣ ، ٢ ، ٥٥ ، ٥ ، ٩ ، ٥٦ ، ٥٨، ١١، ٧٣، ٦٧ ،

١٧٠ ، ١٦٩ ، ١١٢، ١٠٤، ١٤٢ ، ٩٤ ، ٦٨، ٩٢

١٣ ، ١١٢ ، ٦٠

١٥٩

٣٣

١١٥

١١٤

{١٩٥}

٣٨	ابن عباس
١٤٨ ، ١٦	د. عباس حسن
١٢٤، ٤	د. عبد الرحمن أيوب
٣٣	د. عبد الستار الجواري
١٣٨ ، ٣٥، ١١٩، ١٢٠، ١٤٦، ٩٠، ١٧	عبد القاهر الجرجاني
٣٨	عثمان بن عفان (رض)
٢١٣	أبو عثمان المازني
٤٩	ابن عصفور
١٣٣، ١٣٠	ابن عطية
١٥٢	ابن عقيل
٦٠ ، ١٥٦ ، ٧٤	العكبري
٨٨، ١٢ ، ٣٨ ، ٧ ، ٥٩ ، ١٦٩	أبو على الفارسي
١٢٤	د. على أبو المكارم
١٧٣	عمر بن عبد العزيز (رض)
١١٥	أبو عمرو
١١٨ ، ١٠٩	عيسى عليه السلام.
	(ف)
١١٧	ابن فارس
١٢٣، ١٢٥	د. فاضل السامرائي
٨٩	د. فاضل مصطفى الساقى
١٤	د. فتحي عبد الفتاح الدجني
١٤	د. فخر الدين قباوة
٣٢ ، ١٤ ، ١١٣ ، ٤٩ ، ١٤٣ ، ٤٨	الفخر الرازي
١٤٠ ، ١١٩	الفراء
	(ك)
١١٤	ابن كثير
١١٥	الكسائي

(ل)

لقمان

٤٥

(م)

ابن مالك

١٠ ، ٧٩ ، ١٣٩ ، ٣٧ ، ١٠٥ ، ١٥٦ ، ٨٣ ، ١٧

المبرد

٢ ، ١١٣ ، ٥ ، ١٠ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ٣٢

ابن مجاهد

١٣١ ، ١٢٤ ، ١١٩

محمد صلى الله عليه وسلم

١٨٤ ، ٤٤ ، ٣٦ ، ١١٨ ، ١١٠

الشيخ / محمد عبد الخالق عزيمة

٦١ ، ٨٥ ، ١٥٥

ابن مسعود

٣٨

الشيخ / مصطفى الدسوقي

١٥ ، ٢٥

ابن مضاء

٣٢ ، ٣١ ، ٣٠

د. مهدي المخزومي

١٢٤ ، ٢١ ، ١٤ ، ٥ ، ٣٣

موسى عليه السلام

٢٠٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ١٦٢ ، ٤٤ ، ١١٤

(ن)

نافع

٦٢ ، ١١٤

نوح عليه السلام

١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٢١ ، ١١٢

(هـ)

هارون عليه السلام

٤٤

ابن هشام

١٤ ، ٣١ ، ٦٦ ، ١٦ ، ١٥ ، ٤ ، ٨ ، ١٠ ، ٨٨ ، ١١ ، ١١١ ،

١١٢

(ي)

ابن يعيش

٨٢ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ١٢٢ ، ٦٠ ، ١٥٨ ، ٣ ، ١٠ ، ٩٥ ، ١٢ ،

١٨ ، ١١٣

يعقوب بن يوسف

٢٧

يوسف عليه السلام

١٠٧ ، ٣٣

فهرس الأماكن والقبائل والمذاهب

١١٢	— أزد شنوءة
٦٠	— أهل الحجاز
١١٢	— بلحارث بن كعب
٥١	— بنو تميم
١١١، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٧، ١٤٤، ١٤٣	— جمهور النخاة
١١٢	— طيء
٣٥، ١٤٠، ١٢٣، ١١، ٣٨، ٤٦، ١٢٢	— الكوفيون
١١، ١٣، ٦٠، ٥٨، ٥٦	— مذهب البصريين .

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا : الرسائل العلمية :

شرح العوامل النحوية للشيخ خالد الأزهرى تح : د. محمود عيد
محمد وهبة رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالقاهرة .

ثانيا : المصادر والمراجع المطبوعة :

- الإتيقان في علوم القرآن .
جلال الدين السيوطي - تح : فواز أحمد زمري - دار الكتاب العربي - بيروت -
ط ٢٠٠٣/١ م .
- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن
التشريعية .
د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي - دار عمّار - عمان - ط ٢٠٠٠/١ م .
- الإحكام في أصول الأحكام .
علي بن محمد الأمدي - دار الصمعي - المملكة العربية السعودية -
ط ٢٠٠٣/١ م .
- إحياء النحو .
إبراهيم مصطفى - لجنة التأليف والنشر - القاهرة - ط ١٩٩٢/٢ م .
- الأدوات النحوية في كتب التفسير .
د. محمود أحمد الصغير - دار الفكر - دمشق - ط ٢٠٠١/١ م .
- أسرار التشابه الأسلوبي في القرآن الكريم .
د. شلتاغ عبود - دار المحجبة البيضاء - بيروت - ط ٢٠٠٣/١ م .

- أسرار العربية .
أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار -
مطبوعات النجم العلمي العربي بدمشق - (د. ت) .
- الأشباه والنظائر في النحو .
جلال الدين السيوطي - تح: د. فايز ترحيني - دار الكتاب العربي - بيروت -
ط ٣/١٩٩٦ م .
- الأصول في النحو .
أبو بكر محمد بن سهل بن السراج - تح: د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة
الرسالة - بيروت - ط ٣/١٩٩٦ م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم .
أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه - دار الكتب العلمية - بيروت - (د. ت) .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل .
د. فخر الدين قباوة - دار القلم - حلب - ط ٥/١٩٨٩ م .
- إعراب القرآن .
أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس - تح: د. زهير غازي زاهد -
عالم الكتب - بيروت - ط ٣/١٩٨٨ م .
- إعراب القراءات السبع وعللها .
أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه - تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
- مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ١/١٩٩٢ م .
- الأعلام .
خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - ط ٩/١٩٩٠ م و ط ٢ /
١٩٥٥ م .

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة .
د. فاضل مصطفى الساقى - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٧٧ م .
- إملأ ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات .
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري - المكتبة العصرية - بيروت -
ط ٢٠٠٢/١ م (راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي) .
- الإتيصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين .
أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري - تح : محمد محيي عبد
الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٩٣ م .
- الإيضاح العضدي .
أبو علي الفارسي - تح : د. حسن شاذلي فرهود - دار العلوم - ط ١٩٨٨/٢ م
و تح : د. كاظم بحر مرجان - عالم الكتب - ط ١٩٩٦/٢ م .
- الإيضاح في علل النحو .
أبو القاسم الزجاجي - تح : د. مازن المبارك - مطبعة أمير - قم - ١٣٦٣ هـ .
- البحر المحيط .
لأبي حيوان الأندلسي - دار الفكر - بيروت - ١٩٩٢ م
(طبع بعناية صدقي محمد جميل) ، طبعة دار الفكر ط ١٣٩٨ هـ / ٢ - ١٩٨٧ م
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع .
للشوكاني مطبعة مصر ط ١٣٤٨ هـ .
- البرهان في علوم القرآن .
بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - تح : محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة
العصرية - بيروت - ط ١٩٧٢/٢ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
جلال الدين السيوطي - دار الفكر - ط ١٩٧٩/٢ م .

- تاريخ بغداد .
- للخطيب البغدادي نشر الكتاب العربي بيروت - لبنان .
- تاريخ الخلفاء .
- للسيوطي تح: د. محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة
العصرية - صيدا - بيروت ١٩٨٩ م .
- التبصرة والتذكرة .
- أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري - تح: فتحي أحمد مصطفى
علي الدين - دار الفكر - دمشق - ط١/١٩٨٢ م .
- التبيان في إعراب القرآن .
- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري - تح : علي محمد البجاوي - دار الجيل -
بيروت - ط٢/١٩٨٧ م .
- تحقیقات نحویة .
- د. فاضل السامرائي - دار الفكر - عمان - ط١/٢٠٠١ م .
- تحليل الجملة الفعلية .
- د. محمد إبراهيم البنا - مقال في مجلة معهد اللغة العربية - جامعة أم القرى -
مكة المكرمة - ع٢/١٩٨٤ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .
- لابن مالك تح : د. محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي
للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م .
- التصريح على التوضيح .
- الشيخ خالد بن عبد الله الأزهری تح: محمد باسل عیون السور
دار الكتب العلمية - بيروت - ط١/ ٢٠٠٠ .

- التعريفات .
الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني - تح: د. عبد الرحمن عميرة -
عالم الكتب - بيروت - ط ١/١٩٩٦ م .
- تفسير أبي السعود .
أبو السعود - تح: عبد اللطيف عبد الرحمن - دار الكتب العلمية - بيروت -
ط ١/١٩٩٩ م .
- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي .
دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ٢/١٩٧٧ م .
- تفسير المنار .
محمد رشيد رضا - دار الفكر - بيروت - ط ٢/ (د.ت) .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي .
تح: د. عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - القاهرة - ط ١/١٩٠١ م .
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه .
نحمود صافي - دار الرشيد - دمشق - بيروت ط ١/ ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها .
د. فاضل صالح السامرائي - دار الفكر - عمان - ط ١/٢٠٠٢ م .
- الجملة العربية دراسة لغوية نحوية .
د. محمد إبراهيم عباده - منشأة المعارف بالاسكندرية - ١٩٨٣ م .
- الجملة الفعلية .
د. علي أبو المكارم - دار مرجان للطباعة - مصر - ١٩٨٥ م .
- الجملة النحوية ، نشأة وتطوراً وإعراباً .
د. فتحي عبد الفتاح الدجني - مكتبة الفلاح - الكويت - ط ٢/١٩٨٧ م .

- حاشية ابن حمدون علي شرح المكودي .
أبو العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج - تح: محمد صدقي -
دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥ م .
- حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .
الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي - تح : عبد السلام محمد أمين - دار الكتب
العلمية - بيروت - ط ١ / ٢٠٠٠ م .
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك .
مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - (د. ت) .
- الحجة في القراءات السبع .
ابن خالوية - تح: أحمد فريد المزيدي - دار الكتب العلمية - بيروت -
ط ١ / ١٩٩٩ م .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء .
لأبي نعيم الأصفهاني - القاهرة ١٩٣٨ م .
- الخصائص .
أبو الفتح عثمان بن جني - تح: محمد علي النجار - دار الكتب المصرية -
ط ٢ / ١٩٥٢ م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم .
محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث - القاهرة - ١٩٧٢ م .
- دراسات نقدية في النحو العربي .
د. عبد الرحمن محمد أيوب - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٧ م .
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون .
أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي - تح : د. أحمد محمد الخراط - دار القلم
- دمشق - ط ١ / ١٩٨٦ م .

- دلائل الإعجاز .
عبد القاهر الجرجاني - تح: د. محمد التنجي - دار الكتاب العربي - بيروت - ط ١٩٩٩/٣ .
- الرد على النحاة .
ابن مضاء القرطبي - تح: د. شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - ط ١٩٨٢/٢ .
- سير أعلام النبلاء .
للذهبي تح : شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١٩٨١ / ١ .
- شذرات الذهب .
لابن العماد - القاهرة - مكتبة القدسي - ١٣٥١هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .
بهاء الدين عبد الله بن عقيل - تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت - ط ١٩٧٤/١٦ .
- شرح الأزهري في علم العربية .
الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - ط ١٩٥٥/٢ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .
الأشموني - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٩٩٨/١م - (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن أحمد) .
- شرح التسهيل .
جمال الدين محمد بن عبد الله (ابن مالك) - تح: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون - هجر للطباعة - مصر - ط ١٩٩٠/١م .

- شرح جمل الزجاجة .
ابن هشام الأنصاري - تح: علي محسن عيسى مال الله - عالم الكتب - بيروت - ط ١٩٨٦/٢ م .
- شرح الرضي على الكافية .
رضي الدين: محمد بن الحسن الاستربادي - تح: يوسف حسن عمر - جامعة قاريونس - ١٩٧٨ م .
- شرح شذور الذهب .
ابن هشام الأنصاري - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٩٩٦/١ م - (قدّم له ووضع فهارسه د. إميل بديع يعقوب) .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى .
ابن هشام الأنصاري - تح: عرفات مطرجي - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ط ١/ (د. ت) .
- شرح الكافية الشافية .
لابن مالك - تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٢٠٠٠/١ م .
- شرح المفصل .
موفق الدين بن يعيش - عالم الكتب - بيروت - (د. ت) .
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك .
أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي - تح: إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٩٩٦/١ م .
- الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها .
أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي - تح: د. عمر فاروق الطباع - مكتبة المعارف - بيروت - ط ١٩٩٣/١ م .

- طبقات النحويين واللغويين .
- لأبي بكر الزبيدي - تح : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف
- ط ٢ / ١٩٨٤ م.
- العربية والنص القرآني .
- د. عيسى شحاته عيسى علي - دار قباء - القاهرة - ٢٠٠١ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء .
- لابن الجزري - براجستراسر - مكتبة الخانجي - مصر ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م
- الفعل زمانه وأبنيته .
- د. إبراهيم السامرائي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٣ / ١٩٨٣ م .
- في الأدوات النحوية .
- د. أحمد فليح - المركز القومي للنشر - الأردن - ط ١ / ٢٠٠١ م .
- في بناء الجملة العربية .
- د. محمد حماسة عبد اللطيف - دار القلم - الكويت - ط ١ / ١٩٨٢ م .
- في النحو العربي ، نقد وتوجيه .
- د. مهدي المخزومي - دار الرائد العربي - بيروت - ط ٢ / ١٩٨٦ م .
- كتاب السبعة في القراءات .
- لابن مجاهد - تح : د. شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة
ط ٣ / ١٩٨٨ م.
- كتاب سيبويه .
- أبو بشر عثمان بن قنبر (سيويه) - تح: عبد السلام محمد هارون - دار الجيل -
بيروت - ط ١ / ١٩٦٦ م .

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .**
أبو القاسم جار الله الزمخشري - دار الفكر - بيروت - ط ١/١٩٧٧ م .
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها .**
أبو محمد مكي بن أبي طالب - تح: د. محيي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٥/ ١٩٩٧ م .
- **اللغة العربية معناها ومبناها .**
د. تمام حسان - عالم الكتب - القاهرة - ط ٣/ ١٩٩٨ م .
- **المُحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .**
أبو الفتح عثمان بن جني - تح: علي النجدي ناصف و د. عبد الحلیم النجار و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي - منشورات إحياء كتب السنة في وزارة الأوقاف المصرية - القاهرة - ١٩٩٩ م .
- **المدارس النحوية .**
لشوقي ضيف - ط ٣/ دار المعارف بمصر .
- **مراتب النحويين .**
لعبد الواحد أبي الطيب اللغوي - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار النهضة - مصر ط ٢/ ١٩٧٤ م .
- **المرتجل .**
لابن الخشاب - تح: علي حيدر - دمشق - ١٣٩٢هـ .
- **المعارف .**
لابن قتيبة - تح : ثروت عكاشة - ط ٢/ دار المعارف بمصر .
- **معاني القرآن .**
سعيد بن سعدة البلخي المجاشعي الأخفش - تح: د. عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - بيروت - ط ١/ ١٩٨٠ م .

- معاني القرآن .
أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء - عالم الكتب - بيروت - ط ٣/١٩٨٣ م .
- معاني النحو .
د. فاضل السامرائي - دار الفكر - عمان - ط ٢/٢٠٠٣ م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن .
جلال الدين السيوطي - تح: علي محمد البيجاوي - دار الفكر العربي - مصر (د . ت) .
- معجم الأدباء .
لياقوت الحموي - القاهرة ١٣٣٦هـ - ١٩٣٨ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح .
عبد القاهر الجرجاني - تح : كاظم بحر مرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٩٨٢ م .
- المقتضب .
أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد - تح: محمد عبد الخالق عزيمة - من مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي في وزارة الأوقاف المصرية - القاهرة - ١٩٩٤ م .
- المغني في النحو .
تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني - تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - ١٩٩٩ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .
ابن هشام الأنصاري - تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت - ط ٦/١٩٨٥ م .
- منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل .
محمد محي الدين عبد الحميد (بحاشية شرح ابن عقيل) دار التراث - القاهرة ط ٢/١٤٠٠هـ .

- الموطأ .
للإمام مالك — طبعة دار النفائس — بيروت ١٩٨٢م.
- النجوم الزاهرة .
لابن تغري بردي — نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٨٣هـ — ١٩٦٩م
- النحو القرآني ، قواعد وشواهد.
د. جميل أحمد ظفر — مطابع الصفا — مكة المكرمة — ط ١/١٩٨٨م .
- نحو الفعل .
أحمد عبد الستار الجواري — مطبعة المجمع العلمي العراقي — بغداد — ١٩٧٤م .
- النحو الوافي .
عباس حسن — دار المعارف — مصر — ط ٥/١٩٧٥ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء .
لأبي بركات الأنباري تح : محمد أبو الفضل إبراهيم — دار النهضة — مصر للطبع والنشر .
- نشأة النحو .
الشيخ محمد طنطاوي — دار المعارف — ط ٢/ ١٩٥٥ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .
جلال الدين السيوطي — تح: أحمد شمس الدين — دار الكتب العلمية — بيروت — ط ١/١٩٩٨م .
- الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر .
لابن الصائغ الحنفي تح: جمال مخيمر — مطبعة حسان — ط ١/ ١٤٠٥هـ — — ١٩٨٥م .
- وفيات الأعيان .
لابن خلكان تح: إحسان عباس — صادر بيروت ١٩٦٨م .

فهرس محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
أ - هـ	المقدمة
٢ - ٢٢	التمهيد : الجملة ، أقسامها ، ووظيفة عناصرها
٢ - ٦	مصطلح الجملة
٦ - ١٦	أقسام الجملة
١٧ - ٢٢	وظيفة عناصر الجملة
٢٤ - ٨٦	الفصل الأول : العامل في الفاعل
٢٤ - ٢٧	المبحث الأول : العامل في نظر النحاة القدماء
٢٨ - ٧٥	المبحث الثاني : أنواع العامل
٢٨ - ٥٣	الفعل
٥٤ - ٧٣	الأسماء الجارية مجرى الفعل في العمل
٧٤ - ٧٥	الظرف والمجرور المعتمدان
٧٦ - ٧٨	المبحث الثالث : حذف عامل الفاعل
٧٩ - ٨١	المبحث الرابع : تجريد عامل الفاعل من علامة التثنية والجمع
٨٢ - ٨٦	المبحث الخامس : إلحاق علامة التأنيث بعامل الفاعل
٨٨ - ١١٥	الفصل الثاني : الفاعل بين الإظهار والإضمار
٨٨ - ٩١	مدخل : صورة الاسم الذي يقع فاعلاً في الجملة العربية
٩٢ - ١٠١	المبحث الأول : الفاعل في صورة الإظهار
٩٢ - ٩٤	إظهار الفاعل في صورة الاسم الصريح
٩٤ - ٩٨	إظهار الفاعل في صورة الاسم المبهم
٩٨ - ١٠١	إظهار الفاعل في صورة المصدر المؤول
١٠٢ - ١١٥	المبحث الثاني : الفاعل في صورة الإضمار
١٠٤ - ١١٣	الضمير البارز المتصل
١١٣ - ١١٥	الضمير المستتر

الصفحة	الموضوع
١٧٢ — ١١٧	الفصل الثالث : الفاعل بين التقديم والتأخير
١٢١ — ١١٧	المبحث الأول : التقديم والتأخير في الجملة العربية
١٢٥ — ١٢٢	المبحث الثاني : رتبة الفاعل مع عامله
١٤٦ — ١٢٦	المبحث الثالث : التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول
١٥٧ — ١٤٧	المبحث الرابع : التقديم والتأخير بين الفاعل والمفاعيل الأخرى
١٦١ — ١٥٨	المبحث الخامس : التقديم والتأخير بين الفاعل والجار والمجرور
١٦٨ — ١٦٢	المبحث السادس : التقديم والتأخير بين الفاعل والحال
١٧٢ — ١٦٩	المبحث السابع : التقديم والتأخير بين الفاعل والتميز
١٧٤ — ١٧٣	الخاتمة
	الفهارس العامة
١٩٢ — ١٧٥	- فهرس الشواهد القرآنية (حسب ورودها في سور القرآن الكريم) .
١٩٣	- فهرس الحديث النبوي الشريف .
١٩٧ — ١٩٤	- فهرس الأعلام .
١٩٨	- فهرس الأماكن والقبائل والمذاهب .
٢١٠ — ١٩٩	- فهرس المصادر والمراجع .
٢١٢ — ٢١١	- فهرس موضوعات الرسالة (محتويات البحث)